

## مستند العرض

الصادر عن البنك السعودي البريطاني (ساب) ("بنك ساب") والموجه إلى مساهمي البنك الأول بشأن العرض المقدم لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم جديدة لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ ("مستند العرض")

يتضمن هذا المستند معلومات مهمة حول صفقة الاندماج، وبالتالي ينبغي قراءة هذا المستند بشكل كامل ومراجعة كافة أقسامه بعناية، لا سيما قسم "إشعار مهم" وقسم (١) "عوامل المخاطرة"، وذلك قبل التصويت على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية. وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذه في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج، فإننا نوصي بأن يتم الحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية.

لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات مستند العرض هذا. ولا تقدمان أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

تم نشر مستند العرض هذا في: ٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م)، وقد تم إعداده باللغتين العربية والانجليزية، وتعتبر اللغة العربية هي المعتمدة وبالتالي في حال وجود اختلاف بين النص العربي والإنجليزي فسيؤخذ بالنص العربي.

Goldman  
Sachs

المستشار المالي



## مستند العرض

الصادر عن البنك السعودي البريطاني (ساب) ("بنك ساب") والموجه إلى مساهمي البنك الأول بشأن العرض المقدم لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم جديدة لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ ("مستند العرض")

يتضمن هذا المستند معلومات مهمة حول صفقة الاندماج، وبالتالي ينبغي قراءة هذا المستند بشكل كامل ومراجعة كافة أقسامه بعناية، لا سيما قسم "إشعار مهم" وقسم (١) "عوامل المخاطرة"، وذلك قبل التصويت على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية. وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذه في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج، فإننا نوصي بأن يتم الحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية.

أبرم بنك ساب بتاريخ ١٢/٢٣/١٤٣٩هـ (الموافق ٣/١٠/٢٠١٨م) اتفاقية اندماج مع البنك الأول ("البنك الأول") ("اتفاقية الاندماج") وذلك لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب ("صفقة الاندماج") وذلك مقابل قيام بنك ساب بإصدار خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد لصالح المساهمين في البنك الأول ("أسهم العوض") من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى عشرين مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد أسهمه من مليار وخمسمائة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى مليارين وأربعين مليون وتسعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنين وعشرين (٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم مدفوعة بالكامل والتي تمثل زيادة قدرها ٣٧٪ في رأس مال بنك ساب الحالي، علماً بأن صفقة الاندماج تخضع للشروط المحددة في اتفاقية الاندماج والملخصة في القسم (٢-٣-١) ("اتفاقية الاندماج") من هذا المستند، مع العلم أنه لا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من هذه الشروط. كما قام بنك ساب بتاريخ ٧/٤/١٤٤٠هـ (الموافق ١١/٣/٢٠١٩م) بالإعلان عن نيته المؤكدة بالاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول.

إن جميع الأسهم في بنك ساب من فئة واحدة ولا يعطى أي سهم لحامله حقوق تفضيلية. وتستصدر أسهم العوض من نفس فئة أسهم بنك ساب الحالية وبنفس الحقوق التي تتمتع بها. وبموجب صفقة الاندماج، سيتم نقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب مقابل قيام بنك ساب بإصدار أسهم لمساهمي البنك الأول حيث سيحصل مساهمي البنك الأول المقيدين بسجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج على عدد ٠,٤٨٣٥٣٩٦ أسهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكونه في البنك الأول ("معامل المبادلة"). وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسيُنقضي وستلغى جميع أسهمه وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ. ويشار إلى بنك ساب بعد إتمام صفقة الاندماج بـ "البنك الدمج" (لمزيد من المعلومات حول إتمام صفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٥) ("الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج").

يتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٣,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سيق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وأربعة وعشرين (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٢٥ ريال سعودي كما في تاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سيق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (١٧,٨٩٢,١٢٣,٣٢٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج.

وينبغي التوضيح أن إتمام صفقة الاندماج مشروط بالحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. ولمزيد من التفاصيل حول شروط صفقة الاندماج والإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١) ("اتفاقية الاندماج") والقسم (٢-٥) ("الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج") من هذا المستند. وللتوضيح، فإنه في حال وافقت النسبة المطلوبة - وهي ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل - من مساهمي البنك الأول في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على العرض المقدم من بنك ساب لغرض الاندماج وتحقق جميع شروط صفقة الاندماج الأخرى (بما في ذلك الشرط المتعلق بفترة اعتراض الدائنين)، فسيُنقضي البنك الأول وستلغى جميع أسهمه وستنتقل جميع أصوله والتزاماته إلى البنك الدمج. وعند إتمام صفقة الاندماج، سيحصل جميع مساهمي البنك الأول (بما في ذلك المساهمين الذين صوتوا بالرفض أو لم يشاركوا في التصويت) على أسهم العوض في البنك الدمج وفقاً لمعامل المبادلة المتفق عليه.

وفي حال تم قبول العرض بالكامل من قبل مساهمي البنك الأول وتحقق جميع شروط صفقة الاندماج الأخرى، فيصبح مساهمي البنك الأول مالكيين لما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدمج. وسيكون لمالكي أسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة التي يقوم البنك الدمج بالإعلان عنها بعد تاريخ إتمام صفقة الاندماج. كما سينتج عن ذلك عدد من التغييرات في تشكيل مجلس إدارة البنك الدمج وذلك من تاريخ نفاذ قرار الاندماج. (ولمزيد من التفاصيل حول التغييرات المقترحة على تشكيل مجلس الإدارة، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١) ("اتفاقية الاندماج").

تأسس بنك ساب بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٣٩٨هـ (الموافق ٢١/١/١٩٧٨م) كشركة مساهمة ومقيدة في السجل التجاري برقم ١٠١٠٠٢٥٧٧٩ وتاريخ ١١/٢٢/١٣٩٩هـ (الموافق ١٠/١٣/١٩٧٩م) والصادر من مدينة الرياض. ويبلغ رأس مال بنك ساب خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مليار وخمسمائة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد مدفوعة بالكامل ومدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

وبتاريخ هذا المستند، يتمثل المساهمين الكبار في بنك ساب في شركة هونج كونج وشغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٤٠٪)، وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٦,٩٥٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٧٤٪) وشركة عبدالقادر المهديب وأولاده (بنسبة ملكية تبلغ ٥٪). ويتمثل كبار المساهمين في البنك الأول في شركة نات ويست ماركيتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٤٠٪)، وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ٢١,٧٣٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٥١٪).

وتجدر الإشارة إلى أن صفقة الاندماج تتطوي على وجود أطراف ذوي علاقة، حيث أن شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين، كما أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب. ووفقاً لمتطلبات الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، فإنه لا يحق للمساهم الذي يملك أسهم في بنك ساب والبنك الأول - بما في ذلك المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة - التصويت على قرارات الاندماج إلا في إحدى الشريكتين (لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، الرجاء مراجعة القسم (٢-٦) ("الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج").

كما يوجد لعدد من أعضاء مجلسي إدارة بنك ساب والبنك الأول مصلحة في صفقة الاندماج. وقد قام كل من الأستاذ/خالد سليمان العليان (بصفته ممثل لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب) والأستاذ/سعد عبد المحسن الفضلي (بصفته ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة بنك ساب وقد امتنعوا إثر ذلك عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة بنك ساب الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج. كما قامت السيدة/ لبنى سليمان العليان (بصفتها ممثلة لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة البنك الأول) وقام الأستاذ/سليمان بن عبدالله القاضي (حيث أنه عضو مجلس إدارة في البنك الأول ويملك أسهم في بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة البنك الأول وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة البنك الأول الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج. (لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، الرجاء مراجعة القسم (٢-٦) ("الأطراف ذوي العلاقة").

وفي حال أنه نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحق لأي من مساهمي البنك الأول بناءً على معامل المبادلة كسور أسهم، فسيتم تقريب الرقم الناتج إلى أقل رقم صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد مساهمي البنك الأول يملك (١٠٠) سهم في البنك الأول سيخصص له (٤٨) سهم من أسهم العوض وليس (٤٩) سهم. وسيتم تجميع كسور الأسهم وبيعها في تداول بالنيابة عن مساهمي البنك الأول ومن ثم سيتم توزيع المتحصلات الناتجة عن عملية بيع كسور الأسهم على مستحقيها كلاً حسب ما يستحقه. وسيتم خصم التكاليف المتعلقة بعملية بيع كسور الأسهم من إجمالي متحصلات بيع كسور الأسهم.

وبعد إصدار أسهم العوض، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٣٪ من رأس مال البنك الدمج، وسيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدمج. وسيكون لأسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة التي يقوم البنك الدمج بالإعلان عنها بعد تاريخ إتمام صفقة الاندماج. وقام بنك ساب بالإعلان على موقع تداول بتاريخ ٢٠/٤/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٧/١٢/٢٠١٨م) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية لمساهميهم عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٨م. ويبلغ إجمالي المبلغ الموزع (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بواقع (١) ريال للسهم الواحد (بعد خصم الزكاة)، بنسبة توزيع تبلغ (١٠٪) من القيمة الاسمية للسهم. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٥/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١/٤/٢٠١٩م) على توصية مجلس الإدارة المشار إليها. وبموجب أحكام اتفاقية الاندماج، فقد التزم البنك الأول بعدم توزيع أرباح لعام ٢٠١٨م. وقد قام البنك الأول بتاريخ ٢٤/١/١٤٤٠هـ (الموافق ٤/١٠/٢٠١٨م) بالإعلان على موقع تداول عن صدور توصية مجلس إدارة البنك الأول بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠١٨م التزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة العادية للبنك الأول بتاريخ ١٢/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ١٧/٤/٢٠١٩م) على توصية مجلس الإدارة المشار إليها.

وقد قام بنك ساب بتقديم طلب إلى هيئة السوق المالية لتسجيل وطرح أسهم العوض وتقديم طلب إلى شركة السوق المالية السعودية (تداول) لقبول إدراج أسهم العوض في تداول، وقد تم تقديم هذا المستند لهيئة السوق المالية وتم الموافقة على نشره. كما تم استيفاء كافة المتطلبات المطلوبة من قبل هيئة السوق المالية، ومع مراعاة صدور الموافقات اللازمة من الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج، فقد تم الحصول على كافة الموافقات النظامية المتعلقة بصفقة الاندماج وزيادة رأس مال بنك ساب (ولمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (٢-٥) ("الموافقات الحكومية").

إن هذا المستند صادر من بنك ساب وموجه إلى مساهمي البنك الأول. وقد تم إعداد هذا المستند وفقاً لمتطلبات المادة (٢٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ ولا يتحمل بنك ساب أي مسؤولية عن صحة ودقة المعلومات الواردة في هذا المستند والمتعلقة بالبنك الأول. إن جميع المعلومات الواردة في هذا المستند والمتعلقة بالبنك الأول وشركائه التابعة تستند على المعلومات المقدمة من البنك الأول بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من البنك الأول خلال مرحلة إجراء بنك ساب - بمساعدة مستشاريه - دراسات العناية المهنية اللازمة على البنك الأول. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك الأول ملتزم بموجب اتفاقية الاندماج بتزويد بنك ساب بجميع المعلومات المطلوبة لغرض إعداد هذا المستند. كما قدم البنك الأول بموجب اتفاقية الاندماج ضماناً لبنك ساب (بحسب ما هو متعارف عليه في مثل هذه الحالات) فيما يتعلق بصحة واكتمال المعلومات (من جميع الجوانب الجوهرية) المقدمة لبنك ساب خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة كما في تاريخ تقديمها وأن المعلومات المقدمة غير مضللة من جميع الجوانب الجوهرية. كما قدم البنك الأول ضماناً بموجب اتفاقية الاندماج بأنه لم يتم بشكل متعمد بإخفاء أي معلومات جوهرية عن بنك ساب، وذلك باستثناء المعلومات التي تم حجبها بعلم بنك ساب خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة، مع العلم بأنه تم حجب هذه المعلومات نظراً لسريتها ووجود قيود تعاقدية أو نظامية تمنع الإفصاح عنها.

وينبغي على المساهمين قراءة هذا المستند بشكل كامل ومراجعة كافة أقسامه بعناية، لا سيما قسم "إشعار مهم" والقسم (١) "عوامل المخاطرة"، وكذلك قراءة تعميم مجلس إدارة البنك الأول بشكل كامل وبالعناية وذلك قبل التصويت على قرارات الاندماج.

قام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.



المستشار المالي

لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات مستند العرض هذا. ولا تقدمان أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

تم نشر مستند العرض هذا في: ٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٤/٤/٢٠١٩م)، وقد تم إعداده باللغتين العربية والانجليزية، وتعتبر اللغة العربية هي المعتمدة وبالتالي في حال وجود اختلاف بين النص العربي والإنجليزي فسيؤخذ بالنص العربي.

## إشعار مهم

يجتوي هذا المستند على معلومات مفصلة عن صفقة الاندماج. ويهدف هذا المستند إلى تقديم معلومات لمساهمي البنك الأول حول صفقة الاندماج والعرض المقدم من بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول فيما يتعلق بصفقة الاندماج. وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على موافقة مساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج هي أحد شروط إتمام صفقة الاندماج. وسيتم اعتبار أن تصويت مساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج مبنياً على المعلومات الواردة في هذا المستند وتعميم مجلس إدارة البنك الأول.

لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات مستند العرض هذا. ولا تقدمان أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

إن المعلومات والبيانات والإفادات الواردة في هذا المستند تم تقديمها كما هي في تاريخ نشر هذا المستند، ما لم يتم تحديد تاريخ آخر لأي من المعلومات أو البيانات أو الإفادات الواردة في هذا المستند. وبالتالي فإن المعلومات الواردة في هذا المستند عرضة للتغير بعد تاريخ نشر هذا المستند. وبالتالي فإن نشر هذا المستند لا يعني بالضرورة أنه لم يحدث تغيير في الوقائع والمعلومات الخاصة ببنك ساب أو البنك الأول أو أي من شركاتهم التابعة الواردة في هذا المستند. كما يجب أن لا تعتبر أي من المعلومات الواردة في هذا المستند على أنها توقعات أو تبيؤات حول الأداء المالي المستقبلي للبنك الدامج أو أي من شركاته التابعة، كما أنه يجب أن لا تعتبر أي إفادة في هذا المستند على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب في الفترات المالية السابقة (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١) "عوامل المخاطرة" من هذا المستند).

كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تفويض أي شخص بتقديم أي معلومات أو إفادات بالنيابة عن مجلس إدارة بنك ساب باستثناء ما هو مفصّل عنه في هذا المستند. وبالتالي فإنه يجب عدم الاعتماد على أي معلومات أو إفادات صادرة عن أطراف أخرى على أساس أنها صادرة عن بنك ساب أو شركة جولدمان ساكس العربية السعودية أو أي من مستشاري بنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا المستند من المقر الرئيسي لبنك ساب أو من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك ساب (www.sabb.com) أو الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية (cma.org.sa) أو الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) (www.tadawul.com.sa). وباستثناء مستند العرض، فإنه يجب عدم اعتبار أي من محتويات المواقع الإلكترونية الموضحة أعلاه على أساس أنها تشكل جزء من هذا المستند ولا يتحمل بنك ساب أي مسؤولية عن محتوى تلك المواقع الإلكترونية.

وقد قام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي للبنك فيما يتعلق بصفقة الاندماج. وتعمل شركة جولدمان ساكس العربية السعودية - وهي شركة مرخص لها في المملكة العربية السعودية من قبل هيئة السوق المالية - كمستشار مالي حصري لبنك ساب بخصوص صفقة الاندماج، ولن تكون مسؤولة تجاه أي طرف بخلاف بنك ساب عن تقديم المشورة حول صفقة الاندماج أو أي مسألة أخرى مشار إليها في هذا المستند. لم تتحقق شركة جولدمان ساكس بشكل مستقل من صحة ودقة المعلومات والبيانات الواردة في هذا المستند. وعليه فإن شركة جولدمان ساكس أو أي من شركاتها التابعة لا تتحمل أي مسؤولية قد تنتج عن عدم صحة أو دقة أو اكتمال أي من البيانات أو المعلومات الواردة في هذا المستند.

## التوقعات والإفادات المستقبلية

يتضمن هذا المستند بعض التوقعات والإفادات المستقبلية المتعلقة ببنك ساب. وتتمثل التوقعات والإفادات المستقبلية في كونها غير مبنية على حقائق تاريخية أو حالية. ومن الممكن أن يستدل على هذه الإفادات المستقبلية من خلال استخدام مفردات وعبارات مستقبلية، ومنها على سبيل المثال "يتوقع"، "يهدف"، "يقدر"، "ينوي"، "يخطط" "سوف"، "هدف"، "يعتقد"، "يسعى"، "قد"، "سيكون"، "يمكن"، "ينبغي" أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتتضمن الإفادات المستقبلية الواردة في هذا المستند، على سبيل المثال لا الحصر، (١) التقديرات الأولية للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج، والتوقعات المستقبلية للمصروفات الرأس مالية، والنفقات، والإيرادات، والأداء المالي، والظروف المالية، وسياسة توزيع الأرباح، والخسائر، وغيرها من الأحداث المستقبلية، (٢) استراتيجيات العمل، والإدارة والتوسع وتنمية أعمال بنك ساب بعد إتمام صفقة الاندماج (٣) صفقة الاندماج والتواريخ التي يتوقع فيها وقوع هذه الأحداث. ولا يمكن الجزم أو التأكيد بإمكانية تحقيق أي من الأهداف أو التوقعات المشار إليها في هذا المستند، ولا يتحمل المستشارين الوارد ذكرهم في قسم "دليل الشركة" من هذا المستند أو أي من مدراءهم أو موظفيهم أي مسؤولية ناتجة عن أي خسارة أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد يتكبدها أي شخص نظراً لاعتماده على أي بيانات أو بسبب إغفال أي معلومات لم يتم تضمينها في هذا المستند.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الإفادات المستقبلية تتضمن مخاطر قد تكون ظاهرة أو غير ظاهرة، وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الاستراتيجيات أو الأحداث بشكل جوهري عن تلك التي تضمنتها هذه الإفادات صراحة أو ضمناً. وتعتبر المخاطر المتعلقة بالإفادات المستقبلية خارج سيطرة بنك ساب ولا يمكن تقديرها بشكل دقيق، مثل أوضاع السوق المستقبلية وسلوك المشاركين الآخرين في السوق ولهذا ينبغي عدم الاعتماد على هذه الإفادات بشكل كامل. كما أن هذه الإفادات المستقبلية لا تعتبر ضماناً للأداء الفعلي المستقبلي لبنك ساب ولم يتم مراجعتها من قبل المحاسبين لبنك ساب إلا في الحالات المشار إليها. وتستند هذه الإفادات المستقبلية إلى افتراضات عديدة منها الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية لبنك ساب والبيئة التنظيمية التي سيمارس بنك ساب أعماله فيها في المستقبل. ونود التوضيح بأن كل الإفادات المستقبلية الشفهية منها والخطية الصادرة عن بنك ساب أو أي أشخاص يتصرفون نيابة عنه مقيدة بشكل صريح في مجملها بالإشعار المهم الوارد في هذا القسم.

ومن تلك العوامل والمخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أي تقديرات مستقبلية للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج والتي تمثل تقديرات أولية من مجلس إدارة بنك ساب، ولم تخضع للمراجعة المستقلة والتي قد يتم تعديلها بعد دراسة أكثر تفصيلاً بعد دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول.
- الأوضاع الاقتصادية والمالية للسوق في المملكة بصفة عامة.
- أداء القطاع البنكي في المملكة والمنطقة بشكل عام.
- قدرة البنكين على ممارسة أعمالهم من خلال الحصول على الموافقات النظامية اللازمة.
- قدرة البنك الدامج على إدارة أعماله وتمييزها.
- قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل أو الحفاظ على رأس مال كاف لتمويل عملياته الحالية والمستقبلية.
- التغييرات في الظروف السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الاقتصادية في الأسواق التي يزاول فيها البنك الدامج أعماله.
- التغييرات التي تطرأ على البيئة التنافسية في القطاع البنكي في المملكة.
- عدم التزام البنك الدامج باللوائح والأنظمة التي يخضع لها.
- إلغاء أو تعديل معدل الصرف الثابت بين الدولار الأمريكي والريال السعودي.

ولمزيد من المعلومات حول هذه المخاطر، الرجاء مراجعة القسم (١) ("عوامل المخاطرة") من هذا المستند.

إن بنك ساب لا يعترف ولا يتحمل أي التزام بتعديل أو تحديث الإفادات المستقبلية الواردة في هذا المستند باستثناء ما هو مطلوب بموجب الأنظمة واللوائح السارية.

ولا يُعد هذا المستند ولا يمكن اعتباره بمثابة استشارة قانونية أو مالية أو ضريبية، وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذ في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج، فإننا نوصي بأن يتم الحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية.

## القيود المتعلقة بنشر وتوزيع مستند العرض

إن هذا المستند موجه لمساهمي البنك الأول، مع مراعاة أي قيود في الأنظمة والقوانين الخاصة بأي دولة مقيدة.

### إشعار إلى مساهمي البنك الأول المقيمين خارج المملكة

على الرغم من أن جميع مساهمي البنك الأول يحق لهم حضور الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج والتصويت على قراراتها (مع مراعاة أي قيود قد تكون مفروضة بسبب وجود تعارض في المصالح أو أي قيود أخرى بموجب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية)، فإنه يجب على مساهمي البنك الأول المقيمين خارج المملكة العربية السعودية الأخذ في الاعتبار بأن هذا المستند لم يتم تقديمه أو تسجيله لدى أي هيئة تنظيمية خارج المملكة العربية السعودية. وعليه، في حال كان أي من مساهمي البنك الأول مقيم في أي دولة تتطلب أنظمتها أن يقوم بنك ساب بأي خطوات حتى يتمكن المساهم من التصويت على قرارات الاندماج بشكل نظامي، فإنه يجب على المساهم المعني عدم المشاركة في التصويت على القرارات المقترحة في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. وفي حال قام المساهم المعني بالتصويت على قرارات الاندماج بالرغم من ذلك، فإنه يحق لبنك ساب بالاتفاق مع البنك الأول عدم الاستمرار في صفقة الاندماج إلا في حال أن صفقة الاندماج قد تم الموافقة عليها من قبل الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأول دون احتساب الأصوات الخاصة بالمساهم المعني.

### عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

تم إعداد القوائم المالية لبنك ساب عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير المحاسبية المطبقة في المملكة. كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المالية الواردة في هذا المستند قائمة على أساس تقديرات الإدارة ولم يتم تدقيقها بشكل مستقل من قبل المحاسبين أو غيرهم باستثناء ما تم النص عليه صراحة بخلاف ذلك، كما أن جميع المعلومات مقدمة بالريال السعودي، باستثناء ما يُفصح عنه بخلاف ذلك.

وقد تم إعداد هذا المستند وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية وعليه قد تختلف المعلومات والبيانات المفصّل عنها في هذا المستند عن المعلومات أو البيانات المفصّل عنها بموجب أي مستند آخر تم إعداده وفق أنظمة وقوانين أي دولة أخرى. تمثل أسهم العوض أوراق مالية صادرة من شركة سعودية وعليه فإن هذا المستند وأي مستندات أخرى ذات علاقة بصفقة الاندماج وأسهم العوض قد تم إعدادها أو سيتم إعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح في المملكة وذلك فيما يتعلق بمحتوى أو شكل هذه الإفصاحات والتي قد تختلف عن تلك المعمول بها في دولة أخرى.

## دليل الشركة

# SABB ساب

البنك السعودي البريطاني (ساب)  
المقر الرئيسي - الإدارة العامة  
شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي  
ص.ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣  
المملكة العربية السعودية  
رقم الهاتف: +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤٠ - +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤١  
رقم الفاكس: +٩٦٦١١٢٧٦٣٤١٤  
البريد الإلكتروني: reg.hor@sabb.com  
الموقع الإلكتروني: www.sabb.com

### المستشار المالي لبنك ساب

Goldman Sachs

شركة جولدمان ساكس العربية السعودية  
الدور (٢٥)، برج المملكة  
ص.ب: ٥٢٩٦٩ الرياض ١١٥٧٣  
رقم الهاتف: +٩٦٦١١٢٧٩٤٨٠٠  
رقم الفاكس: +٩٦٦١١٢٧٩٤٨٠٧  
البريد الإلكتروني: gssainfo@gs.com  
الموقع الإلكتروني:  
www.goldmansachs.com/worldwide/saudi-arabia

### المستشار القانوني لبنك ساب

AS&H  
أبو حيمد آل الشيخ والحقباني  
ABUHIMED ALSHEIKH ALHAGBANI

شركة أبو حيمد وآل الشيخ والحقباني محامون ومستشارون قانونيون  
المبنى ١٥، البوابة الاقتصادية  
طريق مطار الملك خالد الدولي  
ص.ب: ٠٩٠٢٣٩، الرياض ١١٦١٣  
المملكة العربية السعودية.  
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١ ٤٨١ ٩٧٠٠  
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١ ٤٨١ ٩٧٠١  
البريد الإلكتروني: info.ash@ashlawksa.com  
الموقع الإلكتروني: www.ashlawksa.com

### مراجعي الحسابات لبنك ساب

EY

شركة ارنست ويونغ وشركاه  
العليا، برج الفيصلية، الطابق ١٤  
ص.ب. ٢٧٣٢، الرياض، ١١٤٦١  
المملكة العربية السعودية  
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١٢٧٣ ٤٧٤٠  
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١٢٧٣ ٤٧٣٠  
البريد الإلكتروني: riadh@sa.ey.com  
الموقع الإلكتروني: www.ey.com

KPMG

كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون قانونيون  
شارع صلاح الدين الأيوبي، برج كي بي ام جي  
ص.ب. ٩٢٨٧٦، الرياض، ١١٦٦٣  
المملكة العربية السعودية  
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٥٠٠  
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٦٠٠  
البريد الإلكتروني: apquinton@kpmg.com  
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/sa

### مستشار العناية المهنية المالي لبنك ساب

pwc

شركة برايس واتر هاوس كوبرز  
برج المملكة  
ص.ب. ٨٢٨٢، الرياض ١١٤٨٢  
المملكة العربية السعودية  
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١٤٦٥٤٢٤٠  
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١٤٦٥١٦٦٣  
البريد الإلكتروني: SA\_project\_aegean@pwc.com  
الموقع الإلكتروني: www.pwc.com/me

ملاحظة: قدم المستشارين الموضحة أسمائهم أعلاه موافقتهم الخطية على نشر أسمائهم وعناوينهم وشعاراتهم وإفاداتهم وفقاً للسياق الوارد في هذا المستند، ولم يتم أي منهم بسحب تلك الموافقة حتى تاريخ هذا المستند. كما أنه ليس لديهم أي أسهم أو مصلحة مهما كان نوعها في بنك ساب أو شركاتها التابعة.

## التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج

تعتبر التواريخ الموضحة في الجدول التالي استرشادية فقط - وقد تتغير أو تتعدل - وتستند على عدة أمور، من بينها استيفاء شروط صفقة الاندماج (وتواريخ استيفاء تلك الشروط) (بما في ذلك، على سبيل المثال، موافقة مساهمي بنك ساب ومساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج)، ويوضح القسم (٢-٣-١) ("اتفاقية الاندماج") من هذا المستند شروط اتفاقية الاندماج بشكل أكثر تفصيلاً. وسيقوم بنك ساب بالإعلان على موقع تداول عن أي تغييرات على الجدول الزمني والتواريخ المتوقعة الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول الزمني / التاريخ المتوقع	الحدث
	١- الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالجمعية العامة غير العادية
تم التقديم بتاريخ ١٦/٨/١٤٤٠هـ الموافق (٢٠١٩/٤/٢١م)	تقديم مستند العرض النهائي لهيئة السوق المالية للموافقة على نشره
١٧/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٢/٤/٢٠١٩م)	موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس المال ونشر مستند العرض
٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م)	نشر مستند العرض وتعميم المساهمين وتعميم مجلس إدارة البنك الأول
من تاريخ ٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م) إلى انتهاء فترة العرض (من الأحد إلى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءً باستثناء الاجازات الرسمية للمملكة)	توفير المستندات المتاحة للمعاينة
١٨/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٣/٤/٢٠١٩م)	موافقة هيئة السوق المالية على انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج
١٩/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٤/٤/٢٠١٩م)	الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع)
١٩/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٤/٤/٢٠١٩م)	الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع)
٧/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٢/٥/٢٠١٩م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب على بنود الجمعية
٧/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٢/٥/٢٠١٩م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول على بنود الجمعية.
١٠/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٥/٥/٢٠١٩م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الأول) - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس مال بنك ساب على الأقل.
خلال ساعة واحدة بعد انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأول الذي لم يتحقق فيه النصاب القانوني اللازم لانعقاده	انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثاني) وذلك حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم في الاجتماع الأول - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال بنك ساب على الأقل.
١٠/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٥/٥/٢٠١٩م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الأول) - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ثلثي رأس مال البنك الأول على الأقل.
خلال ساعة واحدة بعد انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأول الذي لم يتحقق فيه النصاب القانوني اللازم لانعقاده	انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثاني) وذلك حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم في الاجتماع الأول - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال البنك الأول على الأقل.
١١/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٦/٥/٢٠١٩م)	نشر قرارات الاندماج والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على موقع تداول (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية في حال عدم تحقق نصابها القانوني).
١١/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٦/٥/٢٠١٩م)	نشر قرارات الاندماج والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على موقع تداول (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية في حال عدم تحقق نصابها القانوني).



الحدث	الجدول الزمني / التاريخ المتوقع
<b>٢- الإجراءات التي ستتبع في حال عدم تحقق النصاب القانوني للاجتماع الأول والثاني للجمعية العامة غير العادية</b>	
موافقة هيئة السوق المالية على الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)	١٤٤٠/٩/١٤ هـ (الموافق ٢٠١٩/٥/١٩ م)
الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)	١٤٤٠/٩/٢٠ هـ (الموافق ٢٠١٩/٥/٢٠ م)
بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)	١٤٤٠/١٠/٦ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/٩ م)
انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) - يتحقق النصاب القانوني في الاجتماع الثالث لانعقاد الجمعية العامة غير العادية أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه	١٤٤٠/١٠/٩ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٢ م)
نشر قرارات الاندماج والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية لبنك ساب أو البنك الأول (بحسب الحال) على موقع تداول.	١٤٤٠/١٠/١٠ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٣ م)
<b>٣- فترة اعتراض الدائنين</b>	
إعلان تذكيري من البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/٩/١١ هـ (الموافق ٢٠١٩/٥/١٦ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)
وتستمر فترة اعتراض الدائنين لمدة ثلاثين (٣٠) يوماً.	١٤٤٠/١٠/١٠ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٣ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١٠/٩ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٢ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١١/٧ هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٠ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١٠/١٢ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٥ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١١/١٠ هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٣ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١٠/١٢ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٥ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١١/١١ هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٤ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)
<b>٤- إتمام صفقة الاندماج</b>	
نفاذ قرار الاندماج	بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو التاريخ الذي تتم فيه تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً). ومن المتوقع أن يكون نفاذ قرار الاندماج بتاريخ:
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١٠/١٣ هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٦ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)
إعلان البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين	١٤٤٠/١١/١١ هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٤ م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)

الجدول الزمني / التاريخ المتوقع	الحدث
<p>أول فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ: ١٣/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ١٦/٦/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)</p> <p>١١/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٤/٧/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)</p>	تاريخ تعليق تداول أسهم البنك الأول
<p>١٣/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ١٦/٦/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)</p> <p>١١/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٤/٧/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)</p>	إعلان بنك ساب والبنك الأول عن نفاذ قرار الاندماج
<p>خلال فترة لا تقل عن ثالث فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج ولا تزيد عن سادس فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج</p>	إلغاء إدراج أسهم البنك الأول في تداول
<p>خلال فترة لا تقل عن ثالث فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج ولا تزيد عن سادس فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج</p>	إدراج أسهم العوض في تداول وتخصيصها لصالح مساهمي البنك الأول المقيدين بسجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج
<p>١٧/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠/٦/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)</p> <p>١٥/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٨/٧/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)</p>	تعديل السجل التجاري وترخيص الاستثمار الأجنبي لبنك ساب
<p>خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ:</p> <p>١٢/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٥/٧/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)</p> <p>١٢/١٢/١٤٤٠هـ (الموافق ١٣/٨/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)</p>	شطب وإلغاء السجل التجاري وترخيص الاستثمار الأجنبي للبنك الأول
<p>خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إتمام صفقة الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ:</p> <p>١٥/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٨/٧/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)</p> <p>١٧/١٢/١٤٤٠هـ (الموافق ١٨/٨/٢٠١٩م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)</p>	الموعد النهائي لتوزيع متحصلات بيع كسور الأسهم التي تم بيعها

## فهرس المحتويات

أ	مستند العرض
ت	إشعار مهم
ج	القيود المتعلقة بنشر وتوزيع مستند العرض
د	دليل الشركة
ذ	التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج
ا	المصطلحات والتعريفات
ب	١- عوامل المخاطرة
٥	١-١ المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج وبأعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج
١٠	٢-١ المخاطر المرتبطة بأسهم البنكين والبنك الدامج
١١	٣-١ المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية بشكل عام
١٤	٢- لمحة عامة عن صفقة الاندماج
١٥	١-٢ تقييم البنك الأول
١٦	٢-٢ دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها
١٧	٣-٢ الاتفاقيات المتعلقة بصفقة الاندماج
٢١	٤-٢ الاتفاقيات الأخرى
٢٢	٥-٢ الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج
٢٣	٦-٢ الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج
٢٥	٣- حصص الملكية والتعاملات:
٢٧	٤- الترتيبات والشروط الخاصة
٢٧	٥- تأكيد الكفاية النقدية
٢٧	٦- الملاك النهائيين لأسهم البنك الأول والمساهمين المسيطرين في بنك ساب والبنك الدامج
٢٧	٧- المعلومات المالية
٢٧	١-٧ سعر الإغلاق لأسهم بنك ساب
٢٨	٢-٧ سعر الإغلاق لأسهم البنك الأول
٢٨	٣-٧ التوزيعات وسياسة الأرباح
٣٠	٨- تمويل صفقة الاندماج
٣٠	٩- أثر انتهاء العرض
٣٠	١٠- الوضع الزكوي
٣٠	١١- وصف بنك ساب
٣٠	١-١١ نظرة عامة:
٣١	٢-١١ الخدمات والأنشطة أخرى
٣١	٣-١١ الخدمات المصرفية الرقمية
٣٢	٤-١١ الإنجازات والجوائز
٣٢	٥-١١ الشركات التي يملك فيها بنك ساب
٣٢	٦-١١ التعديلات في النظام الأساسي لبنك ساب
٣٣	١٢- الإعفاءات
٣٣	١٣- المستندات المتاحة للمعاينة
٣٤	ملحق رقم (١)
٣٤	دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب
٣٥	المرفق رقم (١)
٣٥	التعديلات العامة على النظام الأساسي للشركة
٤١	المرفق رقم (٢)
٤١	التعديلات على النظام الأساسي المرتبطة بصفقة الاندماج
٤٢	الملحق رقم ٢
٤٢	دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول

## المصطلحات والتعريفات

يكون للعبارات والمصطلحات التالية - أيما وردت في هذا المستند - المعاني المبينة أمامها، ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك:

يتصرف بالاتفاق	يقصد به، وفقاً لتقدير الهيئة، التعاون الفعلي بموجب اتفاق (سواء أكان ملزماً أم غير ملزم) أو تفاهم (سواءً أكان رسمياً أم غير رسمي) بين أشخاص ليسيطروا (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، باستثناء الملكية غير المباشرة عن طريق اتفاقية المبادلة أو عن طريق صندوق استثماري لا يكون لمالك وحدانه أي حق في قرارات استثماره) على شركة، من خلال استحواد أي منهم (من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة) على أسهم تتمتع بحق التصويت في تلك الشركة، وبما لا يتعارض مع تطبيق هذا التعريف، سيعد الأشخاص المذكورين أدناه، على سبيل المثال لا الحصر، ممن يتصرفون بالاتفاق مع أشخاص آخرين في ذات الفئة مالم يثبت خلاف ذلك: (١) الأشخاص الأعضاء في ذات المجموعة (٢) أقارب الشخص (٣) شخص أو أشخاص قدموا مساعدات مالية (بخلاف ما يقوم به بنك في سياق عمله المعتاد) إلى العارض أو الأشخاص الأعضاء في ذات المجموعة مع ذلك الشخص لغرض شراء أسهم تتمتع بحقوق التصويت أو أدوات دين قابلة للتحويل.
تابع	الشخص الذي يسيطر على شخص آخر، أو يسيطر عليه ذلك الشخص الآخر، أو يشترك معه في كونه مسيطراً عليه من قبل شخص ثالث. وهي أي مما سبق تكون السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر.
البنك الأول	البنك الأول، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ الصادر بتاريخ ١٣٩٦/١٢/٢٩هـ (الموافق ١٩٧٦/١٢/٢١م) ويقع مركزها الرئيسي في مدينة الرياض، وهي مقيدة في السجل التجاري بالرقم ١٠١٠٠٦٤٩٢٥ بتاريخ ١٤٠٧/٦/١٤هـ (الموافق ١٩٨٧/٢/٦م).
تعميم مجلس إدارة البنك الأول	التعميم الذي يصدره مجلس إدارة البنك الأول للمساهمين بخصوص العرض المقدم من بنك ساب للاندماج حيث يبدي فيه مجلس الإدارة رأيهم للمساهمين بخصوص ذلك العرض وخطط بنك ساب بشأن البنك الأول وموظفيه.
الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول والذي سيعقد لغرض التصويت على قرارات الاندماج وعدد من القرارات الأخرى والموضحة في البند رقم (١) من نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول (الوارد في الملحق رقم (٢) من هذا المستند).
صكوك البنك الأول	الصكوك المصدرة من البنك الأول بقيمة ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي والمستحقة في عام ٢٠٢٣م.
حاملي الصكوك	حاملي صكوك البنك الأول.
البنكين	بنك ساب والبنك الأول.
نظام مراقبة البنوك	نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ الصادر بتاريخ ١٣٨٦/٠٢/٢٢هـ (الموافق ١٩٦٦/٠٦/١٢م).
يوم عمل	أي يوم باستثناء يوم الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية.
زيادة رأس المال	الزيادة المقترحة في رأس مال بنك ساب من خلال إصدار خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم لصالح المساهمين في البنك الأول.
المطالبات الخاضعة للتسوية	مطالبات معينة نشأت أو قد تنشأ بين البنك الأول ونات ويست ماركيتس ان. في. أو بين أعضاء الائتلاف أو أي من الجهات التابعة لهم أو أي من مدراءهم أو موظفيهم والتي أبرم بشأنها اتفاقية التسوية الحالية (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة القسم (٢-٢-٢) ("اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة") من هذا المستند.
الهيئة أو هيئة السوق المالية	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
البنك الدامج	بنك ساب بعد اكتمال عملية الاندماج.
نظام الشركات	نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨هـ (الموافق ١٠ نوفمبر ٢٠١٥م) والمعدّل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٩) وتاريخ ١٤٣٩/٧/٢٥هـ.
أسهم العوض	الأسهم الجديدة في بنك ساب والتي سيتم إصدارها لمساهمي البنك الأول نتيجة لصفقة الاندماج والبالغ عددها خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد.
أعضاء الائتلاف	مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، (أو شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. في حال تم نقل ملكية مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي في البنك الدامج لصالحها) وشركة ستستنج ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن، وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. والذين لديهم مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (٤٠٪) من رأس مال البنك الأول من خلال شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وعند إتمام صفقة الاندماج، من المتوقع أن تكون نسبة المصلحة الغير مباشرة لأعضاء الائتلاف في البنك الدامج (١٠,٨٪).
السيطرة	القدرة على التأثير على أفعال أو قرارات شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، منفرداً أو مجتمعاً مع قريب أو تابع، من خلال أي من الآتي: (أ) امتلاك نسبة تساوي ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في شركة أو (ب) حق تعيين ٣٠٪ أو أكثر من أعضاء الجهاز الإداري.
اتفاقية التسوية الحالية	الاتفاقية المبرمة بين البنك الأول ونات ويست ماركيتس ان. في. بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٦م والمتعلقة بالمطالبات الخاضعة لاتفاقية التسوية.

إتمام صفقة الاندماج	اليوم الذي يتم فيه إدراج أسهم العوض في تداول وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج (ولمزيد من التفاصيل حول إجراءات إتمام صفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٥) ("الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج") من هذا المستند.
نفاذ قرار الاندماج	بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيها يأتي لاحقاً) وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات (ولمزيد من التفاصيل حول فترة اعتراض الدائنين، الرجاء مراجعة القسم (٢-٥-٢) ("فترة اعتراض الدائنين") من هذا المستند.
قرارات الاندماج	القرارات التي سيتم عرضها على مساهمي بنك ساب والبنك الأول فيما يتعلق بصفقة الاندماج، وهي على النحو التالي:  فيما يخص بنك ساب: الموافقة على دمج البنك الأول في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات، من خلال إصدار ٤,٨٥٣,٥٣٩٦,٠٠٠ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول، وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج: (أ) الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م. (ب) الموافقة على زيادة رأس مال بنك ساب من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، على أن تسري هذه الزيادة عند نفاذ الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات واتفاقية الاندماج. (ج) الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب وفقاً للصبغة الموضحة في المرفق رقم (٢) من الملحق رقم (١) من هذا المستند، على أن تسري هذه التعديلات عند نفاذ الاندماج. (د) تفويض مجلس إدارة بنك ساب، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.  فيما يخص البنك الأول: الموافقة على العرض المقدم من بنك ساب لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات، من خلال إصدار ٤,٨٥٣,٥٣٩٦,٠٠٠ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول وانقضاء البنك الأول نتيجة لذلك، وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية ذات الصلة وشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج: (أ) الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين البنك الأول وبنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م. (ب) تفويض مجلس إدارة البنك الأول، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.
القرارات الإضافية	فيما يخص بنك ساب: (أ) الموافقة على اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة (ب) الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب وفقاً للصبغة الموضحة في المرفق رقم (١) من الملحق رقم (١) من هذا المستند، على أن تسري هذه التعديلات بأثر فوري  فيما يخص البنك الأول: (أ) الموافقة على اتفاقية الانهاء (ب) الموافقة على اتفاقيات التسوية الجديدة
اجتماع الجمعية العامة غير العادية	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين للبنك ذو العلاقة الذي يعقد وفقاً للنظام الأساسي.
معامل المبادلة	أي عدد ٤,٨٥٣,٥٣٩٦,٠٠٠ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول.
الهيئة العامة للمنافسة	الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية.
مجلس التعاون لدول الخليج	مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية.
شركة جولدمان ساكس	شركة جولدمان ساكس العربية السعودية.
معايير المحاسبة الدولية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
المملكة	المملكة العربية السعودية.
نظام العمل	يقصد به نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٣٦/٨/٢٣ هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ م) والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤٦) وتاريخ ١٤٣٦/٦/٥ هـ الموافق ٢٥ مارس ٢٠١٥ م).
الإدراج	إدراج أسهم العوض في تداول
لائحة الاندماج والاستحواذ	لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ١-٥٠٧-٢٠٠٧ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٢١ هـ (الموافق ٢٠٠٧/١٠/٣ م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-٤٥-٢٠١٨ وتاريخ ١٤٣٩/٨/٧ هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/٢٣ م).
اتفاقية الاندماج	اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ والتي تتضمن الشروط والأحكام المتعلقة بتنفيذ صفقة الاندماج وحقوق الأطراف والتزاماتهم في هذا الشأن.
وزارة التجارة والاستثمار	وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي.	شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، والتي من المتوقع أن تملك الأسهم المملوكة للمجموعة في البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج (والتي ستمثل ما نسبته ٤٠٪) من رأس مال البنك الدامج فور إتمام صفقة الاندماج) وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة.
شركة نات ويست ماركتس ان. في.	شركة نات ويست ماركتس ان. في. (والمعروفة سابقاً باسم رويال بنك أوف سكوتلاند ان. في.) والتي تملك كما في تاريخ هذا المستند ما نسبته ٤٠٪ من رأس مال البنك الأول، وهي الكيان القانوني الذي يمثل مصلحة أعضاء الائتلاف في هذه الحصة من أسهم البنك الأول.
شركة بانكو سانتدير اس. ايه.	شركة بانكو سانتدير اس. ايه. والتي لديها (كما في تاريخ هذا المستند) مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (١٦،١١٪) من رأس مال البنك الأول وذلك من خلال شركة نات ويست ماركتس ان. في. وعند إتمام صفقة الاندماج، من المتوقع أن تكون نسبة المصلحة الغير مباشرة لشركة بانكو سانتدير اس. ايه. في البنك الدامج (٣٪).
شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فايناشل انستلينجن	شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فايناشل انستلينجن والتي لديها (كما في تاريخ هذا المستند) مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (١٣،٥٢٪) من رأس مال البنك الأول وذلك من خلال شركة نات ويست ماركتس ان. في. وعند إتمام صفقة الاندماج، من المتوقع أن تكون نسبة المصلحة الغير مباشرة لشركة بانكو سانتدير اس. ايه. في البنك الدامج (٧،٢٪).
مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي	مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، والتي لديها (كما في تاريخ هذا المستند) مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (١٥،٣١٪) من رأس مال البنك الأول وذلك من خلال شركة نات ويست ماركتس ان. في. والتي من المتوقع أن تقوم (بعد إتمام صفقة الاندماج) بنقل ملكيتها في البنك الدامج والبالغة (٤،١٪) لصالح شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة.
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٢٠١٧-١٢٣-٢ وتاريخ ٩/٤/٢٠١٧هـ (الموافق ٢٧/١٢/٢٠١٧م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢٠١٨-٤٥-٢ وتاريخ ٧/٨/٢٠١٨هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠١٨م.
الضوابط والإجراءات التنظيمية	الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب قراره رقم (٨-١٢٧-٢٠١٦) وتاريخ ١٦/١/٢٠١٨هـ (الموافق ١٧/١٠/٢٠١٦م) والمعدلة بقراره رقم (٥-٣٣-٢٠١٧) وتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٧هـ (الموافق ٢٣/٣/٢٠١٧م).
طرف ذو علاقة	يقصد به شخص (سواء أكان يتصرف بالاتفاق مع بنك ساب أو البنك الأول أو أي من شركاتهم التابعة، أم لا يتصرف بالاتفاق معهم) يملك أو يتعامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأسهم بنك ساب أو البنك الأول سواءً عن طريق صفقة بيع وشراء خاصة أو عرض أو أي شخص (زيادة على مصالحه الاعتيادية كمساهم) لديه مصلحة أو مصلحة محتملة -سواء كانت شخصية أم مالية أم تجارية- فيما سينتج عن الاندماج أو طرف ذو علاقة مع كل من بنك ساب والبنك الأول، بما لا يتعارض مع التطبيق العام لهذا التعريف، يشمل التعريف -على سبيل المثال لا الحصر- الآتي: ١- شخص أو أشخاص قدموا مساعدة مالية (بخلاف ما يقوم به بنك في سياق عمله المعتاد) إلى بنك ساب أو البنك الأول. ٢- عضو مجلس إدارة في بنك ساب والبنك الأول (أو أي من تابعيهما). ٣- شخص يملك ٢٠٪ أو أكثر في بنك ساب والبنك الأول (سواء بشكل منفرد أم مع شخص أو أشخاص يتصرفون معه بالاتفاق). ٤- مساهم كبير في بنك ساب ويكون في الوقت نفسه عضواً في مجلس إدارة البنك الأول أو العكس.
قريب	الزوج والزوجة والأولاد والوالدين
دولة مقيدة	أي دولة يكون طرح أسهم العوض فيها مخالفاً لقوانين تلك الدولة.
بنك ساب	البنك السعودي البريطاني، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٣٩٨هـ (الموافق ١/٢١/١٩٧٨م) ويقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض، وهي مقيدة في السجل التجاري بالرقم ١٠١٠٠٢٥٧٧٩ بتاريخ ٢٢/١١/١٣٩٩هـ (الموافق ١٣/١٠/١٩٧٩م).
الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب والذي سيعقد للتصويت على قرارات الاندماج وعدد من القرارات الأخرى والموضحة في البندين رقم (١) و(٢) من نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا المستند).
الهيئة العامة للاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.
مؤسسة النقد	مؤسسة النقد العربي السعودي.
ريال سعودي	الريال السعودي، العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
اتفاقيات التسوية الجديدة	وتشمل ثلاث اتفاقيات تسوية مشروطة والمبرمة بين البنك الأول وشركة نات ويست ماركتس ان. في. وكل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. ومجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فايناشل انستلينجن وشركة بانكو سانتدير اس. ايه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م، والتي ستحل محل اتفاقية التسوية الحالية.

مبلغ التسوية	هو المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه من قبل شركة نات ويست ماركيتس ان. في. للبنك الأول بموجب اتفاقية التسوية الحالية واتفاقيات التسوية الجديدة لغرض تسوية المطالبات الخاضعة لاتفاقية التسوية، والبالغ ٦٥٦,٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي و مبلغ ١١٦,٩٢٠,١٩٥ دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المبالغ (ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (٢-٥-٣) ("اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة") من هذا المستند.
تاريخ إيقاف اتفاقيات التسوية الجديدة	اليوم الذي يقع في آخر مدة ٣٦ شهر من تاريخ نفاذ قرار الاندماج.
شركة تابعة	فيما يتعلق بشركة، أي شركة أخرى تسيطر عليها تلك الشركة.
مساهم كبير	شخص يملك ٥ ٪ أو أكثر من أسهم رأس مال بنك ساب أو البنك لأول (حيثما ينطبق).
تاريخ تعليق تداول أسهم البنك الأول	تاريخ تعليق تداول أسهم البنك الأول وذلك لغرض تحديد قائمة المساهمين في البنك الأول المستحقين لأسهم العوض وفقاً لما تحدده هيئة السوق المالية وتداول وشركة مركز إيداع الأوراق المالية.
السوق المالية السعودية أو تداول	شركة السوق المالية السعودية (تداول).
اتفاقية الإنهاء	اتفاقية الإنهاء والتسوية المشروطة والمبرمة في ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بين البنك الأول وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. (ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الإنهاء، يرجى مراجعة القسم (٢-٣-٢) ("اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة") من هذا المستند.
اتفاقية الخدمات الفنية	اتفاقية الخدمات الفنية المبرمة بين بنك ساب وشركة إنتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧م (كما تم تعديلها أو تحديثها من وقت لآخر).
اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة	اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة المبرمة بين بنك ساب وشركة إنتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م والتي تم بموجبها تعديل عدد من أحكام اتفاقية الخدمات الفنية.
الولايات المتحدة الأمريكية أو أمريكا	الولايات المتحدة الأمريكية.
العرض	العرض المقدم من بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ.
مستند العرض	هذا المستند، والمعد من قبل بنك ساب وفقاً للمادة (٣٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ بشأن العرض المقدم من بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول.
صفقة الاندماج	صفقة اندماج البنك الأول في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ، والتي ستتم من خلال نقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب وذلك مقابل قيام بنك ساب بإصدار أسهم العوض لصالح المساهمين في البنك الأول وذلك من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى عشرين مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي.
فترة اعتراض الدائنين	الفترة التي يحق للدائنين البنك الأول خلالها تقديم اعتراضاتهم على صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المادة (١٩٣) من نظام الشركات، وتبدأ من تاريخ نشر الموافقة على قرارات الاندماج لكل من بنك ساب والبنك الأول وتستمر لمدة (٣٠) يوماً.
تعارض المصالح	تشأ حالة تعارض المصالح لعضو مجلس الإدارة في أي من الحالات التالية: ١- عند وجود مصلحة لعضو مجلس الإدارة - بشكل مباشر أو غير مباشر - تتعلق بالعرض. ٢- أن يكون مساهماً في البنك الأول وعضو مجلس إدارة بنك ساب أو العكس. ٣- أن يكون عضواً في مجلس إدارة بنك ساب وفي الوقت نفسه عضو في مجلس إدارة أو يشغل منصب تنفيذي في البنك الأول أو العكس. ٤- أن يكون عضو مجلس الإدارة ممثلاً لمساهم يملك أسهم في بنك ساب والبنك الأول. وتعد مصلحة أي قريب لعضو مجلس الإدارة أو تابع له، مصلحة للعضو نفسه.
وزارة العمل	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
سعر الإغلاق	آخر سعر تم تداول الأسهم عليه في يوم التداول ذي الصلة وفق الآلية المحددة من قبل السوق المالية السعودية (تداول).
فترة العرض	الفترة الممتدة من تاريخ إعلان النية المؤكدة لبنك ساب بتقديم عرض لمساهمي البنك الأول وحتى تاريخ صدور قرار الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من بنك ساب والبنك الأول أو أن يتم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لأحكامها (أيهما يقع أولاً). ولمزيد من التفاصيل حول أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (٢-٣-١) ("اتفاقية الاندماج").
دمج الأعمال	ويقصد به دمج أعمال بنكي ساب والأول (بما في ذلك دمج الوظائف الإدارية والهيكلي التنظيمي وأنظمة المعلومات وغيرها) بما يحقق حسن سير أعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.
تعميم المساهمين	تعميم المساهمين الصادر عن بنك ساب بموجب أحكام المادة (٥٨) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

## ١ - عوامل المخاطرة

يجب على مساهمي البنك الأول قراءة المخاطر الواردة في هذا القسم، بالإضافة إلى جميع الأقسام الأخرى والمعلومات الواردة في مستند العرض هذا ودراساتها بعناية، وذلك للتصويت بالموافقة أو الرفض للقرارات المعروضة على الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. علماً بأن المخاطر الموضحة في هذا المستند قد لا تشمل على كافة المخاطر التي قد يواجهها بنك ساب كما في تاريخ هذا المستند، حيث أنه قد تكون هناك عوامل إضافية أخرى بخلاف المخاطر الواردة في هذا القسم تؤثر سلباً على البنك الدامج لكنها غير معلومة لمجلس إدارة بنك ساب حالياً أو أن مجلس إدارة بنك ساب لا يعدها من عوامل المخاطرة المؤثرة حالياً. وعليه ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار.

إن تحقق المخاطر الواردة في هذا القسم سيؤثر سلباً على نشاط البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفعاته المالية وتوقعاته المستقبلية وربحية سهمه، كما أن تحقق أي مخاطر أخرى بخلاف المخاطر الواردة أدناه (إما لعدم علم مجلس إدارة بنك ساب عنها أو لعدم تصنيف مجلس إدارة بنك ساب لها بأنها جوهرية ولكن ظهر عند وقوعها كونها جوهرية) سيؤثر أيضاً بشكل سلبي على نشاط البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفعاته المالية وتوقعاته المستقبلية وربحية سهمه.

وفي حال كان لدى أي من المساهمين أي شك بخصوص محتوى هذا المستند أو فيما يتعلق بالإجراء الذي يجب أن يتخذه أو بكيفية التصويت على قرارات الاندماج فإنه ينبغي عليه الحصول على استشارة مالية خاصة من مستشار مالي مستقل مرخص له من قبل هيئة السوق المالية.

وينبغي التوضيح بأن الترتيب الوارد في هذا القسم لا يعكس أهمية المخاطر أو احتمالية حدوثها.

### ١-١ المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج وبأعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج

#### ١-١-١ المخاطر المرتبطة بتأثير الإعلان عن صفقة الاندماج على أعمال البنكين

من المحتمل أن يؤثر الإعلان عن صفقة الاندماج (سواء اكتملت صفقة الاندماج أم لم تكتمل) على أعمال بنك ساب والبنك الأول، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الآتية:

- تحول اهتمام إدارة بنكي ساب والأول من إدارة أعمال البنكين إلى العمل على إتمام صفقة الاندماج.
- التأثير على قدرة البنكين في الاحتفاظ بالموظفين والمدراء الأساسيين أو توظيف موظفين ومدراء جدد نظراً لما قد يشعر به الموظفين الحاليين أو المحتملين من عدم استقرار أو خوف من فقدانهم لوظائفهم في البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.
- قد يواجه العملاء الحاليون أو المحتملون نقصاً في مستوى الخدمة المقدم لهم مما قد يدفعهم إلى عدم التعامل مع بنك ساب أو البنك الأول إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

وعليه، ففي حال عدم قدرة البنكين على التعامل مع هذه المسائل وإدارتها بشكل فعال فسيؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على أعمال البنكين ونتائجها المالية.

#### ٢-١-١ المخاطر المرتبطة بدمج أعمال بنك ساب والبنك الأول

تتطلب صفقة الاندماج دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول، والتي قد ينتج عنها عدد من الصعوبات المرتبطة في العادة بدمج الأعمال، والتي تشمل:

- ضرورة دمج الوظائف الإدارية والتنسيق بينها، وكذلك ضرورة تحسين الهيكل التنظيمي للبنك الدامج، ودمج أنظمة المعلومات وشبكات التوزيع وتوحيد كافة المرافق والبنى التحتية .
- دمج وتوحيد أعضاء إدارة البنكين وموظفيهما ورفع معنويات الموظفين والاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين وتحفيزهم.
- تقييم الالتزامات التعاقدية والمالية والتنظيمية والبيئية وغيرها من الالتزامات والمسؤوليات المرتبطة باستثمارات كل من بنك ساب والبنك الأول بشكل دقيق، بما في ذلك التنفيذ الملائم للرقابة المالية والرقابة الداخلية، وإعداد القوائم المالية في الوقت المناسب بما يتلاءم مع السياسات المحاسبية لبنك ساب.
- ضرورة القدرة على التقييم الصحيح لحركة السوق والتركيب السكانية والبيئة التنافسية وفرص النمو في السوق .
- الحصول على كافة التراخيص والموافقات النظامية اللازمة الصادرة من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية وهيئة العامة للاستثمار وغيرها أو المحافظة على سريانها .

وتتطوي عملية دمج أنشطة وأعمال البنكين على مخاطر مالية وإدارية وقانونية وتشغيلية، والتي قد تشمل التأثير على سير أعمال أي من البنكين أو فقدان بعض أعمال البنكين أو الموظفين الأساسيين فيهما .

كما سيؤدي أي تأخير أو صعوبات تتعلق بصفقة الاندماج أو دمج الأعمال إلى التأثير بشكل سلبي على أعمال وعمليات البنك الدامج وتوقعاته وأوضاعه المالية.

وفي حال عدم قدرة بنك ساب أو البنك الأول أو البنك الدامج على التعامل مع عمليات دمج الأعمال وإدارتها بشكل فعال، فستتأثر استراتيجية النمو والربحية المتوقعة للبنك الدامج كما ستؤدي إلى عدم تحقيق المنافع المتوقعة من الاندماج وخصوصاً المنافع المشار إليها في القسم (٢-٢) (دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها) من هذا المستند، أو الإضرار بسعة البنك الدامج مما قد يؤدي إلى خسارة في العملاء أو الموظفين أو الإضرار بالسعة التجارية للبنك والتأثير على المركز المالي للبنك الدامج ونتائج عملياته وتدفعاته النقدية.



### ٣-١-١ المخاطر المرتبطة باستيفاء شروط إتمام صفقة الاندماج

يشترط لإتمام صفقة الاندماج الالتزام بعدد من الشروط التي تم تلخيصها في القسم (٢) ("لمحة عامة عن صفقة الاندماج") من هذا المستند (علماً بأنه لا يمكن تعديل هذه الشروط أو الإعفاء منها)، وسيؤدي عدم الالتزام بالشروط التي لم يتم استيفاؤها بعد أو عدم تحققها أو تأخر تحققها إلى عدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخر إتمامها. وتتمثل أهم الشروط التي لم يتم استيفاؤها بعد فيما يلي: (١) انتهاء فترة اعتراض الدائنين (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المتعلقة بفترة اعتراض الدائنين، يرجى الاطلاع على القسم (١-١-٤)) ("المخاطر المرتبطة بعدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخرها بسبب الإجراءات المتصلة بفترة اعتراض الدائنين") من هذا المستند، (٢) البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج التي يجب على الأطراف الالتزام بها حتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج والتي تم تلخيصها في القسم (٢-٣-١) ("اتفاقية الاندماج")، والتي تشمل عدم الاخلال بالضمانات المقدمة أو متطلبات ممارسة الأعمال وغيرها من الشروط الموضحة في القسم المشار إليه في هذه الفقرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب عدم استيفاء أي من شروط إتمام صفقة الاندماج قد يؤدي إلى عدم تحقق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج أو تأخر تحققها أو يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالصفقة أو خسائر في الأرباح أو إلى خسائر إضافية أخرى غير متوقعة قد تنتج من تأخر إتمام صفقة الاندماج.

### ٤-١-١ المخاطر المرتبطة بعدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخرها بسبب الإجراءات المتصلة بفترة اعتراض الدائنين

يُشترط لإتمام صفقة الاندماج انقضاء فترة اعتراض الدائنين المشار إليها في المادة ١٩٢ من نظام الشركات وتسوية أي اعتراضات مقدمة خلالها وفق أحكام نظام الشركات، حيث يحق لدائني البنك الأول، مثل العملاء أصحاب الودائع ومستحقي الدفع من الموردين وأطراف عقود التمويل والتحوط، الاعتراض على صفقة الاندماج خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الموافقة على قرارات الاندماج لكل من بنك ساب والبنك الأول. وفي حال وجود اعتراض من أي من الدائنين فسيتم إيقاف صفقة الاندماج إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو يفي البنك الأول بالدين إن كان حالاً أو يقدم البنك الأول أو البنك الدامج ضماناً كافياً لوفاء بالدين إن كان الدين أجلاً. (ولمزيد من التفاصيل حول فترة اعتراض الدائنين، يرجى مراجعة القسم (٢-٥-٣) "فترة اعتراض الدائنين") من هذا المستند. (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بأثر طول فترة اعتراض الدائنين على عامل المبادلة، يرجى مراجعة القسم (١-٦-١)) ("المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج") من هذا المستند.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب فترة اعتراض الدائنين قد يؤدي إلى عدم تحقق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج أو تأخر تحققها أو يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالصفقة أو خسائر في الأرباح أو إلى خسائر إضافية أخرى غير متوقعة قد تنتج من تأخر إتمام صفقة الاندماج.

### ٥-١-١ المخاطر المتعلقة بتحقيق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج كخفض التكاليف وزيادة فرص النمو وغيرها

يعتمد نجاح صفقة الاندماج بشكل كبير على قدرة البنك الدامج على تحقيق وفورات في التكاليف وتحقيق المنافع المالية وفرص النمو من خلال دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بالمنافع المرجوة من صفقة الاندماج، يرجى مراجعة القسم (٢-٢)) "دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها" من هذا المستند. ومن المحتمل أن تتأثر قدرة البنك الدامج على تحقيق هذه المنافع المتوقعة (بعد تحمل تكاليف دمج الأعمال) أو بتأثر توقيت تحقيق هذه المنافع بمجموعة من العوامل الرئيسية، والتي تشمل ما يلي:

- الصعوبة المحتملة الناشئة عن دمج العمليات الإدارية والتجارية للبنكين في المملكة العربية السعودية بما في ذلك المكاتب الإقليمية.
- صعوبة تطبيق خطط التوفير في التكاليف بشكل كامل أو جزئي، ويشمل ذلك تحسين شبكة الفروع الموحدة وأنظمة المعلومات والبنية التحتية للوظائف الإدارية خلال مدة مناسبة وبشكل فعال.
- التحديات المرتبطة بدمج أعمال البنكين وقدرتهما على وجه الخصوص على دمج العمليات الجديدة مع العمليات الحالية خلال مدة مناسبة وبشكل فعال والقدرة على إدارة نشاط تجاري أكبر بعد إتمام صفقة الاندماج.
- التأخير المحتمل والصعوبات المتعلقة بتحقيق تحسين الإيرادات من خلال التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لقاعدة العملاء الموحدة وأي وفورات ممكنة من خلال توحيد قاعدة التمويل للبنك الدامج.
- التأخير المحتمل والصعوبات المتعلقة بالحصول على الموافقات اللازمة للقيام بأي عمل من الأعمال اللازمة لتحقيق فوائد صفقة الاندماج.
- الأحداث غير المتوقعة بما في ذلك التغييرات الكبيرة في السوق والبيئة التشغيلية التي يعمل فيها بنك ساب والبنك الأول.

وتستند التوقعات الخاصة بالوفورات الناتجة عن دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بالوفورات المتوقعة، يرجى مراجعة القسم (١-٢-٢-٢-٢-٢-٢-٢)) ("ارتفاع في ربحية السهم وقيمتها") من هذا المستند) على تقديرات أولية أعدها مجلس إدارة بنك ساب وهي قابلة للتعديل بعد اكتمال خطة الاندماج بشكل أكثر تفصيلاً. وعليه، فمن المحتمل ألا تتحقق تلك الوفورات نظراً لعدم دقة التقديرات الأولية التي بنيت عليها. ولا يتحمل مجلس إدارة بنك ساب أو أي شخص آخر أي مسؤولية عن النتائج المترتبة على هذه التقديرات الأولية، ولا توجد نية لتحديث المنافع والوفورات المتوقعة من صفقة الاندماج أو غيرها من التوقعات المستقبلية في هذا المستند ما لم يكن ذلك لازماً بموجب الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

بالإضافة إلى ذلك فقد لا تتحقق الوفورات المتوقعة من الاندماج خلال المدة أو بالقيمة أو بالكيفية التي تم توقعها أو قد لا تتحقق إطلاقاً وذلك نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية مختلفة.

وقد يتكبد البنك الدامج تكاليف غير متكررة تتعلق بعملية دمج الأعمال وغيرها من التكاليف المرتبطة بصفقة الاندماج (والتي تشمل تكاليف دمج تقنية المعلومات والموظفين المسؤولين عن عملية دمج الأعمال وتكلفة المستشارين وعملية مراجعة هوية البنك التجارية وغيرها) بشكل أعلى من المتوقع وهو ما سيؤدي إلى خفض صافي المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج ويؤثر على الأوضاع المالية للبنك الدامج ونتائج عملياته. ومن المتوقع أن تبلغ تلك التكاليف غير المتكررة مبلغاً يساوي ضعف ونصف إلى ضعفي قيمة المنافع السنوية المتوقعة من وفورات التكاليف الناجمة من الاندماج علماً بأن بنك ساب والبنك الأول سيتحملان بعض هذه التكاليف سواء تم إكمال صفقة الاندماج أم لا.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج على إكمال دمج الأعمال وفق الجدول الزمني المتوقع (خلال ٢٤ إلى ٣٦ شهراً من تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج (٤ أكتوبر ٢٠١٨))، فسيؤثر ذلك على عدم تحقيق كافة أو بعض المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج أو يؤدي إلى تأخر تحققها لمدة أطول من المتوقع.

## ٦-١-١ المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج

سيقوم بنك ساب بإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول في حال إتمام صفقة الاندماج بناء على معامل مبادلة ثابت يبلغ ٤٨٥٣٥٣٩٦,٠ سهم في البنك الدامج مقابل كل سهم في البنك الأول (لمزيد من التفاصيل حول معامل المبادلة يرجى مراجعة القسم (٢-١) "تقييم البنك الأول") من هذا المستند).

وقد تم تحديد معامل المبادلة بناءً على مجموعة من الأسس تشمل سعر أسهم البنكين ومعلومات مالية داخلية ومعلومات أخرى تتعلق بأعمال البنكين وتوقعات مالية وافتراضات حول أداء البنك الدامج وفوائد متوقعة من صفقة الاندماج معدة من قبل إدارة البنكين، مع افتراض أن التوصل إلى هذه المعلومات والتوقعات والافتراضات والمنافع قد تم على أساس أدق المعلومات المتاحة لإدارة البنكين في حينه وعلى أساس تحقق هذه الافتراضات والمعلومات خلال المدة وبالحجم المتوقعين. (لمزيد من التفاصيل حول معامل المبادلة يرجى مراجعة القسم (٢-١) "تقييم البنك الأول") من هذا المستند).

وفي حال عدم صحة أي من الافتراضات المشار إليها أو جميعها أو تغير سعر سهم البنكين بشكل كبير بين سعره عند الاتفاق على معامل المبادلة وسعره عند إتمام صفقة الاندماج (كنتيجة لكيفية إدارة البنكين أو تأخر إتمام صفقة الاندماج لأي سبب من الأسباب) (كتأخره بسبب طول فترة اعتراض الدائنين) أو لأسباب أو تغيرات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب التي تؤثر على سعر السهم)، فسيؤدي ذلك إلى التأثير بشكل جوهري على تقييم البنكين مما قد يعني أن معامل المبادلة المتفق عليه لا يعكس القيمة العادلة للبنكين عند إتمام صفقة الاندماج.

## ٧-١-١ المخاطر المرتبطة بانخفاض قدرة بعض مساهمي البنك الأول التصويتية وحصتهم من إجمالي صافي الأرباح بعد نفاذ قرار الاندماج

سيقوم بنك ساب بعد نفاذ قرار الاندماج بإصدار أسهم العوض إلى مساهمي البنك الأول وفقاً لمعامل المبادلة المتفق عليه (والذي يبلغ ٤٨٥٣٥٣٩٦,٠ سهم في البنك الدامج مقابل كل سهم في البنك الأول). وستبلغ نسبة ملكية مساهمي البنك الأول في البنك الدامج ٢٧٪ بينما ستبلغ ملكية مساهمي بنك ساب ٧٣٪. وعليه، فستكون نسبة ملكية مساهمي البنك الأول وعدد أسهمهم في البنك الدامج (باستثناء مساهمين البنك الأول الذي يملكون في بنك ساب) أقل من نسبة ملكيتهم وعدد أسهمهم المملوكة لهم حالياً في البنك الأول.

وسيؤدي انخفاض نسبة ملكية مساهمي البنك الأول وعدد أسهمهم في البنك الدامج إلى خفض قدرتهم التصويتية وكذلك حصتهم من إجمالي صافي الأرباح للبنك الدامج.

## ٨-١-١ المخاطر المرتبطة باختلاف رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر

من المحتمل أن تختلف رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر عن رغبة بنك ساب أو البنك الأول الحالية في التعرض للمخاطر. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف توجه البنك الدامج فيما يتعلق باستهداف فئات معينة من العملاء أو السياسة العامة في التعامل مع العملاء في فئة من الفئات مما قد يؤدي إلى تقليل الخدمات والمنتجات المقدمة لهم أو خفض نسبة التعرض الائتماني لهم. وعليه، ففي حال انخفاض رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر فقد يقوم البنك بإنهاء علاقته مع بعض العملاء في بعض الفئات ممن لا يتوافقون مع نسبة التعرض للمخاطر الملائمة للبنك الدامج في حينه أو تقليل الاهتمام بهم، وهو ما قد يؤثر على أعمال البنك الدامج وأرباحه وتكاليفه وصافي دخله وأصوله والتزاماته وتوقعاته المستقبلية.

## ٩-١-١ المخاطر الائتمانية

يترتب على أعمال التمويل والاستثمار التي يقوم بها البنك الدامج مخاطر معقدة تتعلق بالتغيرات السلبية والمخاطر المتعلقة بالأوراق المالية واسترداد الديون والمبالغ المستحقة للبنك الدامج. ويمكن أن تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية العالمية أو مخاطر الأنظمة المالية إلى التأثير على قيمة وقدرة استرداد أصول البنك الدامج مما يتطلب زيادة نسبة مخصصات البنك الدامج. كما يمكن أن يؤدي تدهور جودة الائتمان للمقرضين والمصدرين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك الدامج أو التدهور العام في الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية إلى زيادة معدل المخاطر الائتمانية على البنك الدامج مما قد يؤثر سلباً على قيمة وقدرة استرداد أصول البنك الدامج ويتطلب زيادة نسبة مخصصات البنك الدامج لتعويض انخفاض قيمة القروض أو الأوراق المالية أو غيرها من الخسائر الائتمانية.

ولا يمكن ضمان أن استراتيجيات التحوط التي سيقوم البنك الدامج باتباعها، كاستفادة من الأوراق المالية أو الضمانات أو التأمين وغيرها ستقلل من المخاطر الائتمانية إلى حد مقبول للبنك الدامج).

## ١٠-١-١ المخاطر المرتبطة بالسيولة

سيكون البنك الدامج معرضاً لمخاطر السيولة بسبب تفاوت مواعيد حلول أصول البنك والتزاماته. ويعد هذا النوع من المخاطر من الأنواع المرتبطة بشكل وثيق بالعمليات البنكية إلا أنه من الممكن أن يزداد تأثير هذا النوع من المخاطر لأسباب معينة تشمل الزيادة المفترضة في الاعتماد على مصدر محدد للحصول على السيولة (كالقروض اليومية قصيرة الأجل) أو التغيرات في التصنيف الائتماني أو العوامل المؤثرة على السوق بشكل عام كحالات الكوارث وغيرها. وفي حال فشل أو عدم فعالية سياسات البنك الدامج المتعلقة بإدارة السيولة لدرجة تمنع البنك الدامج من تمويل قاعدة أصوله فقد يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج ووضع المالي ونتائجه وتوقعاته المستقبلية.

## ١١-١-١ المخاطر المرتبطة بتكلفة التمويل وقبول الممولين لتمويل البنك الدامج

قد تنشأ المخاطر المرتبطة بالتمويل بسبب عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على تمويلات قصيرة وطويلة الأجل بتكلفة مناسبة في قطاعي الأفراد والشركات لدعم عملياته المستمرة وخططه وأهدافه الاستراتيجية أو عدم قدرته على الحصول على التمويل من أسواق المال المحلية والدولية. وفي حال عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل المطلوب أو في حال انخفاض ثقة المستثمرين في الحفاظ على أوراقهم المالية أو غيرها من أشكال التعرض الائتماني في البنك الدامج فقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل اللازم أو يؤدي إلى الحصول عليه بتكلفة مرتفعة أو بشروط لا تصب في مصلحته.

## ١٢-١-١ المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة على الاقتراض والتمويل

قد تتأثر العملات الخاصة (ويقصد بها الدخل من فوائد القروض وغيرها) التي يحصل عليها كل من بنك ساب أو البنك الأول على أصولهما أو التي يدفعها أي منهما مقابل التزاماته المالية بالتغيرات الحاصلة على أسعار الفائدة في السوق وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مصاريف العملات الخاصة في مقابل دخل العملات الخاصة مما سيقلص من نسبة دخل العملات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تؤدي زيادة كلفة الأجل على التمويل إلى انخفاض طلب المقترضين على التمويل من البنك الدامج مما سيؤدي إلى التقليل من قدرة البنك الدامج على تمويل المقترضين.

وتتأثر العملات الخاصة بشكل سريع بعدد من العوامل الخارجة عن إرادة البنك الدامج كتغير السياسات النقدية والعوامل الاقتصادية المحلية والدولية والعوامل السياسية. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض العملات الخاصة إلى التأثير السلبي على البنك الدامج من حيث زيادة معدل السداد المبكر على محافظه التمويلية وزيادة نسبة المنافسة حول الودائع وغير ذلك.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج لأي سبب من الأسباب على إعادة تسعير أو تعديل تكلفة الودائع بشكل سريع وفعال أو في حال زيادة العملات الخاصة لأسباب اقتصادية أو غير ذلك فإن ذلك سيؤثر على هوامش دخل العملات الخاصة للبنك الدامج ويؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعماله ومركزه المالي ونتائج عملياته.

## ١٣-١-١ المخاطر المرتبطة بالمنازعات الزكوية

قام بنك ساب بتوقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية المتعلقة بالسنوات المالية السابقة وحتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيقوم بنك ساب بدفع مبلغ (١,٦٢٨,٠٦٩,٧١٩) ريال سعودي للهيئة العامة للزكاة والدخل.

كما قام البنك الأول بتوقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية المتعلقة بالسنوات المالية السابقة حتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيدفع البنك الأول مبلغ (٣٧٤,٤٧٥,٩٠٨) ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن مجلس إدارة البنك الأول قرر عدم توزيع أي أرباح للسنة المالية ٢٠١٨م التزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج، فإن البنك الأول لم يتم خصم المستحقات الزكوية للعام ٢٠١٨م والبالغة حوالي (٥٨,٢٩٨,٧٩٨) ريال سعودي من الأرباح المستحقة لمساهمي البنك الأول.

وبعد إتمام صفقة الاندماج، ستنتقل التزامات البنك الأول الزكوية الموضحة أعلاه إلى البنك الدامج، مما سيحمل البنك الدامج التزامات زكوية (بالإضافة إلى الالتزامات الزكوية المستحقة على بنك ساب) بمبلغ (٢,٠٦٠,٨٤٤,٤٢٥) ريال سعودي، وسيخصم هذا المبلغ من نصيب المساهمين السعوديين من الأرباح الموزعة التي يدفعها البنك الدامج لمساهميها بموجب الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والنظام الأساسي للبنك الدامج. ولهذه الأغراض، فإن الإشارة إلى "المساهمين السعوديين" تشمل المساهمين السعوديين وغير السعوديين الذين تستحق عليهم الزكاة وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة. (ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (١٠) "الوضع الزكوي") من هذا المستند.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل مؤخراً قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل بموجب القرار الوزاري رقم ٢٢١٥ وتاريخ ١٤٤٠/٧/٧هـ، ونظراً لحدثة إصدار هذه القواعد فإن طريقة تطبيقها وأثر ذلك لا يزال غير واضح للبنك الدامج. ومن الممكن أن يتم تطبيق هذه القواعد بطريقة تؤثر سلباً على إجمالي الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين السعوديين في البنك الدامج.

## ١٤-١-١ المخاطر المرتبطة بإيرادات البنك الدامج وقدرته على توزيع الأرباح على المساهمين

قد تتأثر أعمال وإيرادات البنك الدامج بعدد من العوامل (التي قد يخرج بعضها عن سيطرته وتحكمه) كالعوامل التشغيلية والمالية والاقتصادية وظروف السوق بشكل قد يؤثر على أرباح البنك الدامج واحتياطياته القابلة للتوزيع مما قد يؤدي إلى التأثير على توزيعات الأرباح على المساهمين. بالإضافة إلى ذلك فقد تتأثر قدرة البنك الدامج على توزيع الأرباح على المساهمين بالقيود المفروضة على البنك الدامج والمتعلقة بمتطلبات رأس المال أو القيود التي تفرضها مؤسسة النقد وغيرها من الجهات التنظيمية أو أي اعتبارات لدى إدارة البنك الدامج تتعلق بتصنيف الائتماني.

## ١٥-١-١ التأثير على نسبة كفاية رأس المال للبنك الدامج

سوف تخضع صفقة الاندماج لتعديلات محاسبية متعارف عليها في الصفقات المماثلة وفقاً للمعيار رقم ٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتعلق بدمج الأعمال والمتطلبات المتعلقة بكيفية قيام المستحوذ خلال عملية دمج الأعمال بتحديد وتقييم الأصول والالتزامات والشهرة وتحديد الإفصاحات اللازمة.

يتم حالياً إجراء تقييم للتعديلات المحاسبية المطلوبة وسيتاح للبنك الدامج فترة تمتد لمدة ١٢ شهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج للانتهاء من إجراء التعديلات المحاسبية. وفي الوقت الحالي وبناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، فإنه من المتوقع أن تؤدي تلك التعديلات المحاسبية إلى انخفاض نسبة الشريحة الأولى لرأس مال البنك الدامج بقدر ٢٠٠ نقطة أساس.

## ١٦-١-١ المخاطر المرتبطة بالموظفين

يعتمد نجاح البنك الدامج في تقديم خدماته بشكل كبير على قدرة البنك على استقطاب والاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة والتأهيل العالي في قطاعات البنك المختلفة وذلك في ظل التنافس والطلب المرتفعين على هؤلاء الموظفين. ولا يمكن للبنك الدامج ضمان قدرته على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين الحاليين العاملين في بنكي ساب والأول وخصوصاً الموظفين المعتمدين عليهم في تشكيل وتنفيذ استراتيجية البنك وإدارة أعماله حيث أن الحفاظ على هؤلاء الموظفين يخضع لعدد من العوامل كالظروف السائدة في السوق وقيمة التعويضات والمكافآت التي تقدمها الشركات المنافسة لهؤلاء الموظفين. وفي حال عدم قدرة البنك على المحافظة على هؤلاء الموظفين فقد يضطر البنك الدامج إلى تحمل تكاليف إضافية تتعلق باستقطاب موظفين آخرين مماثلين كما قد يؤدي التأخر في استقطاب موظفين بديلين إلى التأثير على قدرة البنك الدامج على تنفيذ استراتيجيته وبالتالي التأثير سلباً على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وقد تؤدي عدم قدرة البنك الدامج على الاحتفاظ بالموظفين إلى مغادرة عدد كبير من الموظفين بشكل غير متوقع في أوقات متقاربة مما قد يلزم البنك الدامج بسداد مبالغ كبيرة تتعلق بمستحقات نهاية الخدمة وغيرها، وهو ما قد يؤثر سلباً على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

كما يجب على البنك الدامج الالتزام بنظام العمل في عقود وعلاقته مع موظفيه. وفي حال عدم التزام البنك بمتطلبات نظام العمل فإن ذلك قد يعرض البنك لدعاوى قضائية والذي قد ينتج عنها التزام البنك الدامج بدفع مبالغ تعويضات كبيرة مما قد يؤثر سلباً على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

#### ١٧-١-١ المخاطر المرتبطة بسلوك الموظفين في البنك الدامج

من المحتمل أن يؤدي أي سوء تصرف أو تجاوز للصلاحيات من قبل موظفي البنك الدامج إلى إلزام البنك الدامج بتعاملات مالية تتجاوز الحدود المسموح بها أو تحمل مخاطر غير مقبولة أو تؤدي إلى إخفاء بعض الأنشطة غير الناجحة أو غير المصرح بها عن البنك الدامج مما قد يتسبب بمخاطر أو خسائر جسيمة لا يمكن التنبؤ بها أو إدارتها. كما قد ينطوي سوء تصرف الموظفين على إفشاء أو سوء استخدام معلومات سرية مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات نظامية على البنك الدامج أو يعرضه للمساءلة القانونية أو يلحق ضرراً مالياً جسيماً به وبسمعته مما ينعكس بشكل سلبي وجوهري على عمليات البنك الدامج ووضعه المالي. ولا يمكن للبنك الدامج دائماً منع الموظفين من ممارسة السلوكيات والتصرفات الخاطئة أو غير النظامية كما قد لا تتجسد الإجراءات والاحتياطات التي يضعها البنك الدامج في جميع الحالات في منع الموظفين من ارتكاب تلك السلوكيات.

#### ١٨-١-١ المخاطر المرتبطة بأنظمة التقنية والمعلومات الخاصة بالبنك الدامج

يحظى أمن المعلومات والأمن الإلكتروني (السيبراني) باهتمام متزايد من قبل البنوك والمؤسسات المالية وذلك لما تحتفظ به هذا الجهات من معلومات مالية وشخصية حساسة ومهمة يجعلها عرضة وهدفاً للهجمات الإلكترونية المتزايدة والمتطورة بشكل مستمر، مما يتطلب من البنك الدامج الاهتمام والاستثمار المستمرين في حماية المعلومات واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لحماية أنظمتها ومعلوماته ومواجهته هذه الهجمات الإلكترونية والتقليل من مخاطرها. وعلى الرغم من ذلك، فنظراً للتقدم التقني وتزايد عدد الهجمات الإلكترونية المحتملة ونطاقها، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات الإلكترونية المستقبلية إلى اختراقات أمنية كبيرة. وفي حال فشل البنك الدامج في إدارة هذه المخاطر الأمنية الإلكترونية بشكل ملائم ومراجعة وتحديث الإجراءات الأمنية المعمول بها بشكل مستمر لمجابهة التهديدات الجديدة فسيؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على البنك الدامج وعلى سمعته وأعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

#### ١٩-١-١ المخاطر الضريبية

من المحتمل أن تنشأ التزامات ضريبية أو زكوية على مساهمي بنك ساب والبنك الأول في المملكة العربية السعودية أو خارجها كنتيجة لصفحة الاندماج أو التصرف في ملكياتهم في بنك ساب أو البنك الأول أو لأي سبب آخر، مع مراعاة أي استثناءات أو إعفاءات ضريبية أو زكوية (بما في ذلك الالتزام بالإفصاح عن الصفقة للجهات الضريبية والزكوية ذات العلاقة داخل المملكة أو خارجها أو سداد أي التزامات ضريبية أو زكوية قد تنشأ بسبب الصفقة). ومع ذلك، فمن غير المتوقع أن يؤدي إصدار أسهم العوض إلى نشوء التزام برسوم الإيرادات أو ما يشابهها في المملكة (وهي الرسوم التي يتم تحصيلها من الجهات الحكومية ذات العلاقة في بعض البلدان مقابل إصدار أسهم جديدة).

لا تنص أنظمة الزكاة والضرائب في المملكة على ما يسمح بتأجيل دفع الزكاة والضرائب على عمليات الاندماج. وعلى الرغم من أنه قد سبق للهيئة العامة للزكاة والدخل الموافقة على عدم فرض التزامات ضريبية أو زكوية على صفقات اندماج في أحوال معينة، إلا أنه لا يمكن التأكيد بأن الهيئة العامة للزكاة والدخل لن تقوم بفرض أي التزامات على صفقة الاندماج هذه. ويمكن أن تتعامل الهيئة العامة للزكاة والدخل مع صفقة الاندماج على أنها نقل لأصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب بسعر السوق السائد لتلك الأصول والالتزامات كما في تاريخ إتمام صفقة الاندماج وتقوم بفرض التزامات ضريبية أو زكوية على البنك الأول عن أي أرباح قد تنتج من هذا النقل. ونظراً لانقضاء البنك الأول بعد إتمام صفقة الاندماج، سيكون البنك الدامج ملزماً بسداد تلك الالتزامات بعد إتمام صفقة الاندماج.

ونظراً لمرونة أنظمة الزكاة والضرائب وتغييرها من حين لآخر، فقد يتعرض حملة أسهم البنك الدامج لزيادة الضرائب المفروضة عليهم بسبب إصدار أنظمة ضريبية جديدة أو تعديل الأنظمة واللوائح الضريبية السارية أو نتيجة للممارسات الضريبية أو التفسيرات المعلنة أو غير المعلنة من جانب الجهات الضريبية ذات العلاقة لأنظمة الضريبة المحلية المنطبقة أو الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات الدولية أو بسبب السوابق القضائية في المحاكم ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، ففي حال عدم قيام المساهمين الأجانب لبنك ساب أو البنك الأول عند إتمام صفقة الاندماج أو بعد إتمامها بدفع أي مبالغ ضرائب رأسمالية ناتجة عن ملكيتهم في بنك ساب أو البنك الأول، فقد تقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بمطالبة البنك الدامج بسداد هذه المبالغ مما سيؤثر سلباً على الوضع المالي للبنك الدامج وعلى سمعته وأعماله ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

ومن المستحسن لمساهمي البنك الأول مناقشة أوضاعهم الزكوية والضريبية مع مستشاريهم الماليين والضريبيين.

#### ٢٠-١-١ المخاطر التشغيلية المرتبطة بأعمال البنك الدامج

سيكون البنك الدامج معرضاً لمخاطر تشغيلية وخسائر ناتجة عنها بسبب عدم كفاية أو فشل الإجراءات والأنظمة الداخلية أو بسبب عوامل خارجية أخرى. وسيكون البنك الدامج أيضاً عرضة للاحتيال من قبل موظفي البنك أو من أي طرف آخر بما في ذلك التعاملات غير المصرح بها والأخطاء التشغيلية والأخطاء الكتابية وأخطاء حفظ السجلات الناتجة عن خلل في أجهزة الحاسب أو أنظمة الاتصالات، وعليه فلا يمكن للبنك الدامج ضمان عدم تكبده لأي خسائر بسبب قصور أي من هذه الضوابط أو الأنظمة في الكشف عن أو احتواء المخاطر التشغيلية في المستقبل. وفي حال قصور أي من الإجراءات أو الأنظمة الداخلية في البنك الدامج في الكشف عن أو احتواء مثل هذه المخاطر فقد يؤدي ذلك إلى وجود تعاملات غير مصرح بها أو أخطاء مما قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته.

## ٢١-١-١ المخاطر المرتبطة بتفسير مبادئ الشريعة

يقدم بنك ساب حالياً خدمات ومنتجات وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال الحصول على موافقة الهيئة الشرعية في البنك على تلك الخدمات والمنتجات قبل طرحها. ويقوم أعضاء الهيئة الشرعية بالاجتهاد في دراسة المنتج أو الخدمة على ضوء المبادئ الشرعية ذات العلاقة وفق تفسيرهم وفهمهم لها. ومن المعلوم أن العديد من المسائل والمبادئ الشرعية تعتبر خلافية وعليه فإن الفقهاء قد يكون لهم آراء مختلفة حول ذات المنتج أو الخدمة. لذا فإن بعض الفقهاء الشرعيين (بما في ذلك القضاة) قد يرون أن بعض خدمات البنك ومنتجاته لا تعد شرعية. وفي حال اتفق عدد من الفقهاء على عدم شرعية جزء من خدمات البنك الدامج أو منتجاته فقد يكون لذلك أثر سلبي قد يكون جوهرياً على سمعة البنك الدامج وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

## ٢٢-١-١ المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع

ستحتوي المحفظة التمويلية للبنك الدامج على تمويل لمشاريع طويلة الأجل مثل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية. ويتعرض هذا النوع من التمويل إلى مجموعة من المخاطر التي تختلف نوعاً ما عن مخاطر التمويل بشكل عام. وتتعلق هذه المخاطر بالمشاريع الممولة حيث أن سداد التمويل يعتمد على نجاح المشروع في تحقيق العائدات المتوقعة. ومن بين هذه المخاطر التأخير في الحصول على الموافقات النظامية اللازمة والقضايا البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة ومخاطر إكمال المشاريع، مما قد يؤثر على قدرة المشروع على تحقيق عائدات. كما أنه لا يوجد ما يضمن أن يكون أداء المشروع الممول كما هو متوقع وسيكون لأي خسائر في تمويل المشاريع المستقبلية أو المستويات العالية من إعادة هيكلة التمويل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

## ٢٣-١-١ المخاطر المرتبطة بالتمويل العقاري

كجزء من أنشطة البنك الأول التمويلية، يقوم البنك الأول بتقديم خدمات التمويل العقاري لعملائه من الافراد والشركات. ولغرض الحصول على التمويل، يقوم العملاء برهن العقار المراد شراؤه لصالح البنك الأول كضمان للتمويل الممنوح لهم. وتتأثر قيمة تلك العقارات المرهونة (والتي ستنقل لصالح البنك الدامج عند نفاذ قرار الاندماج كجزء من أصول البنك الأول التي ستنقل بموجب المواد ١٩١-١٩٣ من نظام الشركات) بالتقلبات الاقتصادية أو التغييرات النظامية والتي من الممكن أن تؤدي الى انخفاض في قيمة تلك العقارات المرهونة. وفي حال انخفاض قيمة العقارات المرهونة كضمان فإن ذلك قد يؤدي على عدم تمكن البنك الدامج من استرجاع قيمة التمويل العقاري في حال تعثر العميل في السداد مما سيؤثر سلباً على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

## ٢٤-١-١ المخاطر المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية

ستقوم وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف البنك الدامج ائتمانياً لتقييم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويعد تصنيف البنك الدامج الائتماني عاملاً هاماً في تحديد تكلفة التمويل بالنسبة للبنك. وتتأثر معدلات الريح -التي سيدفعها البنك مقابل التمويل الذي يحصل عليه- بتصنيفه الائتماني. ويخضع التصنيف الائتماني للمراجعة من قبل الوكالة المانحة للتصنيف من وقت لآخر وبالتالي فإنه قد يتغير إما بالانخفاض أو الارتفاع أو قد يسحب بشكل كامل.

وفي حال انخفض التصنيف الائتماني للبنك الدامج فسيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف التمويل على البنك مما سيؤثر سلباً على السيولة لدى البنك وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

## ٢٥-١-١ المخاطر المرتبطة بسمعة البنك الدامج

تعد سمعة البنك الدامج أمراً بالغ الأهمية لاستقطاب عملاء جدد والإبقاء عليهم وإقامة علاقات قوية مع الأطراف النظيرة. ويمكن أن تتضرر سمعة البنك الدامج في المستقبل نتيجة عدة عوامل تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- تراجع نتائجها المالية أو تعديلها أو الإجراءات القانونية أو النظامية ضد البنك الدامج أو سوء سلوك الموظفين الذي قد يتسبب في إخلال البنك الدامج بالمطالبات النظامية المعمول بها. وسيؤدي تضرر سمعة البنك الدامج إلى آثار سلبية على البنك وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

## ٢٦-١-١ المخاطر المتعلقة بإنهاء العقود الجوهريّة

يوجد لدى البنك الأول عقود تتيح للطرف الآخر فيها إنهاء العقد أو المطالبة بمبالغ مالية معينة نتيجة للاندماج (بما في ذلك عقود تتعلق بأنظمة التقنية والمعلومات والمدفوعات الالكترونية وغيرها من العقود التي أبرمها البنك الأول). وفي حال قام الطرف المعني بإنهاء أي عقد جوهري بما يؤثر على أعمال البنك الدامج أو يؤدي إلى تحمل البنك الدامج لمبالغ مالية غير متوقعة فسيؤدي ذلك إلى الإضرار سلباً بأعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

## ٢-١ المخاطر المرتبطة بأسهم البنكين والبنك الدامج

### ١-٢-١ المخاطر المرتبطة بتذبذب سعر سهم البنك الأول حتى إتمام صفقة الاندماج

من الممكن أن يؤدي الإعلان عن صفقة الاندماج ومعرفة المستثمرين عنها، أو طريقة إدارة البنكين وأعمالهما، أو تأخر إتمام صفقة الاندماج لأي سبب من الأسباب (كتأخره بسبب طول فترة اعتراض الدائنين) أو لأسباب أو تغييرات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب التي تؤثر على سعر السهم إلى زيادة تذبذب سعر سهم البنك الأول حتى تتم صفقة الاندماج. ومن الممكن أن يختلف سعر سهم البنك الأول وقت إتمام صفقة الاندماج بشكل كبير عن سعره في وقت إصدار هذا المستند مما سيؤثر على القيمة السوقية للبنك الأول وعلى استثمارات المستثمرين في أسهمه.

## ٢-٢-١ المخاطر المرتبطة بانخفاض سعر سهم البنك الدامج كنتيجة للاندماج

- قد ينخفض سعر أسهم البنك الدامج (بما في ذلك أسهم العوض) في حال وقوع أي من الأسباب الرئيسية الناتجة عن صفقة الاندماج، والتي تشمل:
- تأخر أو عدم اكتمال دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول خلال المدة المبدئية المتوقعة (خلال ٢٤ إلى ٢٦ شهراً من تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج (٤ أكتوبر ٢٠١٨م)).
  - عدم تحقيق البنك الدامج للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج خلال المدة أو بالقدر المتوقع من المستثمرين والمحللين الماليين أو مجلس إدارة البنك الدامج .
  - عدم توافق الأثر المالي للاندماج على البنك الدامج مع توقعات المستثمرين أو المحللين الماليين أو مجلس إدارة البنك الدامج.

## ٣-٢-١ المخاطر المرتبطة بتذبذب سعر أسهم البنك الدامج كنتيجة لصفقة الاندماج

قد يتعرض سعر سهم البنك الدامج للتذبذب بسبب عدد من العوامل المتعلقة بالبنك الدامج أو غير ذلك والتي تشمل التغير في النتائج والتوقعات المالية والتصنيفات الائتمانية والتوصيات المقدمة من محللي الأوراق المالية والتقارير التشغيلية والأخبار المتعلقة بالتغيرات والتوجهات في الأسواق التي يعمل فيها البنك الدامج. ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل بشكل سلبي على سعر تداول أسهم البنك الدامج بغض النظر عن الأداء الفعلي للبنك. وينبغي للمساهمين التنبيه إلى أن سعر أسهم البنك الدامج (بما في ذلك أسهم العوض) والأرباح المتحصلة منها قد تزيد أو تنقص كما هو الحال مع أي استثمارات أخرى في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

## ٤-٢-١ المخاطر المرتبطة بالتداول اعتماداً على الأداء السابق لسهم بنك ساب ومخاطر بيع المساهمين الكبار لحصصهم في البنك الدامج

- ينبغي على مساهمي البنك الأول التنبيه إلى أن الأداء السابق لسهم بنك ساب هو أداء مستقل ويختلف عن أداء سهم البنك الدامج (وقد لا يشبهه بأي شكل من الأشكال).
- كما ينبغي التنبيه إلى أن قيام أو احتمالية قيام المساهمين الكبار ببيع عدد كبير من الأسهم المملوكة لهم في البنك الدامج قد يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على سعر سهم البنك الدامج.

## ٣-١ المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية بشكل عام

### ١-٣-١ المخاطر المرتبطة بالمنافسة في مصرفية الشركات والأفراد

من المتوقع أن يواجه البنك الدامج منافسة شديدة ومستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية التي تزاوُل أعمالها داخل المملكة العربية السعودية أو في المنطقة (والتي يمتلك بعضها موارد رأسمالية أكبر من الموارد التي سيمتلکها البنك الدامج)، ويبلغ عدد البنوك في السعودية ٢٨ بنكاً تجارياً مرخصاً، من بينها ١٢ بنكاً تجارياً سعودياً تأسست في المملكة، وأما البنوك الأخرى البالغ عددها ١٦ بنكاً فهي فروع لبنوك دولية، وقد يرخص لبنوك إضافية محلية أو أجنبية مستقبلاً مما سيزيد من حدة المنافسة.

ويكون تتنافس البنك الدامج مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على جذب العملاء والمحافظة عليهم (سواء من العملاء الأفراد أو شركات القطاع الخاص أو أجهزة القطاع العام) وذلك فيما يتعلق ببيع المنتجات والانتشار الجغرافي في تقديم الخدمات المصرفية بشكل عام. وعليه، ففي حال عدم قدرة البنك الدامج على مجاراة منافسيه الآخرين فيما يتعلق بأسعار وجودة منتجاته وخدماته، فسيؤدي ذلك إلى التأثير على أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته وتقليص هامش أرباحه وتقليل فرص توسيع نطاق أعماله وزيادة تكلفة موظفيه وزيادة إنفاقه على الدعايات أو خسارته للعملاء.

### ٢-٣-١ المخاطر المرتبطة باقتصاد المملكة والاقتصاد العالمي

يمارس كل من بنك ساب والبنك الأول الجزء الأكبر من عملياتهم في المملكة العربية السعودية كما تتركز أغلب مصالحهم فيها، حيث يبلغ التركيز الجغرافي للموجودات في المملكة العربية السعودية ٩٢٪ لبنك ساب و٩٧٪ للبنك الأول كما في نهاية عام ٢٠١٨م، وبالتالي فإن أعمال البنكين ونتائج عملياتهما ونتائجهما المالية تتأثر بشكل عام، وتستمر في التأثر، بالظروف المالية والسياسة والاقتصادية العامة السائدة (بين فترة وأخرى) في المملكة العربية السعودية أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وتتعرض هذه الأسواق لمخاطر مماثلة لتلك التي تتعرض لها الأسواق الأخرى المتقدمة والنامية بما في ذلك المخاطر القانونية والاقتصادية والسياسية المؤثرة.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تنويع اقتصادها ورفع الدعم الحكومي وتقليل اعتمادها على النفط إلا أن قطاع النفط والغاز لا يزال هو القطاع المهيمن والأكثر تأثيراً على الاقتصاد السعودي. وعليه، ففي حال حدوث أي انخفاض في الأسعار العالمية للمنتجات الهيدروكربونية كما حصل في منتصف عام ٢٠١٤م فإن ذلك سيؤثر سلباً على اقتصاد المملكة العربية السعودية والذي بدوره سيؤثر بشكل سلبي على أعمال البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته.

### ٣-٣-١ المخاطر المرتبطة بالتنظيمات الوقائية

يخضع كل من بنك ساب والبنك الأول لعدد من المتطلبات الوقائية والتنظيمية المفروضة من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية (بما في ذلك حدود التعرض النقدي والاحتياطيات والمخصصات المالية وغيرها) التي تهدف إلى المحافظة على سلامة واستقرار الأوضاع المالية لكل بنك وتوافقه مع الأهداف الاقتصادية والمجتمعية وغيرها وإلى تقليل تعرض البنكين للمخاطر. ومن الممكن أن تؤدي هذه الضوابط أو تغييرها إلى تقليل قدرة البنك الدامج على تمويل عميل واحد أو مجموعة مترابطة من العملاء أو على زيادة حجم المحافظ التمويلية أو تؤثر على قدرة البنك الدامج على الاقتراض أو إلى رفع التكاليف المرتبطة بقيام البنك بأعماله.

ومن المحتمل أن يكون لأي تغيير في هذه الأنظمة واللوائح والمتطلبات أو في كيفية تنفيذها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك الدمج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية. كما سيؤثر أي تغيير في أنظمة أو سياسات مؤسسة النقد على حدود التعرض النقدي للبنك الدمج والاحتياجات والمخصصات المالية المتعلقة به وغيرها من النسب ذات العلاقة.

### ٤-٣-١ المخاطر المرتبطة بتفسير وتطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بصفحة الاندماج

يخضع إتمام صفقة الاندماج لعدد من الأنظمة واللوائح الصادرة عن جهات مختلفة في المملكة العربية السعودية أو مطبقة من قبلها، والتي تشمل نظام الشركات ولوائح التنفيذية ونظام السوق المالية ولوائح التنفيذية بما في ذلك لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٥٠١-٢٠٠٧ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٢١ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٤٥-٢٠١٨-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٨/٧ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٩ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٤٥-٢٠١٨-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٨/٧. ونظراً لأن معظم هذه الأنظمة واللوائح قد صدرت مؤخراً فإنه لم يسبق إتمام أي صفقة اندماج بين شركتين مدرجتين في ظل هذه الأنظمة واللوائح حتى تاريخ نشر هذا المستند.

وقد قام بنك ساب والبنك الأول بتفسير وتطبيق هذه الأنظمة واللوائح بشكل يرونه مناسباً وذلك بعد التشاور مع مستشاريهم في هذا الشأن. وعليه، فني حال قيام أي جهة رقابية أو قضائية بتفسير الأنظمة واللوائح المنطبقة على صفقة الاندماج بشكل يختلف عن طريقة تفسير وتطبيق بنكي ساب والأول لها فإن ذلك قد يؤثر بشكل سلبي جوهري على بنك ساب أو البنك الأول أو البنك الدمج، كما قد يؤدي إلى تأخير صفقة الاندماج بشكل غير متوقع أو إيقافها.

### ٥-٣-١ المخاطر المرتبطة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية

سيخضع البنك الدمج إلى العديد من المتطلبات النظامية المفروضة من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة وغيرها من الجهات التي قد تتغير من وقت لآخر.

وسيخضع البنك الدمج لإشراف مؤسسة النقد التي تتولى تنظيم القطاع المصرفي والتمويلي في المملكة. ويعمل البنك الدمج وفقاً لقواعد ولوائح ومتطلبات مؤسسة النقد الصادرة بموجب الأنظمة ذات العلاقة. وتقوم مؤسسة النقد عند وضعها لتلك المتطلبات النظامية بالأخذ في الاعتبار المعايير الدولية ذات العلاقة بما في ذلك متطلبات لجنة بازل. وقد يتأثر عمل البنك الدمج بشكل مباشر بأي تغيير في المتطلبات النظامية المفروضة عليه لا سيما في حال فرض متطلبات تقيد البنك الدمج من ممارسة أعمال أو أنشطة معينة أو في حال فرض شروط يصعب على البنك الدمج استيفائها. لذا لا يستطيع البنك الدمج أن يؤكد أن التغييرات المستقبلية في المتطلبات التنظيمية لن تؤثر سلباً على أعمال البنك الدمج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته، كما لا يمكن أن يقدم أي ضمان بأنه سيستطيع التكيف مع كل تلك التغييرات في الوقت المناسب.

كذلك يخضع البنك الدمج (باعتباره شركة مدرجة) للمتطلبات النظامية الخاصة بهيئة السوق المالية والمطبقة على الشركات المدرجة في تداول بما في ذلك متطلبات الإفصاح والحوكمة وغيرها من الالتزامات المستمرة. لذا فإن عمليات البنك الدمج قد تتأثر من أي تغيير في تلك المتطلبات. كما أنه بناءً على نظام الشركات والضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة لتنفيذ لنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الجديدة فقد تم فرض عدد من المتطلبات الإضافية على الشركات المدرجة خصوصاً فيما يتعلق بالإفصاح والحوكمة. وقد لا يتمكن البنك الدمج من مراقبة التزامه بتلك المتطلبات بشكل فعال.

وباعتبار أن البنك يخضع للعديد من المتطلبات التنظيمية فإن أي مخالفة لتلك المتطلبات ستعرض البنك إلى إجراءات وعقوبات قد تتخذ ضده من قبل الجهات المعنية بما في ذلك الغرامات المالية وغيرها من العقوبات التي قد تصل في حالات معينة إلى تعليق الترخيص أو سحبه أو إيقاف البنك الدمج عن ممارسة أعماله. لذا فإن إخلال البنك بالمتطلبات التنظيمية سيكون له تأثير سلبي على أعمال البنك ووضع المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات التابعة والزميلة للبنك الدمج ستخضع أيضاً للعديد من المتطلبات النظامية المشددة والتي يكون للإخلال بها تأثير سلبي على أعمال البنك الدمج.

### ٦-٣-١ المخاطر المرتبطة بالتراخيص

من أجل تنفيذ أعمال البنك الدمج وتوسيعها، فإن البنك الدمج (وشركاته التابعة والزميلة) يحتاج إلى الحفاظ والحصول على مجموعة متنوعة من التراخيص والتصاريح والموافقات من الجهات والهيئات التنظيمية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات في كل من المملكة أو أي دولة أخرى يرغب البنك الدمج بممارسة أعمال فيها (بما في ذلك أي تصاريح أو موافقات تتعلق بنقل ملكية الشركات التابعة للبنك الأول إلى البنك الدمج كالموافقات المطلوبة من مؤسسة النقد أو هيئة السوق المالية). وعادة ما يستغرق الحصول على هذه التصاريح والموافقات وقتاً طويلاً لا يمكن التنبؤ به. وإذا لم يحافظ البنك الدمج على تلك التصاريح أو لم يحصل عليها، فإن قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ستضعف، مع التأثير بشكل سلبي على أعمال البنك الدمج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية. كما سيؤدي سحب أو الغاء أي من الرخص والتصاريح الجوهرية التي لدى البنك الدمج (أو شركاته التابعة والزميلة) حالياً فإن ذلك سيؤثر سلباً على أعمال البنك الدمج ووضع المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

### ٧-٣-١ المخاطر المرتبطة بالسعودة والأنظمة واللوائح العمالية

ستلزم وزارة العمل ومؤسسة النقد البنك الدمج بتوظيف نسبة محددة من المواطنين السعوديين بالإضافة إلىعودة مناصب معينة. وسيشهد البنك الدمج منافسة في توظيف وتدريب المواطنين السعوديين لذا قد يجد صعوبة بين الحين والآخر في توظيف مواطنين سعوديين مؤهلين والإبقاء عليهم. وقد يؤدي عدم توظيف عدد كاف من المواطنين السعوديين من قبل البنك الدمج أو انخفاض نسبة السعودة بسبب نقل موظفي البنك الأول للبنك الدمج بعد نفاذ قرار الاندماج إلى خضوع البنك الدمج للمساواة من قبل وزارة العمل أو مؤسسة النقد بشأن عدم الالتزام بهذه المتطلبات مما سيكون له تأثير سلبي على عمل البنك الدمج ووضع المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إخفاق البنك الدمج في التقيد بنسب السعودة سيؤدي إلى تقييد قدرته على توظيف الموظفين غير السعوديين وهو ما سيؤثر سلباً على قدرة البنك الدمج على مزاولة أعماله بشكل اعتيادي.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت المملكة مؤخراً بتشديد قيود العمل على الأجانب العاملين وإدخال تعديلات على نظام العمل، كما تم مؤخراً فرض رسوم على الوافدين ومرافقيهم مما سيؤثر على الموظفين الأجانب لدى البنك الدامج. ولا توجد أي ضمانات بأن تلك التغييرات لن يكون لها تأثير على البنك الدامج وأعماله.

كما أنه لا توجد أي ضمانات بأن تلك التغييرات لن يكون لها تأثير كبير على عملاء البنك الدامج أو عملائه في شريحة عمل معينة (مثل شركات المقاولات التي تعتمد على قدر كبير من العمال الوافدين لدعم عملياتها). وإذا أثرت هذه التغييرات في أنظمة العمل سلباً على واحد أو أكثر من مقترضي البنك الدامج الكبار، فقد يؤثر هذا بدوره على قدرة هؤلاء المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد المحددة الواقعة عليهم تجاه البنك الدامج بموجب تلك القروض مما سيكون له تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

### ٨-٣-١ المخاطر المرتبطة بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب

على البنك الدامج الالتزام بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من اللوائح ذات العلاقة. وتتص هذه الأنظمة واللوائح على أن يقوم البنك الدامج بعدة أمور من بينها تبني وتنفيذ سياسات وإجراءات محددة متعلقة بمبدأ "اعرف عميلك" وإبلاغ السلطات المعنية عن المعاملات المثيرة للشك. ولا يستطيع البنك أن يضمن أن أنظمتها وسياساته المطبقة لاكتشاف ومنع استخدام شبكته المصرفية لأنشطة غسل الأموال من قبل الإرهابيين والمنظمات المرتبطة بالإرهابيين ستكون قوية بما يكفي لضمان التزامها الكامل دائماً بكافة النظم واللوائح في جميع البلدان ذات الصلة خصوصاً بعد نقل أصول البنك الأول والتزاماته وموظفيه إلى البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج. وقد تؤدي الدعاوى المستقبلية المرتبطة بمخالفات تلك النظم أو اللوائح إلى فرض غرامات وغيرها من العقوبات. وكذلك فإن المخالفات أو حتى الادعاءات بوقوع مخالفات، ستؤثر سلباً على سمعة البنك. وسيكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي على أعمال البنك ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون عمليات البنك محدودة بسبب القيود وحظر التعامل وغيرها من العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول والمنظمات الدولية، وقد يصبح البنك عرضة لتحمل التزامات بموجب تلك الجزاءات والقيود.

لا يستطيع البنك الدامج أن يقدم أي ضمان بأن نظم وإجراءات الالتزام والمراجعة ورفع التقارير التي يطبقها من أجل الالتزام بلوائح مؤسسة النقد والمتطلبات القانونية وللتعاون مع عمليات التفتيش الدقيقة والمستمرة للجهات التنظيمية ذات العلاقة ستكون فعالة بشكل كامل ودائم أو بقدرته على استقطاب أو المحافظة على الموظفين المؤهلين لتشغيل تلك الأنظمة والإجراءات بشكل فعال. وفي حال عدم التزام البنك بلوائح المؤسسة والمتطلبات القانونية ذات العلاقة أو اتهامه بذلك، فإنه قد يكون عرضة لتحقيقات وإجراءات قضائية أو إدارية قد يترتب عليها عقوبات ضخمة أو دعاوى مدنية، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، دعاوى يرفعها العملاء للحصول على تعويضات أو حتى خسارة رخصته العامة لمزاولة الأنشطة المصرفية. وسيكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

### ٩-٣-١ المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية

سيستمر البنك الدامج في المحافظة على حساباته وإصدار نتائجه المالية بالريال السعودي. وعلى الرغم من أن الريال السعودي مربوط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت حالياً، إلا أنه لا يوجد أي ضمان بأن الارتباط بالدولار الأمريكي سيستمر في المستقبل أو بأنه لن يتم تعديل سعر الصرف بشكل يؤثر سلباً على نتائج عمليات البنك الدامج ووضعه المالي. بالإضافة إلى ذلك فسيتملك البنك الدامج أصولاً والتزامات مقومة بالدولار الأمريكي، وأي تغيير في سعر الصرف أو فك للارتباط (خصوصاً في حال انخفاض الريال مقابل الدولار) قد يعرض البنك الدامج لتذبذبات أسعار صرف الدولار الأمريكي في مقابل الريال السعودي ويسهم في زيادة هجرة رؤوس الأموال خارج المملكة العربية السعودية مما قد يكون له آثار سلبية على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية وبالتالي يؤثر على قدرة البنك الدامج في القيام بأعماله والتزاماته.



## ٢- لمحة عامة عن صفقة الاندماج

قام كل من بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٧م بالإعلان عن صدور موافقة مجلسي إدارة البنكين بشأن بدء المناقشات المبدئية لدراسة إمكانية اندماج البنكين. وقام كلا البنكين بتشكيل فريق عمل يتألف من أعضاء في الإدارة التنفيذية لدراسة ومراجعة الجوانب التجارية والمالية والقانونية لهيكل المقترح لصفقة الاندماج.

وفي تاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨م، قام كل من بنك ساب والبنك الأول بالإعلان عن توصل البنكين إلى اتفاق مبدئي غير ملزم بخصوص معامل مبادلة الأسهم والذي يتمثل في حصول مساهمي البنك الأول على عدد (٠,٤٨٥) سهم في بنك ساب (والذي تم الاتفاق لاحقاً على تحديده بـ ٤٨٥٣٥٣٩٦ سهم) مقابل كل سهم يملكه في البنك الأول. وبناء على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٣,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان المتعلق باتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة)، تم تقييم سعر سهم بنك ساب الأول لأغراض صفقة الاندماج بقيمة ١٦,٢٦ ريال سعودي وتقييم إجمالي قيمة أسهم البنك الأول المصدرة بحوالي (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) مليار ريال سعودي.

وفي تاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، قام كل من بنك ساب والبنك الأول بالإعلان عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م، والتي اتفق الطرفان بموجبها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ.

وقد قام بنك ساب بتاريخ ٤/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١١/٣/٢٠١٩م) بالإعلان عن نيته المؤكدة بالاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) (وهي الشركة المالكة لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي.في. والتي تملك حالياً ما نسبته ٤٠٪ من رأس مال بنك ساب) قد قامت بإرسال خطاب لمجلس إدارة بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م تؤكد بموجبه وبشكل غير ملزم نيتها الحالية في دعم صفقة الاندماج وذلك وفقاً لعدد من الشروط والتي تشمل اكتمال وتحقيق شروط صفقة الاندماج الملخصة في القسم (٢-٣-١) "اتفاقية الاندماج" من هذا المستند. كما قامت شركة نات ويست ماركيتس إن.في. بإرسال خطاب لمجلس إدارة البنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م تؤكد بموجبه وبشكل غير ملزم نيتها الحالية في دعم صفقة الاندماج، وذلك بشرط الحصول على الموافقة الداخلية النهائية من أعضاء الائتلاف وصدور الموافقات النظامية ذات الصلة..

وسيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ وذلك طريق دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب. وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسيُنقضى وستلغى جميع أسهمه، وسيقوم بنك ساب نتيجة لصفقة الاندماج بإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول المقدمين في سجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.

وسيحصل مساهمي البنك الأول على عدد (٠,٤٨٥٣٥٣٩٦) سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكه في البنك الأول، وستصدر هذه الأسهم من خلال زيادة رأس مال بنك ساب المدفوع بالكامل (بنسبة ٢٧٪) من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة لبنك ساب من (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى (٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم مدفوعة بالكامل. وسيبلغ إجمالي عدد أسهم العوض (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم وبقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها (١٠) ريال سعودي بحيث تكون إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٢٪ من رأس مال البنك الدامج، وسيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدامج.

وتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٣,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وعشرين (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٢٥ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (١٧,٨٩٢,١٢٣,٣٢٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج.

وفي حال أنه نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحق لأي من مساهمي البنك الأول بناءً على معامل المبادلة كسور أسهم، فسيتم تقريب الرقم الناتج إلى أقل رقم صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد مساهمي البنك الأول يملك (١٠٠) سهم في البنك الأول سيخصص له (٤٨) سهم من أسهم العوض وليس (٤٩) سهم. وسيتم تجميع كسور الأسهم وبيعها في تداول بسعر السوق في حينه بالنسبة عن مساهمي البنك الأول المستحقين لها ومن ثم سيتم توزيع المتحصلات الناتجة عن عملية بيع كسور الأسهم على مستحقيها كل حسب ما يستحقه، وذلك خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ إتمام صفقة الاندماج. وسيتم خصم التكاليف المتعلقة بعملية بيع كسور الأسهم من إجمالي متحصلات بيع كسور الأسهم.

وسيستمر كلا البنكين باستخدام أسمائهم وعلاماتهم التجارية خلال فترة تنفيذ صفقة الاندماج. وسيتم إجراء مراجعة لهوية البنك الدامج من قبل شركة متخصصة في هذا المجال. ووفقاً للاتفاق الحالي ما بين بنك ساب وشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)، سيحتفظ البنك الدامج بالحقوق المتعلقة باستخدام العلامة التجارية لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي).

كما سيقوم البنك الدامج بوضع معايير جديدة لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم والعمل على توفير فرص وظيفية مميزة في منشأة أكبر. ومن غير المتوقع أن ينتج عن صفقة الاندماج في حال إتمامها تسريح الموظفين بصفة إجبارية.

قام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الملكية في بنك ساب لكل من المساهمين الكبار في بنك ساب والمساهمين الكبار في البنك الأول والجمهور قبل زيادة رأس المال وبعده:

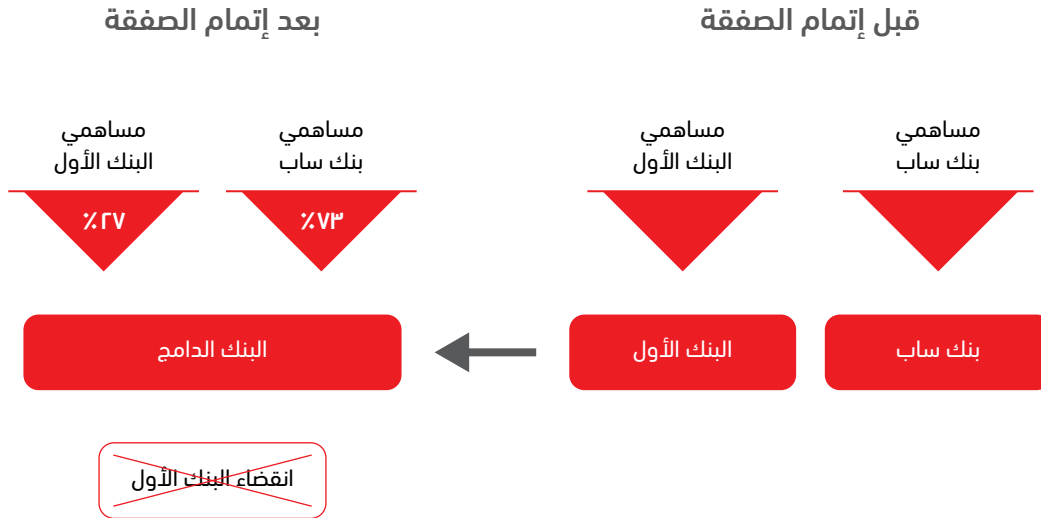
بعد زيادة رأس المال		قبل زيادة رأس المال		المساهم
نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	
٪٢٩,٢	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٤٠	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
٪١٠,٨٠	٢٢١,٩١٧,٨٠٩	-	-	شركة نات ويست ماركتس ان. في.
٪١٨,٢٥	٣٧٤,٩٣٦,٦٩٨	٪١٦,٩٥	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة
٪٩,٩٥	٢٠٤,٤٢٤,٦٥٩	٪٩,٧٤	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
*٪٣,٦٥	٧٥,٠١٣,٥٢٩	٪٥	٧٥,٠١٣,٥٢٩	شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده
٪٢٨,١٥	٥٧٨,٥٠١,٨١٨	٪٢٨,٣٠	٤٢٤,٥٠٨,٤٤١	الجمهور
٪١٠٠	٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢	٪١٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	<b>الإجمالي</b>

\* تجدر الإشارة إلى أن ملكية شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده ستحتسب من ضمن ملكية الجمهور بعد إتمام صفقة الاندماج، حيث أن نسبة ملكيتها ستكون أقل من ٥٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج. وبالتالي، ستكون نسبة ملكية الجمهور في البنك الدامج ٢١,٨٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. تعتزم بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستلينجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

يهدف هذا المستند إلى تقديم معلومات حول صفقة الاندماج بما في ذلك دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها، ولذلك لغرض مساعدة مساهمي البنك الأول على التصويت على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج، حيث أن الحصول على موافقة مساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج هي أحد شروط إتمام صفقة الاندماج.

ونوضح فيما يلي نموذج مبسط لهيكل صفقة الاندماج:



## ١-٢ تقييم البنك الأول

تم الاتفاق بين بنك ساب والبنك الأول على معامل المبادلة والذي يحدد عدد الأسهم التي سيحصل عليها مساهمي البنك الأول في البنك الدامج نتيجة لصفقة الاندماج وذلك بعد التفاوض والتباحث بين البنكين على مدى عدة أشهر.

ويوضح الجدول أدناه ملخص لنتائج التقييم المتفق عليه:

معامل المبادلة المتفق عليه	٠,٤٨٥٣٥٢٩٦ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول والذي يمثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة بنسبة ١٢,٨٪ مقارنة بمعامل المبادلة المفترض والبالغ ٠,٤٣٠ والمبني على متوسط السعر الموزون بناءً على الكمية المتداولة (volume weighted average price) لأسهم بنك ساب والبنك الأول لفترة الستة أشهر التي سبقت تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة).</li> <li>زيادة بنسبة ١٢٪ مقارنة بمعامل المبادلة المفترض والبالغ ٠,٤٢٣ والمبني على متوسط السعر الموزون بناءً على الكمية المتداولة (volume weighted average price) لأسهم بنك ساب والبنك الأول لفترة الستة أشهر التي سبقت تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج).</li> </ul>
إجمالي عدد أسهم العوض	٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢ سهم مدفوع بالكامل
إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض	٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠ ريال سعودي
إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض	١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤ ريال سعودي وذلك بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في تداول والبالغ ٣٢,٥١ ريال سعودي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة)، والذي ينتج عنه تقييم ضمني لسهم البنك الأول بـ ١٦,٢٦٦ ريال سعودي والذي يمثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ٢٨,٥٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في السوق المالية السعودية "تداول" والبالغ ١٢,٦٦٦ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م.</li> <li>زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ١٤,٥٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول والبالغ ١٤,٢٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م.</li> </ul>
	١٧,٨٩٢,١٢٣,٢٢٧ ريال سعودي وذلك بناءً على سعر إغلاق سهم بنك ساب في تداول والبالغ ٣٢,٢٥ ريال سعودي بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج) والذي ينتج عنه تقييم ضمني لسهم البنك الأول بـ ١٥,٦٥٥ ريال سعودي والذي يمثل: <ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ٢٣,٦٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في السوق المالية السعودية "تداول" والبالغ ١٢,٦٦٦ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م.</li> <li>زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ١٠,٢٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول والبالغ ١٤,٢٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م.</li> </ul>

## ٢-٢ دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها

### ١-٢-٢ إشعار مهم

إن المعلومات الواردة في هذا القسم تعكس الرأي الحالي لبنك ساب بشأن المنافع والمزايا المتوقعة حالياً تحقيقها من صفقة الاندماج.

ونود التنويه بأن المعلومات الواردة في هذا القسم تتضمن توقعات وإفادات مستقبلية وبالتالي فهي عرضة للمخاطر والتقلبات ويجب عدم الاعتماد عليها بشكل كامل. ولمزيد من المعلومات حول التوقعات والإفادات المستقبلية يرجى مراجعة القسم ("إشعار مهم") من هذا المستند، ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المتعلقة بصفقة الاندماج يرجى مراجعة القسم (١) ("عوامل المخاطرة") من هذا المستند.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في هذا القسم تم تضمينها بناءً على تقييمات أولية أجراها بنك ساب وبالتالي فهي عرضة للتغيير بعد اكتمال الدراسات والتحليلات الخاصة بكيفية دمج أعمال البنكين، مع العلم بأنه لا يوجد نية بأن يتم تحديث أو مراجعة أي من المعلومات أو التوقعات والإفادات المستقبلية الواردة في هذا القسم ما لم يكن ذلك التحديث أو المراجعة مطلوبة بموجب الأنظمة ذات الصلة.

يجب ألا يتم اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا القسم على أنها توقعات أو تنبؤات حول الأداء المالي الحالي أو المستقبلي للبنك الدامج أو اعتبار أي عبارة في هذا المستند على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب للفترة المالية السابقة.

### ٢-٢-٢ نبذة عامة

ستؤدي صفقة الاندماج إلى خلق ثالث أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد. وسيتمكن البنك الدامج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية من خلال زيادة التنوع في قاعدة مساهميه وعملائه والذي بدوره سيسهم في زيادة الاستثمارات في المملكة ونمو التجارة العالمية فيها. وسيكون البنك الدامج في وضع يسمح له بدعم الاقتصاد في المملكة والمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٢٠ وأهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. وفيما يلي أبرز الدوافع والمزايا لصفقة الاندماج:

### ١-٢-٢-٢ خلق ثالث أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد

سيكون البنك الدامج ثالث أكبر بنك في المملكة بإجمالي أصول تبلغ قيمتها ٢٥٩ مليار ريال سعودي كما في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م. وتبلغ إجمالي القيمة السوقية للبنك الدامج مبلغ وقدره ٨٠,٩ مليار ريال سعودي بناءً على القيمة السوقية للبنكين كما في تاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٩م. وسيتمتع البنك الدامج بمركز قوي مما سيمكنه من توفير خدمات متنوعة لعملائه ابتداءً من الشركات الكبيرة والشركات المتوسطة والصغيرة وانتهاءً بالعملاء الأفراد. كما سيكون لدى البنك الدامج عدد من كبار المساهمين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في القطاع المصرفي مما سيساهم في استقرار البنك الدامج ونموه. وعند إتمام صفقة الاندماج، سيكون كبار المساهمين في البنك الدامج كل من شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٢٩,٢٪) وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٨,٢٪) وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٨٪) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٩٪). وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركيتس ان. في. تعتر بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتتيراس اس. ايه. وشركة ستشنتج ادمستريتيتيكانتوربيهير فاينانشل انستيتيوت بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

## ٢-٢-٢-٢ دعم الاقتصاد السعودي

سيكون للبنك الدامج دور فعال في دعم النمو الاقتصادي في المملكة، حيث سيكون البنك الدامج في وضع أفضل لدعم جميع العملاء وذلك من خلال تقديم المنتجات التمويلية والمالية في قطاعات رئيسية ومتنوعة من السوق المحلية، ابتداءً من الشركات والمؤسسات الدولية التي قامت بالاستثمار في المملكة وانتهاً بالعملاء الأفراد المقيمين في المملكة. وسيساهم البنك الدامج في تطوير القطاع المالي في المملكة من خلال دعم نمو القطاع الخاص وتقديم منتجات بنكية أفضل لعملائه الأفراد وذلك تماشياً مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.

وكون البنك الدامج سيكون رائداً في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد، فإنه سيكون أكثر قدرة على المشاركة في دعم برامج تمويل المساكن والادخار طويل الأجل والشركات المتوسطة والصغيرة. ونظراً لأن البنك الدامج سيتمتع برأس مال أقوى، فإنه سيكون أكثر قدرة على تحمل المخاطر واستيعاب المزيد من النشاطات، مما سيعزز من قدرته على دعم فرص النمو الاقتصادي وتطوير السوق المالية في المملكة.

## ٣-٢-٢-٢ تنوع وزيادة الفرص الاستثمارية

سيكون البنك الدامج ثاني أكبر بنك في المملكة في قطاع مصرفية الشركات بنسبة ١٥٪ من إجمالي الحصة السوقية (استناداً على أرصدة قروض الشركات الغير متعثرة بما في ذلك السحب على المكشوف وباستثناء القروض الخاصة بشريحة العملاء الدوليين بناءً على القوائم المالية لبنكي ساب والأول كما في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م) وأحد البنوك الرائدة في المملكة في قطاع التمويل التجاري من خلال تقديم منتجات متخصصة للعملاء الحاليين والجدد. كما ستؤدي صفقة الاندماج إلى تقوية وضع البنك الدامج في قطاع مصرفية الأفراد وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة مما سيوفر فرص أكبر للنمو في هذين القطاعين. كما سيستفيد البنك الدامج من الفرص الكبيرة التي ستنتج عن العلاقات الحالية لدى كل من بنك ساب والبنك الأول. ويمكن تقوية هذه العلاقات من خلال زيادة تسويق المنتجات البنكية من قبل مختلف الإدارات وتحسين المنتجات المالية من خلال منصة أكثر فعالية لخدمة عملاء البنك الدامج. وسيتمكن البنك الدامج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية من خلال زيادة التنوع في قاعدة مساهميه وعملائه مما سيساهم في دعم أنشطته البنكية في المملكة واستغلال علاقاته الدولية لخدمة عملائه في المملكة وغيرهم من الشركات والمؤسسات خارج المملكة.

## ٤-٢-٢-٢ ارتفاع في ربحية السهم وقيمه

من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى ارتفاع في ربحية سهم البنك الدامج لمساهمي بنك ساب والبنك الأول نتيجة للانخفاض المتوقع في التكاليف السنوية للبنك الدامج بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ مقارنة بتكاليف السنة المالية لعام ٢٠١٧م للبنكين مجتمعين، ومن المتوقع تحقيق هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات من إتمام صفقة الاندماج، وذلك استناداً إلى ربحية السهم بالنسبة لبنك ساب والبنك الأول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بعد تحقيق الفوائد المرجوة من الاندماج. ويجب ألا تفسر هذه العبارة على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون أكبر من ربحية سهم بنك ساب خلال الفترات المالية السابقة لإتمام صفقة الاندماج.

ومن المتوقع أن يوفر الاندماج منصة أكثر فعالية لأعمال البنك الدامج، وتحسين البنى التحتية التي لدى البنكين حالياً، وكذلك تحسين القوة التفاوضية للبنك الدامج مع الموردين. ومن المتوقع أن يقوم البنك الدامج، كما هو الحال لجميع المنشآت الكبيرة، من رفع كفاءة القوى العاملة للبنك بشكل تدريجي. ومن المتوقع أن تزيد إيرادات البنك الدامج بشكل رئيسي من خلال زيادة تسويق المنتجات البنكية من قبل مختلف الإدارات وزيادة قاعدة العملاء وإضافة تنوع أكبر لمصادر التمويل.

## ٣-٢ الاتفاقيات المتعلقة بصفقة الاندماج

### ١-٣-٢ اتفاقية الاندماج

قام كل من بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م بتوقيع اتفاقية الاندماج والتي تم الاتفاق فيها بين الأطراف على شروط وأحكام صفقة الاندماج، والتزامات كلا من بنك ساب والبنك الأول فيما يتعلق بتنفيذ صفقة الاندماج، وتتضمن اتفاقية الاندماج عدد من الضمانات المقدمة من بنك ساب والبنك الأول للطرف الآخر وعدد من القيود المتعلقة بممارسة الأعمال وقيود بخصوص الحصول على أي عروض منافسة من أي أطراف أخرى، وفق ما هو متعارف عليه في مثل هذه الاتفاقيات.

وتخضع اتفاقية الاندماج للحصول على موافقة مساهمي بنك ساب والبنك الأول. وبناءً على الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، لا يحق للمساهم الذي يملك أسهماً في كل من بنك ساب والبنك الأول التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لإحدى البنكين. ولمزيد من المعلومات المتعلقة بتصويت المساهمين في الجمعية العامة غير العادية يرجى مراجعة القسم ٢-٥-٢ ("موافقة الجمعية العامة غير العادية") من هذا المستند.

#### • شروط اتفاقية الاندماج

تتضمن اتفاقية الاندماج عدد من الشروط التي يجب استيفائها لغرض إتمام صفقة الاندماج وهي على النحو التالي:

- ١- الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على صفقة الاندماج وزيادة رأس المال (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٢- الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس المال ونشر هذا المستند (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٣- الحصول على موافقة تداول على إدراج أسهم العوض في تداول (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٤- الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على التركيز الاقتصادي الناتج عن صفقة الاندماج (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٥- الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب والموضحة في الجداول (١) و (٢) من الملحق (١) من هذا المستند (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٦- عدم إجراء أي تعديلات على اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة، باستثناء التعديلات التي يوافق عليها البنك الأول كتابياً.
- ٧- عدم إجراء تعديلات على اتفاقية الإنهاء أو أي من اتفاقيات التسوية الجديدة، باستثناء التعديلات التي يوافق عليها بنك ساب كتابياً.
- ٨- صدور قرار من حملة صكوك البنك الأول (في اجتماع لحملة الصكوك أو بموجب قرار بالتمرير) بالموافقة على انقضاء البنك الأول بموجب

صفقة الاندماج وإعفاء البنك الأول من أي حالة إخلال بأحكام وشروط الصكوك قد تنتج عن إتمام صفقة الاندماج أو قيام البنك الأول باسترداد الصكوك بالكامل، مع العلم بأن البنك الأول قد قام باسترداد الصكوك بالكامل.

٩- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي بنك ساب على القرارات الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا المستند)، والتي تشمل الموافقة على قرارات الاندماج واتفاقية الخدمات الفنية المعدلة والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب.

١٠- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأول على القرارات الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول (الوارد في الملحق رقم (٢) من هذا المستند)، والتي تشمل الموافقة على قرارات الاندماج واتفاقية الإنهاء والتسوية واتفاقيات التسوية الجديدة.

١١- عدم الإخلال بأي من الضمانات التالية المقدمة من أي من البنكين كما في تاريخ اتفاقية الاندماج (مالم يتم الطرف المخل بتصحيح الوضع بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح):

أ- صلاحية كل بنك وقدرته على ابرام اتفاقية الاندماج وتنفيذ التزاماته الناشئة عنها.

ب- أن الالتزامات الناشئة عن اتفاقية الاندماج هي التزامات ملزمة لكل بنك.

ج- أن ابرام اتفاقية الاندماج وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها لن يؤدي إلى:

١- إخلال جوهرى بأحكام النظام الأساسي لأي من البنكين.

٢- الإخلال بشكل جوهرى أو يعد حالة إخلال أو يعطي أي طرف آخر في الاتفاقية الحق في إنهاء أي اتفاقية جوهرية أو ترتيب يعد أي من البنكين طرفاً فيه، مالم يتم الإفصاح عنها للطرف الآخر.

١٢- عدم الإخلال بأي من الضمانات التالية المقدمة من أي من البنكين كما في تاريخ اتفاقية الاندماج، ويكون لذلك الإخلال أثر جوهرى سلبي على أي منهما (مالم يتم الطرف المخل بتصحيح الوضع بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح):

أ- أن المعلومات التي تم تقديمها خلال مرحلة الفحص النافى للجهالة تعد معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة (بشكل جوهرى) وذلك بحسب الوقت الذي تم تقديمها فيه.

ب- باستثناء المعلومات التي تم حجبها خلال مرحلة الفحص النافى للجهالة، لم يتم عمداً إخفاء أي معلومات جوهرية عن الطرف الآخر.

١٣- عدم الإخلال بأي من المتطلبات المتعلقة بممارسة الأعمال (والموضحة أدناه) بشكل سلبي جوهرى مؤثر على أي من البنكين (مالم يتم الطرف المخل بتصحيح الوضع بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح).

١٤- عدم حدوث أي تغييرات في الظروف تؤدي أو يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغييرات سلبية جوهرية على أعمال أو أصول أو التزامات أو المركز المالي أو الأرباح أو التوقعات المتعلقة بأي من البنكين. ويعد فرض العقوبات الاقتصادية أو المالية أو المقاطعات التجارية على أي من البنكين من قبل عدد من الدول تغييراً سلبياً جوهرياً.

١٥- عدم صدور أي قرار أو نظام أو تعليمات أو أمر أو حكم أو مرسوم من أي جهة أو سلطة حكومية يؤدي إلى أن يصبح إتمام صفقة الاندماج - وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج - غير نظامي أو قانوني.

وقد التزم كل من البنكين للآخر بالسعي لاستيفاء شروط الاندماج الموضحة أعلاه بقدر المستطاع وفي أقرب فرصة. ولا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من الشروط الموضحة أعلاه.

#### • متطلبات ممارسة الأعمال

يعد عدم الإخلال بأي من المتطلبات المتعلقة بممارسة الأعمال الواردة أدناه بشكل سلبي جوهرى مؤثر على أي من البنكين شرطاً من شروط صفقة الاندماج وذلك من تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج وحتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج أو تاريخ إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها (أيهما يأتي أولاً). ونوضح أدناه ملخص لمتطلبات ممارسة الأعمال الواردة في اتفاقية الاندماج:

أ- عدم ممارسة الأعمال بشكل يخالف الطريقة المعتادة لممارسة الأعمال بشكل جوهرى.

ب- عدم إجراء تعديلات جوهرية تتعلق بالميزانية.

ج- عدم تغيير طبيعة العمل أو نطاق العمل بشكل جوهرى أو ممارسة أي أعمال جديدة جوهرية.

د- عدم تحمل أي نفقات رأسمالية جديدة مع أي طرف آخر لم ترد في الميزانية بمبلغ يتجاوز ١٠ مليون ريال لكل التزام أو تتجاوز مجموعها مبلغ ١٠٠ مليون ريال.

هـ- عدم اقتراض أي مبالغ جديدة لم ترد في الميزانية تتجاوز مجموعها ٥٠٠ مليون ريال لمدة تبلغ ٥ سنوات أو أكثر.

و- عدم اقتراض أي مبالغ جديدة لم ترد في الميزانية تتجاوز مجموعها مليار ريال لمدة تزيد عن سنة وتقل عن ٥ سنوات (على ألا يمنع ذلك البنك ذي العلاقة من استقبال الودائع من العملاء في سياق العمل الاعتيادي للبنك).

ز- عدم تعديل أي مستندات تمويل أو دفع أي فوائد مالية أو القيام بالسداد المبكر لأي مبالغ قبل تاريخ استحقاقها.

ح- عدم تملك أو الموافقة على تملك أي محافظ تمويلية تتجاوز قيمتها الاجمالية ٢٪ من اجمالي صافي قروض العملاء. بالإضافة إلى عدم التصرف في أو الموافقة على التصرف في أي محافظ تمويلية تتجاوز قيمتها الاجمالية ٢٪ من اجمالي صافي قروض العملاء.

ط- مع مراعاة الفقرة (ح) أعلاه، عدم تملك أو الموافقة على تملك، أو التصرف في أو الموافقة على التصرف في أصول جوهرية (في غير نطاق العمل المعتاد) في مقابل دفع أو تحمل أي التزام بمبلغ يتجاوز ٢٠ مليون ريال أو التزامات تتجاوز قيمتها الاجمالية ١٠٠ مليون ريال.

ي- عدم الإخلال ببعض القيود الموافق عليها والمتعلقة بالتعاملات المالية، بما في ذلك القيود المتعلقة بمنح القروض بمبالغ تتجاوز الحدود المالية الموافق عليها لدى البنك ذي الصلة أو تغيير تلك الحدود لبعض العملاء ممن يحملون تصنيفاً ائتمانياً معيناً، أو زيادة التعرض أو منح التمويلات لأنواع محددة من العملاء ممن لا يرى الطرفان مناسبة زيادة التعرض أو منح التمويل لهم.

- ك- عدم تملك أو الموافقة على تملك أي تمويل يؤدي إلى الإخلال بالقيود المفروضة بموجب الفقرة (ي) أعلاه.
- ل- عدم الإعلان أو توزيع أي أرباح أو القيام بأي توزيعات أخرى باستثناء تلك التي تتم وفقاً لطريقة العمل المعتادة، مع مراعاة أنه لا يجوز للبنك الأول الإعلان أو توزيع أي أرباح للسنة المالية ٢٠١٨م.
- م- عدم زيادة أعداد الموظفين عن العدد المحسوب والمخطط له ضمن الميزانية.
- ن- عدم زيادة رواتب الموظفين ما لم تكن تلك الزيادة متفقة مع سياسة الرواتب والتعويضات ومع الممارسات السابقة ذي العلاقة
- س- عدم استحداث أي سياسات جديدة للحفاظ على الموظفين (أو تعديل أي سياسات قائمة)، بما في ذلك أي حوافز مالية متعلقة بصفقة الاندماج.
- ع- عدم تجديد أي عقود ايجار أو الدخول في أي عقود ايجار جديدة تتجاوز مدتها سنتين.
- ف- باستثناء ما يتم وفقاً لطريقة العمل المعتادة، عدم تعيين أي مستشار أو مكتب استشاري.
- ص- عدم تغيير رأس المال.
- ق- عدم تعديل النظام الأساسي (مالم يكن ذلك التعديل ضرورياً أو مستحسنًا لغرض الالتزام بالأنظمة ذات العلاقة).
- ر- عدم مخالفة السياسات المتعلقة بالجرائم المالية بشكل يكون له أو يتوقع أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أي من البنكين.
- ش- عدم الاتفاق على القيام بأي مما ورد أعلاه.

#### • حوكمة البنك الدامج

كما تضمنت اتفاقية الاندماج اتفاق كل من بنك ساب والبنك الأول على التغييرات المقترحة على مجلس الإدارة، والتي تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة البنك الدامج من ١٠ أعضاء إلى ١١ عضواً اعتباراً من إتمام صفقة الاندماج، وذلك بعد الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والموافقات النظامية اللازمة، بحيث يكون تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- سبعة (٧) أعضاء من بين الأعضاء الحاليين لبنك ساب بما في ذلك ثلاثة من الأعضاء المعيّنين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
- أربعة (٤) أعضاء سيتم تعيينهم بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة الحالي للبنك الأول.

كما تم الاتفاق على اتخاذ الخطوات اللازمة عند إتمام صفقة الاندماج لتنفيذ ما يلي:

- تعيين السيدة/ لبنى سليمان العليان، وهي أحد الأعضاء الذين سيتم ترشيحهم من قبل مجلس إدارة البنك الأول، في منصب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج.
- تعيين الأستاذ/ ديفيد ديو في منصب العضو المنتدب للبنك الدامج.

وبناءً على إعلان كل من بنك ساب والبنك الأول على موقع تداول بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، فقد تم الاتفاق بين البنكين على أن يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج من ضمن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الحاليين.

ويبدأ عمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية المشار إليهم أعلاه بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيستمر حالياً كل من الأستاذ/ ديفيد ديو (بصفته العضو المنتدب لبنك ساب) والأستاذ/ سورن نيكولايزن (بصفته العضو المنتدب للبنك الأول) في إدارة كل بنك بشكل مستقل إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

#### • أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الاندماج ستقضي بأثر فوري (وبالتالي تنقضي جميع حقوق والتزامات الأطراف بموجب الاتفاقية) في أي من الحالات التالية:

- ١- قيام بنك ساب أو البنك الأول بالإعلان على موقع تداول بصور قرار من مجلس إدارة أي من البنكين بعدم تقديم توصيتهم لمساهميهم بخصوص الموافقة على صفقة الاندماج والقرارات المتعلقة بها أو سحب التوصية أو التوصية بعدم الموافقة على صفقة الاندماج.
- ٢- قيام أي من الطرفين بتقديم إشعار إنهاء إلى الطرف الآخر في حال إخلال أحد الأطراف بأي من أحكام وبنود اتفاقية الاندماج وكان لذلك الإخلال تأثير سلبي جوهري على الطرف الآخر أو على تنفيذ صفقة الاندماج.
- ٣- قيام بنك ساب بتقديم إشعار إنهاء إلى البنك الأول في حال قيام البنك الأول بتوزيع أرباح أو أي توزيعات أخرى أو الإعلان عن ذلك فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨م.
- ٤- عدم نفاذ قرار الاندماج في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩م أو قبل ذلك (ما لم يتفق الطرفان كتابياً على تاريخ آخر).
- ٥- اتفاق الطرفين خطياً على إنهاء الاتفاقية.

#### ٢-٣-٢ اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة

قام البنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام اتفاقيات التسوية الجديدة والمبرمة بين البنك الأول وشركة نات ويست ماركس ان. في. وكل عضو من أعضاء الائتلاف، وذلك لتحل محل اتفاقية التسوية الحالية والمبرمة بين البنك الأول ونات ويست ماركس ان. في. بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٦م وذلك لغرض تسوية أي مطالبات نشأت أوأت أ قد تنشأ بين البنك الأول ونات ويست ماركس ان. في. أو بين أعضاء الائتلاف أو أي من الجهات التابعة لهم أو أي من مدرائهم أو موظفيهم. وقد صدرت موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في تاريخ ٢ مايو ٢٠١٦م بالموافقة على تفويض مجلس إدارة البنك الأول بإبرام اتفاقية التسوية الحالية.

وبموجب اتفاقية التسوية الحالية (واتفاقيات التسوية الجديدة التي ستحل محلها)، ستقوم شركة نات ويست ماركس ان. في. بدفع مبلغ وقدره

٦٥٦,٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي ومبلغ ١٩٥,٩٢٠,٩٢٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المبالغ للبنك الأول أو البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج.

وبموجب أحكام اتفاقيات التسوية الجديدة (والتي تستري الالتزامات الرئيسية فيها في تاريخ نفاذ قرار الاندماج)، فقد التزم كل عضو من أعضاء الائتلاف بشكل منفرد للبنك الدامج بدفع حصته من إجمالي مبلغ التسوية وفقاً لما يلي:

- في حال تصرف شركة نات ويست ماركتس ان. في. في أي من الأسهم المملوكة لها في البنك الدامج أو في حال تصرف عضو الائتلاف في أي من أسهمه في البنك الدامج (في حال تملك أحد أعضاء الائتلاف بشكل مباشر لأسهم في البنك الدامج). تكون كل من شركة نات ويست ماركتس ان. في. أو عضو الائتلاف (بحسب الحال) ملتزماً للبنك الدامج بسداد حصة عضو الائتلاف ذي الصلة من إجمالي مبلغ التسوية القائم أو سداد قيمة العوض فيما يتعلق بالأسهم التي تم التصرف فيها (أيهما أقل).
- في حال عدم سداد عضو الائتلاف لكامل حصته من إجمالي مبلغ التسوية خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الاندماج فسيكون المبلغ المتبقي واجب السداد للبنك الدامج بحلول تاريخ إيقاف اتفاقيات التسوية الجديدة.
- يحق للبنك الدامج الاحتفاظ بأي أرباح أو توزيعات مستحقة لشركة نات ويست ماركتس ان. في. أو لعضو الائتلاف ذي العلاقة (بحسب الحال) لسداد كامل مبلغ التسوية (في حال أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. استمرت بكونها مساهم مباشر في البنك الدامج) أو حصة عضو الائتلاف ذي العلاقة (في حال أصبح أعضاء الائتلاف مساهمين مباشرين في البنك الدامج) من إجمالي مبلغ التسوية القائم وذلك إلى حين حلول تاريخ إيقاف اتفاقيات التسوية الجديدة.
- يحظر على شركة نات ويست ماركتس ان. في. وأعضاء الائتلاف التصرف في ملكياتهم في البنك الدامج إلا في الحالات الآتية (وفي كل حالة، وفقاً لشروط اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الحظر):
- التصرف في أسهمهم مقابل عوض نقدي (على أن يكون التصرف خاضعاً لاتفاقية الحظر والتي لا تنطبق على شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستلينجن بعد إتمام صفقة الاندماج).
- نقل أي من حصصهم إلى شركة تابعة، أو إلى شركتهم الأم، أو أي شركة تابعة للشركة الأم. ويقصد بالشركة التابعة في سياق هذه الاتفاقية الشركة التي تمتلك شركة أخرى فيها غالبية حقوق التصويت (بشكل مباشر أو غير مباشر)، أو تمتلك حق تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو تسيطر عليها أو تكون قادرة على السيطرة عليها (بموجب النظام الأساسي لتلك الشركة أو بموجب أي علاقة تعاقدية).
- فيما يخص شركة نات ويست ماركتس ان. في.، نقل أسهمها في البنك الدامج إلى أعضاء الائتلاف.

وكما في تاريخ نشر هذا المستند، يعد كل من مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي و ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستلينجن وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. مالكين غير مباشرين في شركة نات ويست ماركتس ان. في. وبالتالي فهم مالكين غير مباشرين لأسهم البنك الأول، حيث تمثل نسبة مصلحة مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي في البنك الأول ١٥,٢١٪ و ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستلينجن ١٣,٥٢٪ وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. ١٦,١١٪.

وتعتزم شركة نات ويست ماركتس ان. في. بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. (وهي شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، حيث أنه من المتوقع أن تقوم مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي بنقل ملكيتها في البنك الدامج لشركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. بعد إتمام صفقة الاندماج وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة) وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستلينجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

كما قام البنك الأول بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام اتفاقية الإنهاء والتي اتفق كل من البنك الأول وشركة نات ويست ماركتس ان. في. بموجبها على الأمور التالية:

- إنهاء اتفاقية التسوية الحالية واستبدالها باتفاقيات التسوية الجديدة
- إنهاء وتسوية جميع المطالبات الخاضعة للتسوية والواردة في اتفاقية التسوية الحالية سواء تلك المطالب بها من قبل البنك الأول أو من قبل شركة نات ويست ماركتس ان. في. تجاه بعضهما أو تجاه أعضاء الائتلاف أو أي من شركاتهم التابعة أو أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية أو الموظفين أو الممثلين التابعين لأي من الأطراف المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن سريان الالتزامات الرئيسية في اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الإنهاء مشروطة بموافقة الجمعية العامة للبنك الأول على الاتفاقيات وإتمام صفقة الاندماج.

ولن يحق لشركة نات ويست ماركتس ان. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على القرارات المتعلقة باتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة، حيث أن لديها مصلحة في هذه الاتفاقيات ولديها ممثلين في مجلس إدارة البنك الأول.

وستتقضي اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الإنهاء بأثر فوري في حال وقوع أي من الأحداث التالية:

- إنهاء اتفاقية الاندماج قبل نفاذ قرار الاندماج.
- في حال عدم موافقة مساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج أو على اتفاقية الإنهاء أو اتفاقيات التسوية الجديدة في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج.
- في حال عدم موافقة مساهمي بنك ساب على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا المستند).
- في حال عدم نفاذ قرار الاندماج:

أ- مع مراعاة الفقرة (ب) أدناه، بعد مضي سنة على توقيع اتفاقية الاندماج، أو

ب- بعد ثلاثة أشهر من مضي سنة من تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج في حال اتفق بنك ساب والبنك الأول على ذلك وفقاً لشروط اتفاقية الاندماج

وبشروط قيام البنك الأول بشرح سبب هذا التمديد لأعضاء الائتلاف وتأكيد على أن صفقة الاندماج ستتم خلال فترة التمديد هذه، أو ج- في أي تاريخ لاحق لذلك يتم الاتفاق عليه بين شركة نات ويست ماركتس ان. في. والبنك الأول وكل عضو من أعضاء الائتلاف.

وفي هذه الحالة فستبقى اتفاقية التسوية الحالية سارية.

## ٣-٣-٢ اتفاقية الحظر

تم الاتفاق مع كل من شركة نات ويست ماركتس ان. في. وشركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. (وهي شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي، حيث أنه من المتوقع أن تقوم مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي بالتنازل عن ملكيتها في البنك الدامج لصالح شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. بعد إتمام صفقة الاندماج وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة) وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجنج على خضوعهم لفترة حظر. وبموجب هذا الاتفاق، تلتزم شركة نات ويست ماركتس ان. في. وشركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجنج بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الأول خلال فترة تنفيذ صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات الموضحة أدناه). كما التزمت كل من شركة نات ويست ماركتس ان. في. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الدامج لمدة ستة أشهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات الموضحة أدناه)، مع العلم بأن شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجنج غير خاضعة لأي حظر على نقل أسهمها بعد إتمام صفقة الاندماج.

يخضع التزام عدم التصرف في الأسهم بموجب اتفاقية الحظر لعدد من الاستثناءات والتي تشمل ما يلي:

- أ- التصرف في الأسهم بعد الحصول على الموافقة الكتابية من البنك الأول (في حال التصرف في الأسهم قبل إتمام صفقة الاندماج) أو البنك الدامج (في حال التصرف في بعد إتمام صفقة الاندماج).
- ب- التصرف في الأسهم عن طريق نقلها لشركة تابعة بشرط أن تلتزم تلك الشركة باتفاقية الحظر وأن تستمر تلك الشركة بكونها تابعة، وفي حال لم تعد تلك الشركة تابعة فتلتزم تلك الشركة بإعادة الأسهم للشركة التي تصرفت في الأسهم أو إلى إحدى شركاتها التابعة التي التزمت باتفاقية الحظر.
- ج- التصرف في الأسهم نتيجة لقبول عرض عام مقدم لكل المساهمين في البنك ذي الصلة.
- د- التصرف في الأسهم بسبب قبول عرض مقدم من البنك الأول (في حال التصرف في الأسهم قبل إتمام صفقة الاندماج) أو البنك الدامج (في حال التصرف في بعد إتمام صفقة الاندماج) لمساهميته بشراء جميع الأسهم المملوكة لهم بشروط مماثلة.
- هـ- التصرف في أي حقوق ممنوحة بموجب أي إصدار لحقوق أولوية.
- و- التصرف في الأسهم بموجب أمر قضائي.
- ز- التصرف في الأسهم بسبب عملية اندماج أو إجراءات تصفية ناتجة عن إعادة هيكلة لأسباب لا تتعلق بعجز في السيولة المادية شريطة أن يكون ذلك بموافقة البنك الأول (في حال التصرف في الأسهم قبل إتمام صفقة الاندماج) أو البنك الدامج (في حال التصرف في بعد إتمام صفقة الاندماج)، على ألا تحجب أو تؤخر تلك الموافقة دون سبب معقول.
- ح- التصرف في الأسهم بسبب تغير أو تحويل فئة تلك الأسهم.
- ط- التصرف في الأسهم بموجب متطلب نظامي.
- ي- التصرف في الأسهم بموجب صفقة الاندماج.
- ك- تصرف نات ويست ماركتس ان. في. (بعد إتمام صفقة الاندماج) بنقل ملكيتها في البنك الدامج بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجنج وفقاً للشروط الواردة في اتفاقيات التسوية الجديدة.

## ٤-٣-٢ التعهد الضريبي

حصل بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م على تعهد من شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. بسداد كافة المبالغ الضريبية المستحقة والمتعلقة بالأرباح الرأسمالية في المملكة عندما تحدد بشكل نهائي والتي قد تنتج عن أي تصرف في الأسهم المملوكة لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. في بنك ساب، مع العلم بأن التعهد يخضع لعدد من القيود والحدود المالية.

كما حصل كل من بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م على تعهد من كل من شركة نات ويست ماركتس ان. في. وشركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجنج بسداد كافة المبالغ الضريبية المستحقة والمتعلقة بالأرباح الرأسمالية في المملكة عندما تحدد بشكل نهائي والتي قد تنتج عن أي تصرف في الأسهم المملوكة لهم في البنك الأول أو البنك الدامج، مع العلم بأن التعهد يخضع لعدد من القيود والحدود المالية.

## ٤-٢ الاتفاقيات الأخرى

### ١-٤-٢ اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة

قام بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة مع شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) وذلك لغرض تعديل عدد من بنود اتفاقية الخدمات الفنية، حيث تقدم شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) بموجب أحكام هذه الاتفاقية خدمات إدارية وخدمات متخصصة لبنك ساب.

وستقوم الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفحة الاندماج بالموافقة على اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة لإجراء عدد من التعديلات على بنود الاتفاقية، والتي تشمل التعديلات التالية:



- ١- تمديد مدة اتفاقية الخدمات الفنية حتى تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٧م.
- ٢- أن يتم تقديم الخدمات من قبل شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) بناء على طلب خطي مقدم من أحد الأشخاص المفوضين من قبل بنك ساب إلى شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي).
- ٣- تعديل نطاق الخدمات المقدمة بموجب الاتفاقية وذلك بإلغاء بعض الخدمات التي لم تعد مطلوبة من قبل بنك ساب.
- ٤- إلغاء البند المتعلق بالتعويضات.
- ٥- تعديل بعض البنود المتعلقة بإنهاء الاتفاقية.

وقد تم الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢م على التعديلات المقترحة على اتفاقية الخدمات الفنية.

كما اتفق كل من بنك ساب وشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) بموجب اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة بإعفاء الطرف الآخر (بما في ذلك الشركات التابعة لشركة شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) والتنازل عن أي مطالبات أو التزامات ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن اتفاقية الخدمات الفنية قبل تاريخ توقيع اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة أو أي مطالبات ناشئة عن تقديم شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) أو أي من شركاتها التابعة (أو مدرائها أو موظفيها أو مستشاريها) لأي من خدماتها بخصوص صفقة الاندماج، سواء تم تقديم تلك الخدمات قبل تاريخ اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة أو بعدها (وفي كلا الحالتين، يستثنى منها الدفعات المالية المستحقة وغير المدفوعة من بنك ساب لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) المستثناة بموجب أحكام اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة).

كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يحق لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على القرار المتعلق بتعديل اتفاقية الخدمات الفنية، حيث أن هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (وهي شركة تابعة لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) لديها مصلحة في اتفاقية الخدمات الفنية ولديها ممثلين في مجلس إدارة بنك ساب.

## ٥-٢ الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج

مع مراعاة استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج، تتمثل الإجراءات الرئيسية اللازمة لإتمام صفقة الاندماج فيما يلي:

الموافقات الحكومية

### ١-٥-٢ تتطلب صفقة الاندماج الحصول على عدد من الموافقات الحكومية، وهي على النحو التالي:

- أ- الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على صفقة الاندماج وزيادة رأس مال بنك ساب. وقد تم الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد بتاريخ ١٤٤٠/٦/١٤هـ الموافق ٢٠١٩/٢/١٩م.
- ب- الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على التركيز الاقتصادي الناتج عن صفقة الاندماج. وقد تم الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة بتاريخ ١٤٤٠/٧/١٤هـ الموافق ٢٠١٩/٣/٢١م.
- ج- الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس مال بنك ساب ونشر مستند العرض. وقد تم الحصول على موافقة هيئة السوق المالية بتاريخ ١٤٤٠/٨/١٧هـ الموافق ٢٠١٩/٤/٢٢م.
- د- الحصول على موافقة تداول على إدراج أسهم العوض. وقد تم الحصول على موافقة تداول بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥م.
- هـ- الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب (والموضحة في المرفق رقم (١) و (٢) من الملحق رقم (١) من هذا المستند). وقد تم الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار بتاريخ ١٤٤٠/٦/١٦هـ الموافق ٢٠١٩/٢/٢١م.
- و- الحصول على موافقة هيئة السوق المالية لدعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. وسيتم الإعلان عن موعد انعقاد الجمعية على موقع تداول.

### ٢-٥-٢ موافقة الجمعية العامة غير العادية

تتمثل أحد شروط إتمام صفقة الاندماج في الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب والبنك الأول على صفقة الاندماج وذلك على النحو التالي:

- ١- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي بنك ساب على القرارات الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا المستند).
- ٢- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأول على القرارات الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول (الوارد في الملحق رقم (٢) من هذا المستند).

وسيقوم بنك ساب والبنك الأول بالتقدم لهيئة السوق المالية بطلب لدعوة الجمعية العامة غير العادية بعد نشر هذا المستند وبعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على انعقاد الجمعية العامة غير العادية، سيقوم بنك ساب والبنك الأول بنشر الدعوة لاجتماع الجمعية والتي يجب أن تعقد بعد واحد وعشرين (٢١) يوم على الأقل من تاريخ نشر الدعوة.

يحق لجميع المساهمين المقيدين بسجل مساهمي بنك ساب والبنك الأول (حيثما ينطبق) بنهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج حضور الجمعية العامة غير العادية. وسيكون بإمكان المساهم الحضور والتصويت على جدول الأعمال (سواء بنفسه أو بواسطة التصويت الإلكتروني أو عن طريق الوكالة). وبناءً على الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، لا يحق للمساهم الذي يملك أسهماً في كل من بنك ساب والبنك الأول التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لإحدى البنكين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يحق لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على القرار المتعلق بتعديل اتفاقية الخدمات الفنية، حيث أن هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (وهي شركة تابعة لشركة

إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) لديها مصلحة في اتفاقية الخدمات الفنية ولديها ممثلين في مجلس إدارة بنك ساب.

كما أنه لن يحق لشركة نات ويست ماركيتس ان. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على القرارات المتعلقة باتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة، حيث أن لديها مصلحة في هذه الاتفاقيات ولديها ممثلين في مجلس إدارة البنك الأول.

على الرغم من أن جميع مساهمي البنك الأول يحق لهم حضور الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج والتصويت على قراراتها (مع مراعاة أي قيود قد تكون مفروضة بسبب وجود تعارض في المصالح أو أي قيود أخرى بموجب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية)، فإنه يجب على مساهمي البنك الأول المقيمين خارج المملكة العربية السعودية الأخذ في الاعتبار بأن هذا المستند لم يتم تقديمه أو تسجيله لدى أي هيئة تنظيمية خارج المملكة العربية السعودية. وعليه، في حال كان أي من مساهمي البنك الأول مقيم في أي دولة تتطلب أنظمتها أن يقوم بنك ساب بأي خطوات حتى يتمكن المساهم من التصويت على قرارات الاندماج بشكل نظامي، فإنه يجب على المساهم المعني عدم المشاركة في التصويت على القرارات المقترحة في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. وفي حال قام المساهم المعني بالتصويت على قرارات الاندماج بالرغم من ذلك، فإنه يحق لبنك ساب بعد الاتفاق مع البنك الأول عدم الاستمرار في صفقة الاندماج إلا في حال أن صفقة الاندماج قد تم الموافقة عليها من قبل الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأول دون احتساب الأصوات الخاصة بالمساهم المعني.

وللتوضيح، فإنه في حال وافقت النسبة المطلوبة - وهي ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل - من مساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج وتحقق جميع شروط الاندماج الأخرى، فإن جميع مساهمي البنك الأول (بما في ذلك المساهمين الذين صوتوا بالرفض أو لم يشاركوا في التصويت) لن يصبحوا مالكيين لأي أسهم في البنك الأول (حيث أن البنك الأول سينقضي) وسيحصلون في المقابل على أسهم العوض في البنك الدامج وفقاً لشروط وأحكام الاندماج وذلك عند إتمام صفقة الاندماج.

## ٢-٥-٣ فترة اعتراض الدائنين

بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية، سيقوم بنك ساب والبنك الأول بنشر قرارات الجمعية العامة غير العادية. وسيشير الإعلان إلى حق أي دائن للبنك الأول في الاعتراض على صفقة الاندماج من خلال إرسال خطاب مسجل إلى المركز الرئيسي للبنك الأول وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر نتائج الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج.

وبموجب نظام الشركات، يكون قرار الاندماج نافذاً بعد انقضاء ثلاثين يوماً من الإعلان عنه وذلك في حال عدم وجود أي اعتراض قائم من أي من دائني البنك الأول على صفقة الاندماج. وفي حال تقدم أي من الدائنين باعتراضهم خلال المدة المشار إليها فسيتم إيقاف الاندماج إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو إلى أن يقوم البنك الأول بالوفاء بالدائن إن كان حالاً، أو قيام البنك الأول أو بنك ساب بتقديم ضمان كاف للوفاء به إن كان آجلاً.

وبموجب اتفاقية الاندماج، فقد اتفق البنكان على أنه في حال تقدم أي من الدائنين باعتراضهم خلال فترة الاعتراض الدائنين فسيتم إيقاف الاندماج إلى أن:

- يتنازل الدائن عن معارضته، أو
- يقوم البنك الأول بدفع مستحقات الدائنين المعترضين إذا كان الدين حالاً قبل تاريخ انتهاء فترة الاعتراض الدائنين أو أن يقوم البنك الأول أو بنك ساب بتقديم ضمان كاف للوفاء بالدائن في حال كان الدين سيحل بعد انتهاء فترة الاعتراض الدائنين، على أن يكون الضمان مشروطاً بإتمام الاندماج، أو
- تقوم المحكمة المختصة برفض طلب الدائن بإيقاف الاندماج.

وسيقوم البنك الأول بعد انقضاء فترة اعتراض الدائنين بالإعلان على موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن نتائج تلك الفترة وذلك على النحو الآتي:

- أ- أنه لم يتم استلام أي اعتراضات خلال تلك الفترة، أو أنه تم استلام اعتراضات ولكنها سحبت أو تمت تسويتها أو أن المحكمة المختصة رفضت طلب الدائن بإيقاف الاندماج، أو
- ب- توضيح تفاصيل الاعتراضات المستلمة والتي لم تتم تسويتها بعد وما زالت قائمة وفق ما يتم الاتفاق عليه مع بنك ساب في ذلك الحين. وفي هذه الحالة، سيقوم البنك الأول كذلك بعد الانتهاء من تسوية جميع الاعتراضات المستلمة بالإعلان عن ذلك على موقع تداول.

## ٢-٥-٤ إتمام صفقة الاندماج

بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو التاريخ الذي تتم فيه تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً)، سيكون قرار الاندماج نافذاً وستنتقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب وسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسينقضي وستلغى جميع أسهمه، وسيقوم بنك ساب نتيجة لصفقة الاندماج بإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول المقيدين في سجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج. وسيقوم بنك ساب بالإعلان عن نفاذ قرار الاندماج في حينه.

## ٢-٦ الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج

تتطوي صفقة الاندماج على وجود أطراف ذات علاقة، حيث أن شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين، كما أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب.

استثناءً من المادتين ٣(س) و٤٨ من لائحة الاندماج والاستحواذ، يحق للمساهمين الذين يملكون أسهم في بنك ساب والبنك الأول والذين لهم ممثلين في مجلسي إدارة البنكين أو أحدهما، التصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة لإحدى البنكين مع مراعاة القيود الخاصة بعدم تصويت ممثليهم في اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان. ولذلك، فإن المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة وهم شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سيكون لهم الحق في التصويت في الجمعية العامة لإحدى البنكين. وعليه فإنهم لن يخضعوا للقيود المشار إليها في إعلان بنك ساب بخصوص توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول والمنشور على موقع تداول بتاريخ ٢٤/١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٠/١٠/٢٠١٨م).

كما يوجد عدد من أعضاء مجلسي إدارة بنك ساب والبنك الأول مصلحة في صفقة الاندماج. وقد قام كل من الأستاذ/خالد سليمان العليان (بصفته ممثل لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب) والأستاذ/سعد عبدالمحسن الفضلي (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة بنك ساب وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة بنك ساب الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج. كما قامت السيدة/ لبنى سليمان العليان (بصفتها ممثلة لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة البنك الأول) وقام الأستاذ/سليمان بن عبد الله القاضي (حيث أنه عضو مجلس إدارة في البنك الأول ويملك أسهم في بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة البنك الأول وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة البنك الأول الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج.

ووفقاً لمتطلبات الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، فإنه لا يحق للمساهم الذي يملك أسهم في بنك ساب والبنك الأول التصويت على صفقة الاندماج إلا في إحدى الشركتين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يحق لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على القرار المتعلق بتعديل اتفاقية الخدمات الفنية، حيث أن هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (وهي شركة تابعة لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) لديها مصلحة في اتفاقية الخدمات الفنية ولديها ممثلين في مجلس إدارة بنك ساب.

كما أنه لن يحق لشركة نات ويست ماركتس ان. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على القرارات المتعلقة باتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة، حيث أن لديها مصلحة في هذه الاتفاقيات ولديها ممثلين في مجلس إدارة البنك الأول.

ويوضح الجدول أدناه تفاصيل ملكية الأطراف ذوي العلاقة والأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج وذلك بتاريخ ١٤٤٠/٨/٥ هـ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠ م:

الاسم	طبيعة المصلحة	الملكية المباشرة في بنك ساب		الملكية المباشرة في البنك الأول	
		النسبة (%)	عدد الأسهم	النسبة (%)	عدد الأسهم
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين	١٦,٩٥	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	٢١,٧٣	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب	٩,٧٤	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	١٠,٥١	١٢٠,١١٦,٩١٦
خالد سليمان العليان	يمثل شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب ولديه ملكية غير مباشرة في البنك الأول من خلال ملكيته في شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	٠,٠٠٥	٧,٥٠٠	-	-
سعد عبدالمحسن الفضلي	يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب	-	-	-	-
لبنى سليمان العليان	تمثل شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة البنك الأول ولديها ملكية غير مباشرة في بنك ساب من خلال ملكيتها في شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	-	-	٠,٠٠٥٣٢٨٧	٦٠,٩١٢
سليمان بن عبد الله القاضي	عضو مجلس إدارة في البنك الأول ويملك أسهم في بنك ساب	٠,٠٠٧٧٢	١١٦,٥٨٠	٠,٠٠١٦٥٤٣	١٨,٩١٠

\*المصدر: بنك ساب والبنك الأول.

### ٣- حصص الملكية والتعاملات:

- ١- لا يمتلك بنك ساب أي أسهم في البنك الأول.  
٢- يوضح الجدول أدناه حصص الملكية لأعضاء مجلس إدارة ساب وحجم أي حصة سيطرة لهم في بنك ساب أو البنك الأول وذلك بتاريخ ١٤٤٠/٨/٥ هـ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠ م:

الاسم	الجنسية	العمر	المناصب	صفة العضوية	الجهة التي يمثلها	تاريخ التعيين	ملكيته في بنك ساب				صافي
							مباشر	النسبة	المجموع	المباشرة*	
خالد سليمان العليان	سعودي	٧٥	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	١ يناير ٢٠١٧	٧,٥٠٠	١٦,٩٦٪	٢٥٤,٣٦٠,٠٨٢	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	٧,٥٠٠
خالد عبدالله الملحم	سعودي	٦١	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	لا يوجد	١ يناير ٢٠١٧	٥٢,١١٩	٠,٠٣٥٪	٥٢,١١٩	-	٥٢,١١٩
محمد عمران العمران	سعودي	٥٣	عضو مجلس إدارة	مستقل	لا يوجد	١ يناير ٢٠١٧	٦٠,٥٤٠	٣,٤٧٪	٥٢,٠٦٠,٥٤٠	٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٥٤٠
سليمان عبدالقادر المهديب	سعودي	٦٥	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	لا يوجد	١ يناير ٢٠١٧	٧٥,١٢٩,٧٧٨	٥٠,٠١٪	٧٥,١٣٧,٣٧٨	٧٥,١٢٩,٧٧٨	٧٥,٥٠٠
سعد عبدالمحسن الفضلي	سعودي	٤٦	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١ يناير ٢٠١٧	-	-	-	**	-
سمير عساف	فرنسي	٥٨	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة هونج كونج وشونغهاي المصرفية القابضة بي. في.	١ يناير ٢٠١٧	-	-	-	***	-
							٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣		٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣
							١٥٠,٣٣٦		١٥٠,٣٣٦	١٥٠,٣٣٦	١٥٠,٣٣٦
							١٣١,٢٠١,٩٨٦		١٣١,٢٠١,٩٨٦	١٣١,٢٠١,٩٨٦	١٣١,٢٠١,٩٨٦
							٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣		٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣

ملكيته في البنك الأول		ملكيته في بنك ساب			تاريخ التعيين		الجهة التي يمثلها		صفة العضوية		العمر		الجنسية		الاسم	
النسبة	المجموع	المصلحة غير المباشرة *	مباشر	النسبة	المجموع	المصلحة غير المباشرة *	مباشر	المصلحة غير المباشرة *	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر
-	-	-	-	-	-	***-	-	شركة هونج كونج وشونغهاي المصرفية القابضة بي، في.	تفنيدي	عضو مجلس إدارة	٦٣	بريطاني	ديفيد ديو			
-	-	-	-	-	-	***-	-	شركة هونج كونج وشونغهاي المصرفية القابضة بي، في.	غير تفنيدي	عضو مجلس إدارة	٤٤	فرنسي	جورج الخضري			
-	-	-	-	-	-	***-	-	شركة هونج كونج وشونغهاي المصرفية القابضة بي، في.	غير تفنيدي	عضو مجلس إدارة	٥١	بريطاني	ستيفن موس			
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

\*المصدر: بنك ساب والبنك الأول.

\*\*تشمل المصلحة الغير مباشرة الأسهم المملوكة لعضو مجلس الإدارة بشكل غير مباشر من خلال ملكيته في شركات أخرى بالإضافة إلى الأسهم المملوكة للأطراف التابعة:

- أقرباء عضو مجلس الإدارة.
- الشركات التي يسيطر عليها عضو مجلس الإدارة.
- أي شخص يتصرف بالاتفاق مع عضو مجلس الإدارة.
- \*\*يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب والتي تملك ما نسبته ٧٤٪ من رأس مال بنك ساب.
- \*\*\* يمثل شركة هونج كونج وشونغهاي المصرفية القابضة بي، في. في مجلس إدارة بنك ساب والتي تملك ما نسبته ٤٠٪ من رأس مال بنك ساب.

٢- لم يتداول أعضاء مجلس إدارة بنك ساب في أي من أسهمهم في بنك ساب أو البنك الأول والموضحة في الجدول أعلاه (بحسب الحال) خلال الاثني عشر شهراً السابقة لنشر هذا المستند.

٤- لا يوجد هناك أسهم في بنك ساب أو البنك الأول يملكها أو يتحكم بها شخص يتصرف بالاتفاق مع بنك ساب.

٥- قام بنك ساب بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٨م بشراء (٤٥١,١٥٦) سهم من أسهمه من السوق بقيمة تبلغ (١٤,٠٣٠,٠٧٧) ريال سعودي وذلك لغرض منحها لموظفيه ضمن برنامج حوافز الموظفين الخاص بالبنك.

كما قام بنك ساب بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٨م باسترداد صكوكه المصدره بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م بقيمتها الاسمية والبالغة (١,٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.

وباستثناء ما تمت الإشارة إليه أعلاه، لم يتم بنك ساب باسترداد أو شراء أي أوراق مالية خاصة به خلال الاثني عشر شهراً السابقة لفترة العرض وحتى اليوم السابق لنشر هذا المستند.

## ٤- الترتيبات والشروط الخاصة

لا يوجد أي اتفاق أو ترتيب أو تفاهم (بما في ذلك أي ترتيب تعويض) بين بنك ساب (أو أي شخص يتصرف بالاتفاق معه) وأي من أعضاء مجلس إدارة البنك الأول أو مساهميه الحاليين أو أي شخص كان عضواً في مجلس إدارة البنك الأول أو مساهميه فيه خلال الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ نشر هذا المستند.

## ٥- تأكيد الكفاية النقدية

سيتم سداد كامل قيمة العرض من خلال إصدار أسهم العوض لصالح مساهمي البنك الأول. وبالتالي لن يتم سداد قيمة العرض أو أي جزء منه بشكل نقدي (ولمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على قسم (٢-١) "تقييم البنك الأول") من هذا المستند.

## ٦- الملاك النهائيين لأسهم البنك الأول والمساهمين المسيطرين في بنك ساب والبنك الدامج

يتمثل المساهمين الكبار حالياً في بنك ساب في شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٤٠٪)، وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٦,٩٥٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٧٤٪) وشركة عبدالقادر المهيدب وأولاده (بنسبة ملكية تبلغ ٥٪). ويتمثل كبار المساهمين في البنك الأول في شركة نات ويست ماركتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٤٠٪)، وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ٢١,٧٣٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٥١٪).

وعند إتمام صفقة الاندماج، سيكون كبار المساهمين في البنك الدامج كل من شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٢٩,٢٪) وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٨,٢٪) وشركة نات ويست ماركتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٨٪) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٩٪). وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. تعتزم بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوريبيهير فاينانشل انستلينجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية. ولا يملك أي من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. شركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوريبيهير فاينانشل انستلينجن حالياً أي ملكية مباشرة في بنك ساب أو البنك الأول.

ولن يكون في البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج مساهمين مسيطرين (ممن يمتلكون أو يتحكمون ب ٣٠٪ من البنك الدامج أو قادرين على التحكم بقراراته).

## ٧- المعلومات المالية

### ٧-١ سعر الإغلاق لأسهم بنك ساب

يحتوي الجدول أدناه على سعر الإغلاق لسعر سهم ساب لليوم الأول من كل شهر من الأشهر الستة السابقة بشكل مباشر لتاريخ نشر مستند العرض، ولليوم الأخير السابق لبدء فترة العرض ولآخر يوم متاح قبل نشر مستند العرض

التاريخ	سعر الإغلاق
٠١-نوفمبر-١٨	٣٣,٠٥
٠٢-ديسمبر-١٨	٣٣,١٠
٠١-يناير-١٩	٣٢,٦٥
٠٢-فبراير-١٩	٣٦,١٥
٠٢-مارس-١٩	٣٦,٧٥
٠١-أبريل-١٩	٣٩,٤٥
اليوم الأخير قبل بداية فترة العرض	
١٠ - مارس - ٢٠١٩م	٣٥,٥٥
آخر تاريخ متاح قبل نشر هذا المستند	
٢٤ - أبريل - ٢٠١٩م	٣٩,٩٠

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول).

## ٢-٧ سعر الإغلاق لأسهم البنك الأول

يحتوي الجدول أدناه على سعر الإغلاق لسعر سهم ساب لليوم الأول من كل شهر من الأشهر الستة السابقة بشكل مباشر لتاريخ نشر مستند العرض، ولليوم الأخير السابق لبدء فترة العرض ولأخر يوم متاح قبل نشر مستند العرض

التاريخ	سعر الإغلاق
٠١-نوفمبر-١٨	١٤,٩٦
٠٢-ديسمبر-١٨	١٤,٨٢
٠١-يناير-١٩	١٥,٠٠
٠٢-فبراير-١٩	١٦,٢٤
٠٢-مارس-١٩	١٦,٦٤
٠١-أبريل-١٩	١٧,٦٤
اليوم الأخير قبل بداية فترة العرض	
١٠ - مارس - ٢٠١٩م	١٦,٣٨
آخر تاريخ متاح قبل نشر هذا المستند	
٢٤ - أبريل - ٢٠١٩م	١٨,٤٤

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول).

## ٣-٧ التوزيعات وسياسة الأرباح

قام بنك ساب بالإعلان على موقع تداول بتاريخ ٢٠/٤/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٧/١٢/٢٠١٨م) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية لمساهميته عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م. ويبلغ إجمالي المبلغ الموزع (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بواقع (١) ريال للسهم الواحد (بعد خصم الزكاة). بنسبة توزيع تبلغ (١٠٪) من القيمة الاسمية للسهم. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٥/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١/٤/٢٠١٩م) على توصية مجلس الإدارة المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب أحكام اتفاقية الاندماج، فقد التزم البنك الأول بعدم توزيع أرباح لعام ٢٠١٨م. وقد قام البنك الأول بتاريخ ٢٤/١/١٤٤٠هـ (الموافق ٤/١٠/٢٠١٨م) بالإعلان على موقع تداول عن صدور توصية مجلس إدارة البنك الأول بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨م بالتزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة العادية للبنك الأول بتاريخ ٨/١٢/١٤٤٠هـ (الموافق ١٧/٤/٢٠١٩م) على توصية مجلس الإدارة المشار إليها.

ويوضح الجدول أدناه تفاصيل توزيعات الأرباح لبنك ساب للسنوات المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م:

	٢٠١٨			٢٠١٧			٢٠١٦		
	إجمالي	سنوية	نصف سنوية	إجمالي	سنوية	نصف سنوية	إجمالي	سنوية	نصف سنوية
مبلغ الأرباح الموزعة لكل سهم للسنة المالية (بالريال السعودي) بعد خصم الزكاة	١,٩٦	١,٠٠	٠,٩٦	١,٤٢	٠,٧١	٠,٧١	٠,٧٠	٠,٣٥	٠,٣٥
نسبة الزيادة في التوزيعات (%)	٣٨,٠٣٪	-	-	١٠٢,٩٪	-	-	(٦,٦٧٪)	-	-
تاريخ الاستحقاق	-	١ أبريل ٢٠١٩م	٢ أغسطس ٢٠١٨م	-	٢٨ مارس ٢٠١٨م	٣ أغسطس ٢٠١٧م	-	٢٥ أبريل ٢٠١٧م	١٨ أغسطس ٢٠١٦م
سعر السهم في تاريخ الاستحقاق	-	٣٩,٥	٣٣,٩	-	٣١,٩	٢٥,٩	-	٢٢	١٨,٥
نسبة الأرباح الموزعة (الأرباح الموزعة لكل سهم / سعر السهم في تاريخ الاستحقاق بعد خصم الزكاة)	٤,٩٦٪	٢,٥٣٪	٢,٨٣٪	٤,٤٥٪	٢,٢٣٪	٢,٧٤٪	٣,١٨٪	١,٥٩٪	١,٨٩٪

\*المصدر: بنك ساب.

من المتوقع أن يقوم البنك الدامج بتوزيع أرباح بشكل نصف سنوي بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيكون لمالكي أسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة بعد تاريخ إتمام صفقة الاندماج. وتحمل كل الأسهم قيمة اسمية متساوية بقيمة (١٠) عشرة ريالات سعودية مدفوعة بالكامل لكل سهم. وتكون كلها أسهماً عادية ومتساوية فيما تخوله أو ترتبه من حقوق والتزامات من كافة النواحي. وسيؤدي إصدار أسهم العوض إلى زيادة رأس مال البنك المدفوع من خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى عشرين مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف

وماثنتين وعشرين (٢٠٠٥٧.٩٤٥.٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة لبنك ساب من (١.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم إلى (٢.٠٥٤.٧٩٤.٥٢٢) سهم. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٣٪ من رأس مال البنك الدامج، وسيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدامج. من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى ارتفاع في ربحية السهم لمساهمي بنك ساب والبنك الأول نتيجة للانخفاض المتوقع في التكاليف السنوية للبنك الدامج بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ مقارنة بتكاليف السنة المالية ٢٠١٧م للبنكين مجتمعين، ومن المتوقع تحقيق هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات من إتمام صفقة الاندماج. ويجب عدم اعتبار هذه الإفادة على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب في الفترات المالية السابقة (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١) "عوامل المخاطرة") من هذا المستند).

### ٧-٣-١ سياسة توزيع الأرباح الحالية لبنك ساب

توزع أرباح الشركة السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات الإشرافية على النحو التالي:-

- أ- بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ب- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخضم الزكاة المدفوعة عن المساهمين السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن المساهمين غير السعوديين من نصيبهم في صافي الربح.
- ج- يرحل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة، كما ذكر في الفقرة (١) أعلاه للاحتياطي القانوني إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
- د- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني والضريبة مبلغ لا يقل عن ٥٪ من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين على أن يتم توزيعه بنسبة ما يملكه كل مساهم طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
- هـ- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (١)، (٢)، (٣) - السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.
- و- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح (بعد خصم الزكاة والضريبة) ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخضع مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن، ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع. وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للإستحقاق. وللشركة أن تحبس حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في أداء ما في ذمته من ديون والالتزامات للشركة.

### ٧-٣-١-١ التعديلات المقترحة على سياسة توزيع الأرباح

تمثل التعديلات الواردة أدناه التعديلات المقترحة على سياسة توزيع الأرباح لبنك ساب والتي سيتم عرضها على مساهمي بنك ساب في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج للتصويت عليها. وقد تم الحصول على عدم ممانعة وزارة التجارة والاستثمار على هذه التعديلات بتاريخ ١٦/٦/١٤٤٠هـ.

توزع أرباح الشركة السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات الإشرافية على النحو التالي:-

- ١- بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٢- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخضم الزكاة المدفوعة عن المساهمين السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن المساهمين غير السعوديين من نصيبهم في صافي الربح.
- ٣- يرحل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الأرباح الصافية للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
- ٤- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الإحتياطي النظامي والضريبة مبلغ لا يقل عن ٥.٠٪ من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين على أن يتم توزيعه بنسبة ما يملكه كل مساهم، بعد خصم مبالغ الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين وفقاً للفقرة (٢) أعلاه طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
- ٥- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (٢) و(٣) - السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.
- ٦- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي القانوني



والإحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الإحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

٧- يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن، ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع. وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للإستحقاق. وللشركة أن تحبس حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في أداء ما في ذمته من ديون وإلتزامات للشركة.

## ٨- تمويل صفقة الاندماج

سيتم سداد كامل قيمة صفقة الاندماج من خلال إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول. وعليه، لن يتم الحصول على أي قروض أو تمويلات لإتمام صفقة الاندماج.

## ٩- أثر انتهاء العرض

ينتهي العرض المقدم من بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول لغرض صفقة الاندماج في حال تم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لأحكامها قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول والخاصة بصفقة الاندماج. وفي حال حدوث ذلك، فلن يكون لمساهمي البنك الأول الحق في قبول العرض ولا يجوز إلزام بنك ساب ومساهميه بأي قبول سابق متعلق بالعرض (ولمزيد من التفاصيل حول أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج، يرجى الاطلاع على قسم (٢-٣-٢) ("اتفاقية الاندماج") من هذا المستند).

## ١٠- الوضع الزكوي

قام بنك ساب بتاريخ ١٣/٠٤/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠/١٢/٢٠١٨ م) بالإعلان على موقع تداول على أنه تم الاتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية المتعلقة بالسنوات المالية السابقة وحتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيقوم بنك ساب بدفع مبلغ (١٠٠٦٩٠٠٦٢٨،٠٦٢٨،٠٦٢٨،٠٦٢٨) ريال سعودي ("مبلغ التسوية الزكوية لبنك ساب"). ومن المتوقع أن يقوم بنك ساب بدفع مبلغ التسوية الزكوية لبنك ساب من نصيب المساهمين السعوديين من صافي الأرباح، وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة ووفقاً لأحكام النظام الأساس لبنك ساب. ولهذه الأغراض، فإن الإشارة إلى "المساهمين السعوديين" تشمل المساهمين السعوديين وغير السعوديين الذين تستحق عليهم الزكاة وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة. وسيقوم بنك ساب بالإعلان على موقع تداول عن الآلية المتبعة لخصم مبلغ التسوية الزكوية لبنك ساب بما في ذلك المدة المتوقعة لذلك، وذلك عند تحديد التفاصيل النهائية لآلية الخصم.

كما قام البنك الأول بتاريخ ١٣/٠٤/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠/١٢/٢٠١٨ م) بالإعلان على موقع تداول عن توصله إلى اتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية مطالبات الزكاة المتعلقة بالسنوات المالية السابقة حتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيدفع البنك الأول مبلغ (٤٧٥٠٠٩٠٨،٤٧٥،٤٧٥،٤٧٥) ريال سعودي ("مبلغ التسوية الزكوية للبنك الأول"). ونظراً لأن مجلس إدارة البنك الأول قرر عدم توزيع أي أرباح للسنة المالية ٢٠١٨م التزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج، فإن البنك الأول لم يتم خصم المستحقات الزكوية للعام ٢٠١٨م وبالباقي حوالي (٥٨٠٢٩٨٠٧٩٨،٧٩٨،٧٩٨) ريال سعودي من الأرباح المستحقة لمساهمي البنك الأول.

وبعد إتمام صفقة الاندماج، ستتنتقل التزامات البنك الأول المرتبطة بمبلغ التسوية الزكوية للبنك الأول والمستحقات الزكوية لعام ٢٠١٨م والبالغ مجموعهما (٤٢٢٠٧٧٤٠٧٠٦،٧٧٤،٧٧٤،٧٧٤) ريال سعودي إلى البنك الدامج. وعليه، سيبلغ إجمالي مبلغ المستحقات الزكوية على البنك الدامج للسنوات السابقة مبلغاً قدره (٤٢٥٠٨٤٤٠٨٤٤،٤٢٥،٤٢٥،٤٢٥) ريال سعودي، وسيخصم هذا المبلغ من الأرباح المستحقة للمساهمين السعوديين في البنك الدامج وذلك وفقاً للآلية التي سيقوم بنك ساب بالإعلان عنها لاحقاً (ولمزيد من المعلومات المتعلقة بمخاطر المنازعات الزكوية، يرجى مراجعة قسم ١-١٣ (المخاطر المرتبطة بالمنازعات الزكوية) من هذا المستند).

## ١١- وصف بنك ساب

### ١١-١ نظرة عامة:

تأسس البنك السعودي البريطاني ("ساب") أو ("البنك") باعتباره شركة سعودية مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤) وتاريخ ١٢ صفر ١٣٩٨هـ، الموافق ٢١ يناير ١٩٧٨م. ويبلغ رأس مال البنك ١٥ مليار ريال سعودي مقسم إلى ١,٥ مليار سهم بقيمة اسمية وقدرها ١٠ ريال سعودي لكل سهم.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات عبر إدارته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل هيئة شرعية مستقلة وتحت إشرافها. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل، والتمويلات الائتمانية للشركات، والقروض الشخصية والسكنية، وحلول تمويل الذمم. يقيم البنك شراكة استراتيجية مع مجموعة اتش اس بي سي، وهي إحدى أكبر المجموعات المصرفية وأكثرها انتشاراً في العالم. وتمنح هذه العلاقة الاستراتيجية ساب ميزة تنافسية تمكنه من الوصول إلى أفضل عروض الخدمات في السوق على المستويين المحلي والعالمي لتقديمها لعملائه، حيث تمتلك مجموعة اتش اس بي سي ٤٠٪ من رأس مال بنك ساب. وتتركز أنشطة البنك في القطاعات الرئيسية التالية، وهي على النحو التالي:

## ١-١-١١ الخدمات المصرفية للشركات:

يعتبر ساب من حيث الإيرادات التشغيلية والميزانية العمومية أحد أكبر البنوك التجارية في المملكة، حيث يخدم عملاء الخدمات المصرفية للشركات من خلال فرق متخصصة في إدارة العلاقات يكون مقرها في المراكز التجارية الرئيسية في المملكة. تقوم تلك الفرع من خلال إقامة علاقة وثيقة على المدى البعيد مع عملائها بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية لكل عميل لتقديم حلول مصممة من مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية للشركات. ويمكن لمدرء العلاقات بهدف خدمة عملائها، الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الخزينة والسيولة وإدارة النقد وتمويل التجارية والذمم المدينة والاستثمارات المصرفية والتأمين. وبالإضافة إلى هذه المجموعة الشاملة من المنتجات والخدمات المحلية، ويتيح بنك ساب لعملائه الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية العالمية من خلال شراكته مع مجموعة اتش اس بي سي، وتنقسم الخدمات المصرفية للشركات إلى قسمين: قسم الخدمات المصرفية العالمية وقسم الخدمات المصرفية التجارية.

إن قسم الخدمات المصرفية العالمية، من خلال فرق متخصصة في إدارة العلاقات، يعمل على تلبية احتياجات كبرى الشركات السعودية والتي تدار عالمياً من قبل ساب وأيضاً علاقات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة والتي تقع مقرها الرئيسية في الخارج، والعملاء الحكوميين كالوزارات والوكالات الحكومية والإدارات، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ومن خلال العلاقات القوية مع مجموعة اتش اس بي سي وشركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة، يقوم قسم الخدمات المصرفية العالمية بتقديم حلول مصممة طبقاً لاحتياجات عملائها محلياً وعالمياً. ومن خلال مجموعة خبراتها ومواردها، تمكن قسم الخدمات المصرفية العالمية من دعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة ومساندة الشركات السعودية في تنفيذ برامجها التوسعية الدولية والاستفادة من السيولة من خلال المؤسسات المالية غير السعودية بطريقة التمويل عبر وكالة أئتمان الصادرات، أو السندات العالمية والصكوك.

ويخصص قسم الخدمات المصرفية التجارية بخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة سواء المحلية أو العالمية في المملكة العربية السعودية. ويحافظ قسم الخدمات المصرفية التجارية على التزامه بدعم مراكز الأعمال الصغيرة في المملكة والمشاركة في برنامج كفاءة، وهو برنامج ضمانات حكومي يشجع البنوك على إقراض الأعمال الصغيرة.

توفر الخدمات المصرفية للشركات منتجات وهما منتج السيولة العالمية وإدارة النقد، ومنتج التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة، ويواصل ساب احتفاظه بمركز رائد على مستوى عروض هذين المنتجين اللذين يعتبران في صلب أنشطة عملاء الخزينة من الشركات.

ويمنح منتج السيولة العالمية وإدارة النقد مجموعة واسعة من حلول الأعمال الرقمية والالكترونية للعملاء من أجل استيفاء احتياجات معاملات الدفع والذمم المدينة وإدارة السيولة لهم. كما يقدم منتج التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة مجموعة شاملة من المنتجات التجارية الأساسية (خدمات الاستيراد والتصدير والضمانات) وحلول منظمة مثل حلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد. كما يقدم أساليب تمويل فعّالة وكاملة (سواء تقليدية أو إسلامية) للعملاء لدعم التجارة وتحسين رأس المال العامل مع تقليل مخاطر السوق.

## ٢-١-١١ الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات

تقدم الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات مختلف الخدمات والمنتجات البنكية لعملائها من الأفراد والمصرفية الخاصة. ويشمل ذلك الودائع والحسابات الجارية والادخارية. وتمويل المنازل، والتمويل الفردي وبطاقات الائتمان حيث يحتل البنك مركزاً رائداً في السوق على هذا الصعيد في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات طيفاً واسعاً من الحلول الرقمية للعملاء بما يمكنهم من الوصول لحساباتهم في أي وقت ومن أي مكان إضافة لإمكانية التعامل مع شبكة الفروع التقليدية.

تنتشر شبكة فروع البنك على نطاق المملكة، حيث بلغ عدد الفروع ما يقارب ٩٥ فرعاً، وهذه الفروع مصنفة بحيث تقدم خدمة وتجربة بيع متوازنة تعكس البيئة المحلية وتفي بتوقعات واحتياجات العملاء.

تم تقسيم قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الشخصية إلى شريحة البريميير وشريحة الأذفانس وشريحة عموم العملاء. وكل منها يتميز بطريقة ونوع الخدمة المقدمة للعميل، حيث تتم خدمة عملاء البريميير والأذفانس من قبل مسؤولي علاقات متفرغين يمكنهم تقديم حلول الإدارة المالية للعملاء الأفراد. ويبرز تركيز ساب في الوقت الحاضر على الأفراد من ذوي الملاة المالية العالية من خلال عدد من مراكز البريميير التي تم إنشائها في المملكة. وهذه المراكز الحصرية تقدم للعملاء خدمات ومنتجات مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة. وتلبي احتياجاتهم العالمية من خلال شبكة فروع مجموعة اتش اس بي سي.

## ٣-١-١١ الخزينة

تتولى إدارة الخزينة وظيفتين أساسيتين في ساب، حيث تقدم الخزينة بصفة رئيسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء المؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة مدخلاً للأسواق العالمية وحلول العملات الأجنبية والمشتقات، إلى جانب ما تقوم به في الوقت ذاته بإدارة مخاطر السيولة والأسواق بالبنك، بما في ذلك توظيف الفائض التجاري للبنك من خلال محفظتها الاستثمارية.

## ٢-١١ الخدمات والأنشطة أخرى

تشمل الأنشطة الأخرى لبنك ساب بشكل رئيسي الأنشطة الناتجة عن استثمارات البنك في شركة ساب تكافل وشركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة واستثمارات أخرى. وتعد شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة أحد البنوك الاستثمارية الرائدة في المملكة ويتصدر بثبات جداول التصنيف الرئيسية، مستفيداً من تميز بنك ساب في المملكة والقدرة الدولية لشركة اتش اس بي سي عالمياً.

## ٣-١١ الخدمات المصرفية الرقمية

يهدف بنك ساب إلى أن يصبح أفضل البنوك الرقمية في المملكة وذلك من خلال مواصلة الاستثمار في موارده الرقمية ويركز عليها من أجل تطوير بنية تقنية تتسم بالكفاءة والمرونة ومن أجل تطوير حلول تنافسية تركز على العملاء. حيث يمكن للبنك من خلال خدماته الرقمية أن يوسع قاعدة الاختيار لدى عملائه من خلال العديد من القنوات، وقد نجح البنك بالفعل في نقل عملاء البنك الحاليين تدريجياً إلى القنوات الرقمية، كما نجح في جذب عملاء جدد من خلال عروضه الرقمية. ويركز هذا النهج الذي يتبعه البنك على سرعة الابتكار والمرونة والشراكة والاستجابة لكل ما يستجد من تفضيلات للعملاء.

## ٤-١١ الإنجازات والجوائز

حصل بنك ساب على جوائز في عام ٢٠١٨ نظراً للتقدم الذي أحرزته في تحقيق استراتيجيته، وذلك بمنحه جوائز رفيعة في المجال المصرفي، من بينها:

- أفضل بنك للتمويل التجاري لعام ٢٠١٨ في المملكة العربية السعودية للسنة العاشرة على التوالي، من قبل مجلة غلوبال فاينانس.
- أفضل موفر لخدمات التمويل التجاري لعام ٢٠١٨ في المملكة العربية السعودية، من قبل مجلة يورو موني.
- أفضل بنك لإدارة النقد والخزينة لعام ٢٠١٨، من قبل مجلة غلوبال فاينانس.
- أفضل بنك خاص لعام ٢٠١٨، من قبل مجلة غلوبال فاينانس.

## ٥-١١ الشركات التي يملك فيها بنك ساب

اسم الشركة	الكيان القانوني	نسبة الملكية	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
شركة ساب العقارية المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	٩٩,٨%	المملكة العربية السعودية	تسجيل العقارات الخاصة بمعاملات برنامج الأمانة الاسلامي.
شركة عقارات العربية المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	٩٩%	المملكة العربية السعودية	تسجيل العقارات الخاصة بمعاملات برنامج الأمانة الاسلامي.
شركة وكالة ساب للتأمين	شركة ذات مسؤولية محدودة	٩٨%	المملكة العربية السعودية	مزاولة أعمال الوكالة في التأمين.
شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	شركة مساهمة مقفلة	٥٠,٩٩٤%	المملكة العربية السعودية	أنشطة الأوراق المالية
شركة ساب تكافل	شركة مساهمة مدرجة	٦٥%	المملكة العربية السعودية	أنشطة التأمين التعاوني.
الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	شركة مساهمة مقفلة	٢,٣٨%	المملكة العربية السعودية	تسجيل عقود الإيجار التمويلي
الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)	شركة ذات مسؤولية محدودة	١١%	المملكة العربية السعودية	تسجيل المعلومات الائتمانية الخاصة بالعملاء.
الشركة السعودية للخدمات المالية (المساندة (ساند)	شركة مساهمة مقفلة	٢٠%	المملكة العربية السعودية	نقل النقد، وتغذية ماكينات الصرف الآلي وتقديم الخدمات الإضافية المتعلقة بها.
شركة كيان لإجارة الأصول	شركة ذات مسؤولية محدودة	٥٠%	المملكة العربية السعودية	شركة ذات غرض خاص لحفظ وتسجيل الأصول لغرض تمويل مشروع شركة كيان.
شركة رايغ لإجارة الأصول المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	٥٠%	المملكة العربية السعودية	شركة ذات غرض خاص لحفظ وتسجيل الأصول لغرض تمويل مشروع شركة رايغ.
شركة ينيغ لإجارة الأصول المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	٥٠%	المملكة العربية السعودية	شركة ذات غرض خاص لحفظ وتسجيل الأصول لغرض تمويل مشروع ينساب.
شركة ساب للأسواق المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠%	جزر الكايمان	التعامل في المشتقات المالية واتفاقيات إعادة الشراء (REPO)

\* قام بنك ساب بالإعلان على موقع تداول بتاريخ ١٦/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢١/٤/٢٠١٩م) عن إبرامه بتاريخ ١٨/٤/٢٠١٩م اتفاقية بيع وشراء أسهم ملزمة مع شركة إتش إس بي سي آسيا هولدنغز بي. في. لغرض بيع عدد (١,٠٠٠,٠٠٠) سهم من الأسهم المملوكة له في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية لصالح شركة إتش إس بي سي آسيا هولدنغز بي. في. والتي تمثل ما نسبته (٢٪) من رأس مال شركة إتش إس بي سي العربية السعودية وذلك بقيمة إجمالية تبلغ (٢٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. ويخضع إتمام هذه الصفقة لعدد من الشروط التعاقدية والتي تشمل الحصول على موافقة المساهمين وموافقة الجهات التنظيمية ذات العلاقة، بما في ذلك موافقة هيئة السوق المالية.

## ٦-١١ التعديلات في النظام الأساسي لبنك ساب

يعتزم بنك ساب إجراء عدد من التعديلات على نظامه الأساسي والتي تتمثل في تعديلات عامة وتعديلات أخرى مرتبطة بصفقة الاندماج. وستسري التعديلات العامة بأثر فوري بعد الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب. أما التعديلات المرتبطة بصفقة الاندماج، فستسري هذه التعديلات عند إتمام صفقة الاندماج.

تم تضمين التعديلات العامة في المرفق رقم (١) من الملحق رقم (١) من هذا المستند. وتم تضمين التعديلات المرتبطة بصفقة الاندماج في المرفق رقم (٢) من الملحق رقم (١) من هذا المستند.

## ١٢ - الإعفاءات

تم الحصول على الإعفاءات الآتية من الهيئة:

- ١- استثناء البنك السعودي البريطاني من متطلبات الفقرة (هـ) من المادة (٣) (والمعلقة بمنع العارض أو الشركة المعروض عليها أو مستشاريهما خلال فترة العرض أو أثناء دراسته تقديم معلومات إلى بعض المساهمين دون إتاحتها لجميع المساهمين الآخرين) والفقرة (أ) من المادة ٣٥ (والمعلقة بالمساواة في توفير المعلومات للمساهمين) من لائحة الاندماج والاستحواذ عند قيامه بتزويد شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي.في. بمعلومات تتعلق بنتائج عمليات الفحص المالية والقانونية والتجارية النافية للجهة التي أجراها البنك السعودي البريطاني على البنك الأول ورأيه حولها بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالشروط الرئيسية للاندماج المحتمل بين البنك الأول والبنك السعودي البريطاني، على ألا يترتب على ذلك إخلالاً بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، لاسيما نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وأنظمة مؤسسة النقد، وعلى أن تسري كافة القيود المطبقة على الأشخاص المطلعين الواردة في لائحة سلوكيات السوق (الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ١١-١١-٢٠٠٤ الموافق ٤/١٠/٢٠٠٤ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٧-٢٠١٨ وتاريخ ١٨/١٠/٢٠١٨م) على شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي.في.
- ٢- استثناء البنك السعودي البريطاني والبنك الأول من متطلبات الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٤٠) من لائحة الاندماج والاستحواذ (والمعلقة بإتاحة المستندات للمعاينة) فيما يتعلق بـ (١) اتفاقية الإنهاء و (٢) اتفاقيات التسوية الجديدة و (٣) اتفاقية الحظر و (٤) التعهد الضريبي (بحسب التعريف الوارد لكل منها في هذا المستند وتعميم المساهمين وتعميم مجلس إدارة البنك الأول).
- ٣- استثناء المساهمين الذين يملكون أسهم في بنك ساب والبنك الأول والذين لهم ممثلين في مجلسي إدارة البنكين أو أحدهما من المادتين ٣(س) و ٤٨ من لائحة الاندماج والاستحواذ، بحيث يحق لهم التصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة لإحدى البنكين مع مراعاة القيود الخاصة بعدم تصويت ممثليهم في اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان. ولذلك، فإن المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة وهم شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سيكون لهم الحق في التصويت في الجمعية العامة لإحدى البنكين. وعليه، فإنهم لن يخضعوا للقيود المشار إليها في إعلان بنك ساب بخصوص توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول والمنشور على موقع تداول بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ٤/١٠/٢٠١٨م).

## ١٣ - المستندات المتاحة للمعاينة

سيقوم بنك ساب بتوفير نسخ من المستندات التالية للمعاينة في مقره الرئيسي خلال ساعات العمل الاعتيادية في أي يوم عمل من تاريخ نشر هذا المستند وحتى نهاية فترة العرض:

- ١- النظام الأساسي للبنك الأول وبنك ساب.
- ٢- القوائم المالية المراجعة للبنك الأول وبنك ساب للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.
- ٣- اتفاقية الاندماج.
- ٤- اتفاقية الخدمات الفنية واتفاقية الخدمات الفنية المعدلة.
- ٥- خطابات موافقات المستشارين على استخدام أسمائهم وشعاراتهم وإفاداتهم في هذا المستند.

## ملحق رقم (١)

### دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب

يسر مجلس إدارة بنك ساب ("الشركة") دعوة مساهمي البنك الكرام ("المساهمين") لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقده في تمام الساعة (٥٥) من مساء يوم ٥٥/٥٥/٥٥ هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق ٥٥/٥٥/٥٥ م في مقر الإدارة العامة للبنك الواقع في (٥٥) في مدينة الرياض وذلك للتصويت على جدول الأعمال التالي:

- ١- التصويت على التعديلات المقترحة على اتفاقية الخدمات الفنية المبرمة بين الشركة و شركة إتش أس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) المبرمة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧م (كما تم تعديلها من وقت لآخر)، وذلك بحسب ما هو موضح في تعميم المساهمين الصادر عن بنك ساب بتاريخ (٥٥).
- ٢- التصويت على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة وفقاً للصيغة الموضحة في المرفق رقم (١) من هذه الدعوة على أن تسري هذه التعديلات بأثر فوري.
- ٣- التصويت على دمج البنك الأول في الشركة وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م ٣ بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٤٣٧هـ (الموافق ١٠ / ١١ / ٢٠١٥ م) ("النظام")، من خلال إصدار ٥٨٥٣٥٣٩٦ سهم في الشركة مقابل كل سهم في البنك الأول ("صفقة الاندماج")، وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج بين الشركة والبنك الأول المبرمة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م ("اتفاقية الاندماج"). بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج:
  - أ- الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين الشركة والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م.
  - ب- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، على أن تسري هذه الزيادة عند نفاذ الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات واتفاقية الاندماج.
  - ج- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة وفقاً للصيغة الموضحة في المرفق رقم (٢) من هذه الدعوة، على أن تسري هذه التعديلات عند إتمام صفقة الاندماج.
  - د- تفويض مجلس إدارة الشركة، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع البنود الواردة أعلاه تعد من شروط صفقة الاندماج، ولمزيد من التفاصيل عن صفقة الاندماج وأحكامها وشروطها وجميع المسائل المتصلة بها بما في ذلك المخاطر ذات الصلة، فعلى المساهمين الرجوع إلى تعميم المساهمين الصادر عن بنك ساب بتاريخ (٥٥) وال متاح على الرابط (٥٥). ويؤكد مجلس إدارة بنك ساب على أهمية قراءة المساهمين لتعميم المساهمين بشكل مفصل قبل التصويت على أي من القرارات الواردة أعلاه.

رئيس مجلس الإدارة

١ قد يتم تضمين بنود أخرى في جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج. وعليه، فإن قائمة بنود جدول الأعمال النهائية ستكون وفق ما هو منصوص عليه في دعوة الجمعية والتي سيتم نشرها على موقع تداول.

## المرفق رقم (١)

### التعديلات العامة على النظام الأساسي للشركة

سيتم تعديل المادة ٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

اسم الشركة هو "البنك السعودي البريطاني" شركة مساهمة سعودية (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "الشركة").

سيتم تعديل الفقرة (ت) من المادة ٣ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

ت - تأسيس شركات بمفردها - ذات مسئولية محدودة أو مساهمة - وتملك الاسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو الاندماج معها أو الإشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسئولية المحدودة وذلك مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.

سيتم تعديل المادة ٥ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مدة الشركة (٩٩) تسعة وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة طبقاً للمادة (٦٥) من نظام الشركات، ويجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل إنتهاء المدة المذكورة بسنة واحدة على الأقل.

سيتم تعديل المادة ١٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يجوز للشركة وفقاً لنظام السوق المالية ومع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك أن تصدر أدوات دين وسندات متساوية القيمة أو صكوك تمويلية قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة سواء بعملة الريال السعودي أو غيرها.

كما يجوز للشركة - بقرار من الجمعية العامة غير العادية - أن تصدر أدوات دين أو صكوك تمويلية قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لنظام السوق المالية ومع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك. وذلك بعد صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية تحدد فيه الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يجوز أن يتم إصدارها مقابل تلك الأدوات أو الصكوك، سواء أصدرت تلك الأدوات أو الصكوك في الوقت نفسه أو من خلال سلسلة من الإصدارات أو من خلال برنامج أو أكثر لإصدار أدوات دين أو صكوك تمويلية.

ويصدر مجلس الإدارة - دون حاجة إلى موافقة جديدة من هذه الجمعية - أسهم جديدة مقابل تلك الأدوات أو الصكوك التي يطلب حاملوها تحويلها، فور انتهاء فترة طلب التحويل المحددة لحملة تلك الأدوات أو الصكوك. ويتخذ المجلس ما يلزم لتعديل نظام الشركة الأساس فيما يتعلق بعدد الأسهم المصدرة ورأس المال. ويجب على مجلس الإدارة شهر اكتمال إجراءات كل زيادة في رأس المال بالطريقة المحددة في النظام لشهر قرارات الجمعية العامة.

سيتم تعديل المادة ١٧ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ١٠ أعضاء، بحيث تعين الجمعية العامة العادية ٦ من الأعضاء وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي ("الأعضاء المنتخبين") لمدة ثلاث سنوات، ويتم تعيين ٤ من الأعضاء من قبل المساهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) ("الأعضاء المعينين")، وذلك بعد الحصول على عدم مانعة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل أي تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء المجلس لمدد أخرى.

وطالما بقيت شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) مالكة لنسبة أربعين بالمائة (٤٠٪) على الأقل من الأسهم يحق لها أن تعين الأعضاء المعينين الأربعة وأن تبدلهم جميعاً أو أي منهم. ويتم هذا التعيين أو التبدل بقرار يصدره مجلس إدارة شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)، ويتولى إبلاغه بكتاب يوجه إلى مجلس إدارة الشركة.

سيتم تعديل المادة ١٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١٧) أعلاه فيما يتعلق بحق شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) بتعيين الأعضاء المعينين، يحق لكل مساهم ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر لعضوية مجلس الإدارة، وذلك في حدود نسبة ملكيته في رأس المال.

سيتم تعديل المادة ١٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

للجمعية العامة العادية للشركة الحق في كل وقت بعزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، ودون إخلال بأي حقوق فلعضو المجلس المعزول الحق بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير مقبول أو في وقت غير مناسب. ولعضو مجلس الإدارة أن يستقيل، بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب، وإلا كان مسؤولاً تجاه الشركة عما يترتب على استقالته من أضرار.

تنتهي عضوية المجلس:

- بإنهاء مدتها.
- بإستقالة العضو.
- إذا أصبح غير صالح للعضوية وفقاً لأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية.
- بعزله بقرار من الجمعية العامة يصدر بأغلبية الثلثين إذا لم يكن العزل يطلب من مجلس الإدارة وبالأغلبية البسيطة إذا كان العزل بناء على طلب مجلس الإدارة.
- إذا أصبحت قواه العقلية غير سليمة.

- إذا حكم بإدانته في جريمة مخلة بالأمانة أو غش أو ماسة بالشرف.
- إذا حكم بإفلاسه أو أجرى ترتيبات أو صلحا مع دائنيه.

وإذا شغل مركز أحد الأعضاء أثناء دورة المجلس (باستثناء مركز أحد الأعضاء المعينين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)) وترتب على ذلك أن يهبط عدد أعضاء المجلس عن ستة، تدعى الجمعية العامة العادية خلال مدة أقصاها ستين يوماً لإختيار العدد اللازم من الأعضاء. وفي غير هذه الحالة كان للمجلس أن يعين - مؤقتاً - عضواً في المركز الشاغر ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية، مع مراعاة حكم المادة (١٧) ، وأن توافي الجهات التنظيمية بمتطلبات التعيين والإفصاح اللازمة، خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين، وأن يتم عرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية. في أول اجتماع لها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. وفيما يخص شغور مركز أحد أعضاء المجلس المعينين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) فعليها أن تعين خلفه على وجه السرعة.

#### سيتم تعديل المادة ٢٠ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك، ودون الإخلال بالسلطات المقررة للجمعية العامة يكون لمجلس الإدارة سلطات كاملة لإدارة أعمال الشركة والإشراف على شئونها بما يحقق أغراضها. ولمجلس الإدارة أن يشكل ويعين من بين أعضائه أو من الغير لجاناً فرعية منبثقة عن المجلس، ويحدد لكل منها الإختصاصات التي يراها مناسبة ويقر لوائح عملها وينسق المجلس فيما بين هذه اللجان من أجل تسهيل عملية البت في المسائل التي تعرض عليها.

وللمجلس في سبيل القيام بواجباته مباشرة كافة السلطات والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي يكون للشركة إجراؤها بموجب هذا النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو بغير ذلك، بشرط ألا يكون النظام الأساسي قد إستلزم صراحة إجراء هذه الأعمال بواسطة الجمعية العامة. ولمجلس الإدارة بصفة خاصة السلطة الكاملة في إبرام وتعديل وتجديد إتفاقيات الخدمات الفنية بين الشركة وشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي ال سي.

#### سيتم تعديل المادة ٢٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يعين المجلس وذلك بعد الحصول علي عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي من بين أعضاء رئيسا ونائباً للرئيس وعضواً منتدبا. ويكون رئيس المجلس سعودي الجنسية. ويتم إختيار العضو المنتدب من بين الأعضاء الذين تعينهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في). ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأي منصب تنفيذي في الشركة.

ويكون للرئيس حق دعوة المجلس إلى الإجتماع، ويرأس إجتماعات مجلس الإدارة وكذلك إجتماعات الجمعيات العامة ويمثل الرئيس الشركة أمام كافة الجهات المختصة وأمام القضاء وهيئات التحكيم والغير. وعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- المحاكم والجهات الأمنية:

المطالبة وإقامة الدعاوي/ المرافعة والمدافعة/ سماع الدعاوي والرد عليها/ الإقرار/ الإنكار/ الصلح/ التنازل/ الأبرار/ طلب اليمين ورده والامتناع عنه/ احضار الشهود والبيانات والطعن فيها/ الاجابة والجرح والتعديل/ الطعن بالتزوير/ انكار الخطوط والاختام والتوقيع/ طلب المنع من السفر ورفع/ طلب الحجز والتنفيذ/ طلب التحكيم/ تعيين الخبراء والمحكمين/ الطعن بتقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم/ طلب تطبيق المادة ٢٣٠ من نظام المرافعات الشرعية/ المطالبة بتنفيذ الأحكام/ قبول الأحكام ونفيها/ الاعتراض على الأحكام وطلب الاستئناف/ التماس إعادة النظر/ طلب رد الاعتبار/ طلب رد الاعسار/ طلب الشفعة/ انهاء ما يلزم حضور الجلسات في جميع الدعاوي لدى جميع المحاكم/ استلام المبالغ نقداً أو بشيكات وصرفها/ استلام صكوك الاحكام/ طلب تحجي القاضي/ طلب الإدخال والتداخل/ بشأن كافة الدعاوي المرفوعة من البنك ضد الغير وكافة الدعاوي المرفوعة من الغير ضد البنك/ وحق طلب الاعلان/ والاعلان وفسخ الوكالات/ واستخراج حجج الاستحكام/ المعارضة على طلب حجة الاستحكام/ فك الرهن عن العقار./ التنازل عن التلفيات/ الاقرار بالدين/ التعديل/ والاستلام والتسليم/ ومراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك / لدى المحاكم الشرعية/ لدى المحاكم الادارية (ديوان المظالم) لدى اللجان الطبية الشرعية/ لدى اللجان العمالية/ لدى لجان فصل المنازعات المالية ولجان تسوية المنازعات المصرفية/ لدى مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية ولجان حسم المنازعات التجارية/ لدى اللجان الجمركية ولجان الغش التجاري/ لدى هيئة الرقابة والتحقيق/ لدى هيئة التحقيق والإدعاء العام/ لدى النيابة العامة/مراجعة كافة الجهات الأمنية/ مراجعة الامارة وشعبة تنفيذ الأحكام الحقوقية/ مراكز الشرطة/ مراجعة قيادة أمن الطرق/مراجعة الرئاسة العامة للحرس الوطني وقطاعاتها/ الادارة العامة للمجاهدين/مراجعة المباحث العامة/مراجعة المباحث الادارية/مراجعة المباحث الجنائية/مراجعة المديرية العامة للمخدرات/مراجعة المديرية العامة للسجون/مراجعة المديرية العامة للدفاع المدني/مراجعة المديرية العامة لحرس الحدود/ جميع الفروع وما يتبعها من إدارات وأقسام للجهات الأمنية/ الاستلام والتسليم/مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك./ ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي والتي يعهد المجلس بها إليه وله أن يوكل غيره في عمل أو أعمال معينة وللوكيل حق التوكيل.

وفي حالة غياب الرئيس أو عدم إستطاعته القيام بمهامه، يحل محله نائبه، وفي حال غيابهما، يعين المجلس من بين أعضاء الآخرين من يقوم بعمله مؤقتاً.

يعين مجلس الإدارة أميناً عاماً من أعضاء المجلس أو من غيرهم ممن تتوافر بهم المؤهلات والخبرات ذات الصلة، ويحدد المجلس شروط عمله وإختصاصاته ومكافأته، ويناط به التنسيق بين أعضاء المجلس وتبليغهم بكل ما يخص الاجتماعات و اثبات مداولات المجلس وقراراته في محاضر وتدوينها في السجل الخاص وكذلك في حفظ هذا السجل.

لا تتجاوز مدة تعيين كل من رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب، وأعضاء لجان المجلس الفرعية والأمين العام إذا كان عضواً بمجلس الإدارة مدة عضويتهم بمجلس الإدارة. ويجوز دائماً إعادة تعيينهم.

#### سيتم تعديل المادة ٢٣ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك يكون العضو المنتدب هو المسئول التنفيذي الأول، ويقوم في حدود ما نصت عليه المادة (٢٠) من هذا النظام الأساسي بتصريف شئون الشركة اليومية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الأعمال والتصرفات التالية:

١- إبرام كافة المعاملات التي تكون ضمن نطاق أعمال الشركة والتوقيع على كل الوثائق والعقود وغيرها مما يكون ضرورياً لهذا الغرض أو ما

يتصل به، كما له حق التوقيع على عقود تأسيس الشركات التابعة وكذلك التي تشارك فيها الشركة وكذلك الشركات المساهمة وغيرها من أنواع الشركات وكذلك التوقيع على القرارات وملاحق تعديل العقود وعقود المساهمة أو الإشتراك أو الإندماج في الشركات أو هيئات وكذلك عقود شرائها.

- ٢- إستئجار أي مكان لأغراض أعمال الشركة.
- ٣- تعيين مساعدين، وكتبة، وصرافين، ومستخدمين آخرين، وتحديد شروط تعيينهم على النحو الذي يراه مناسباً، وتحديد سلطاتهم وواجباتهم وإيقاف وتسريح أي منهم وفقاً لما يراه مناسباً.
- ٤- التوقيع على الشيكات الخاصة بأية مبالغ تكون للشركة لدى أي بنك آخر، وفتح حسابات باسم الشركة لدى البنوك الأخرى وتشغيل هذه الحسابات.
- ٥- التوقيع على كل المراسلات والعقود والالتزامات بالنيابة عن الشركة، والتوقيع على كل خطابات الإعتماد وأوامر الدفع والصكوك والضمانات الصادرة لصالح الشركة أو تلك الصادرة من الشركة، والتوقيع على الإيصالات عن النقود المودعة لدى الشركة.
- ٦- القيام بكافة العمليات المصرفية والمبادلة وموازنة عمليات الأسهم بالنيابة عن الشركة.
- ٧- تقديم قروض نقدية أو تقديم التسهيلات وذلك بالريال السعودي، أو العملات الأخرى إلى أي شخص أو أية هيئة أو مؤسسة في المملكة العربية السعودية أو خارجها سواء بضمن أو بغير ضمن، وذلك في الحدود التي يقرها مجلس الإدارة، إن وجدت.
- ٨- إصدار وخصم وقبول والتعامل في السندات الإذنية والكمبيالات وأوراق السحب وسائر الأوراق التجارية وكذلك التعامل في أوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.
- ٩- شراء وإرتهان ورهن وبيع البضائع والعروض والسلع بكافة أنواعها في حدود الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية.
- ١٠- ترتيب التأمينات على السفن والبضائع والنولون والحقوق الأخرى.
- ١١- سحب وقبول، وتحجير، ودفع وتحصيل، وتظهير، ورهن، أو تداول كل وأي من السندات الإذنية الداخلية والخارجية، أو الكمبيالات والأوراق المالية الأخرى وتوقيع وختم، وتنفيذ وتسليم، وتظهير، وقبول، والتنازل عن، وتحويل السندات الحكومية وبوالص الشحن البحري والجوي، وأوامر التسليم، وصكوك البضائع ووثائق الملكية من أي نوع كان وبوالص التأمين، وشهادات التأمين، وقبض ما يحصل عن أي منها.
- ١٢- قبول والتنازل عن، وتحويل أية سندات حكومية أو سندات مجلس بلدي أو هيئة محلية أيا كان مركزها، وكذلك غيرها من الصكوك والأسهم، والسندات وسندات الدين والرهن والالتزامات وغيرها من سندات أية شركة أو هيئة إن كانت تجارية أو بلدية أو غيرها مما تزاول عملاً أو منشأة في أي مكان وكذلك كل وأية سندات عامة أو غيرها من السندات أو الأسهم، وقبض ما يحصل عن أي منها.
- ١٣- شراء وبيع وإرتهان والتعامل بأية طريقة أخرى في الأسهم والسندات الخاصة بأية شركة في أي مكان في الحدود المقررة في الأنظمة النافذة في المملكة وقرارات مجلس الإدارة في هذا الشأن.
- ١٤- تملك أي مال منقول بطريق الشراء أو المقايضة أو غير ذلك، وبيع هذا المال أو تأجيره أو المقايضة عليه أو التصرف فيه بأية طريقة أخرى، والقيام بكل الأعمال اللازمة لحفظ هذا المال مادام مملوكاً أو موجوداً تحت تصرف الشركة أو إدارته إدارة حسنة. ولمجلس الإدارة أن يضع حداً أقصى لما يجوز إجراؤه من هذه العمليات.
- ١٥- إبرام كافة العقود الناقلة للملكية العقار في الحدود المقررة بقرارات مجلس الإدارة.
- ١٦- طلب ومطالبة أي شخص طبيعي أو اعتباري حيثما يوجد ومهما يكن بأداء وتحصيل كل المبالغ وإستلام الأموال المنقولة أو العقارات أيا كانت طبيعتها أو أوصافها التي تكون عندئذٍ أو في وقت لاحق مستحقة الدفع أو واجبة الأداء أو الرد إلى الشركة لأي حساب أيا كان.
- ١٧- تسوية الحسابات والمنازعات والتصفيات الحسابية أيا كانت التي يكون للشركة مصلحة فيها في أي وقت أو تتعلق بأي شخص طبيعي أو اعتباري أيا كان ودفع أو قبض الأرصدة المترتبة على ذلك حسب الأحوال.
- ١٨- إجراء أي تقرير أو إقرار بإثبات أي دين مستحق أو مطالب بإستحقاقه للشركة في أية إجراءات متخذة أو تتخذ فيما بعد من أو ضد أي شخص طبيعي أو اعتباري أو تركه شخص متوفي، طبقاً لأي نظام نافذ في الوقت الحاضر، لإبراء مدينين معسرين أو لتصفية الشركات، وحضور إجتماعات الدائنين طبقاً لهذه الإجراءات وإقتراح أي قرار وتزكية أو التصويت له أو ضده في أي من هذه الإجتماعات وبصفة عامة تمثيل الشركة في كل الإجراءات سواء في حالات الإعسار أو الإفلاس أو ترتيبات التصفية أو الصلح التي تتخذ ضد أو لصالح أي مدين للشركة طبقاً لما يراه مناسباً.
- ١٩- إستعمال وإتخاذ كافة الوسائل والسبل القانونية لتحصيل أو إستلام أو المحافظة على أي مبلغ من المال أو أي شيء آخر يرى أنه يستحق للشركة أو تملكه لدى أي شخص طبيعي أو اعتباري أيا كان وعند تحصيله أو إستلامه كله أو بعضه، إعطاء أو إصدار، أو توقيع أو ختم أو تنفيذ أو تسليم الإيصالات الصحيحة أو المخالصات أو صكوك نقل الملكية أو إعادة الملكية تبعاً للأحوال أو طبقاً لما يراه متعينا أو مناسباً.
- ٢٠- القيام بدفع أي دين أو مال أو بالوفاء به أو بالتصالح بشأته وفقاً للشروط التي يراها مناسبة إذا كان مستحقاً للشركة أو تطالب به أو يكون مطلوباً منها أو يدعي إستحقاقه لديها.
- ٢١- إقتراض النقود وإبرام الإتفاقيات الخاصة بالقروض اللازمة للشركة، ورهن موجودات الشركة وتقديم ضمانات أخرى للوفاء بالالتزامات الشركة المترتبة على مثل هذه القروض في المملكة العربية السعودية أو خارجها.
- ٢٢- من أجل القيام بإدارة أعمال الشركة والإشراف عليها وعلى شؤونها وموظفيها بطريقة أفضل، وأكثر فعالية، للعضو المنتدب وله أن يعهد بكل أو بعض السلطات المخولة له والمذكورة أدناه إلى مرؤوسيه أو للغير وأن يسحب هذه السلطات طبقاً لتقديره وللوكيل حق التوكيل.

• فيما يتعلق بالعقارات، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

البيع والإفراغ للمشتري/ الشراء وقبول الإفراغ ودفع الثمن/ الهبة والإفراغ/ قبول الهبة والإفراغ/ الرهن/ فك الرهن/ دمج الصكوك/ التجزئة والفرز/ إستلام الصكوك/ تحديث الصكوك وإدخالها في النظام الشامل/ التنازل عن النقص في المساحة/ تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية/ تعديل اسم المالك ورقم السجل المدني والحفيظة/ تعديل الحدود والأطوال والمساحة وأرقام القطع والمخططات والصكوك وتواريخها وأسماء الأحياء/ التآجير/ توقيع عقود الأجرة/ إستلام الأجرة نقداً أو بشيك وصرفه/ لكافة العقارات داخل المملكة وخارجها/ البيع والإفراغ للورثة/ بيع النصيب/ التنازل عن



النصيب/التنازل لصالح املاك الدولة/التنازل عن الأرض المؤجرة/استخراج بدل المفقود للصكوك/ضم المساحة الزائدة المجاورة للأرض/تحويل الذرعة إلى أمتار في الصلك/ تحويل الأقدام إلى أمتار في الصلك/ تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية أو صناعية/التعديل/اثبات المبنى/استلام الصكوك/ تملك العقارات بغرض التمويل العقاري وفق نظام التمويل العقاري /التسليم والاستلام/مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك.

● فيما يتعلق بالشركات التابعة للبنك والمساهم والمشارك بها البنك، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

تأسيس الشركات والتوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل وقرارات الشركاء وتعيين المدراء وعزلهم ودخول وخروج الشركاء والدخول في شركات قائمة وزيادة رأس المال وخفض رأس المال وتحديد رأس المال واستلام فائض التخصيص وشراء الحصص والأسهم ودفع الثمن وبيع الحصص والأسهم واستلام القيمة ودمج فروع الشركة وتعديل جنسية الشركة وتعديل جنسية أحد الشركاء في العقد والتنازل عن الحصص والأسهم من رأس المال وتعديل أغراض الشركة وتعديل اسم الشركة وتسجيل الشركة وتسجيل العلامات التجارية والوكالات والتنازل عن العلامات التجارية أو الغائها وفتح الملفات للشركة وفتح الفروع للشركة وتصفية الشركة وتحويل الشركات من مساهمة إلى مغلقة أو ذات مسئولية محدودة أو تضامنية والعكس والغاء عقود التأسيس ملاحق التعديل والتوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل لدى كاتب العدل ومراجعة الهيئة العامة للاستثمار والتوقيع أمامها ومراجعة هيئة سوق المال ونشر عقود التأسيس وملاحق التعديل وملخصاتها والأنظمة الأساسية في الجريدة الرسمية وتغيير الكيان القانوني للشركة لمراجعة ادارة السجلات التجارية/استخراج السجلات التجارية/ تجديد السجلات/نقل السجلات التجارية/حجز الاسم التجاري/فتح الاشتراك لدى الغرف التجارية/تجديد اشتراك الغرف التجارية/التوقيع على جميع المستندات لدى الغرف التجارية/إدارة السجلات/إعتماد التوقيع لدى الغرف التجارية/تعديل السجلات/ اضافة نشاط/فتح فروع السجلات/الغاء السجلات/شطب السجلات/مراجعة التأمينات الاجتماعية/مراجعة مصلحة الزكاة والدخل/استخراج الرخص/ تجديد الرخص/ الغاء الرخص/نقل الرخص/استخراج فسوحات البناء والترميم/استخراج شهادات إتمام البناء/استخراج الكروت الصحية/الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك/

● فيما يتعلق بالجهات الأمنية، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

مراجعة كافة الجهات الأمنية/مراجعة الامارة وشعبة تنفيذ الاحكام الحقوقية/ مراكز الشرطة/مراجعة قيادة أمن الطرق/مراجعة الرئاسة العامة للحرس الوطني وقطاعاتها/ الادارة العامة للمجاهدين/مراجعة المباحث العامة/مراجعة المباحث الادارية/مراجعة المباحث الجنائية/مراجعة المديرية العامة للمخدرات/مراجعة المديرية العامة للسجون/مراجعة المديرية العامة للدفاع المدني/مراجعة المديرية العامة لحرس الحدود/ جميع الفروع وما يتبعها من إدارات وأقسام للجهات الامنية/ الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك/

● فيما يتعلق بالبنوك والمصارف، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

مراجعة جميع البنوك والمصارف/ فتح الحسابات بضوابط شرعية واعتماد التوقيع /السحب من الحسابات/الايذاع/التحويل من وإلى الحسابات/ استخراج بطاقات الصراف الالي وبطاقات الائتمان/طلب واستخراج كشوف الحسابات/طلب والحصول على دفاتر الشيكات/استلام الحوالات وصرفها/ الاشتراك في صناديق الامانات/تجديد الاشتراك في صناديق الامانات/استرداد وحدات صناديق الامانات/ استلام ناتج الاسترداد/ طلب القروض/ رهن الأسهم والوحدات والصناديق الاستثمارية وفك الرهن/ الاكتتاب في الشركات المساهمة/ شراء الأسهم/ بيع الأسهم/ استلام ناتج بيع الأسهم/استلام أرباح الأسهم/قسمة الأسهم ونقلها إلى المحافظ/ فتح المحافظ الاستثمارية وتحرير وتعديل والغاء الأوامر/الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع بما يتطلب ذلك/ مراجعة كافة وجميع الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية وشبه الحكومية والشركات المساهمة والمؤسسات والأفراد وحضور الجمعيات العامة ودخول المناقصات/ وتوقيع العقود والاتفاقيات/ وانهاء جميع وكافة الإجراءات المطلوبة لصالح البنك.

سيتم تعديل المادة ٢٤ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة للمراجعة مؤلفة من أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم، لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أعضاء، يتم تعيينهم بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي. ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها . ويراعى في الأعضاء الخبرة المهنية والعملية والدراية في التقارير المالية وأعمال البنوك ومراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، كما ينبغي أن يكون من بين الأعضاء مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

ويحدد قرار الجمعية العامة مهمات اللجنة وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها. تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية أو متى ما دعت الحاجة، ويشترط لصحة عقد إجتماعها حضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

سيتم تعديل المادة ٢٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجعو الحسابات وإبداء مراثياتها حيالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وعمما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها الذي يتلى أثناء انعقاد الجمعية العامة، وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه. ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية.

سيتم تعديل المادة ٢٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب الرئيس، وتكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال ويدعو الرئيس المجلس للاجتماع بناء على طلب عضوين من أعضائه، ويجتمع المجلس أربع مرات على الأقل في السنة. ويتم توجيه الدعوة إلى كل عضو بالبريد أو وسائل التواصل الأخرى قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة (٥) أيام على الأقل (ومع ذلك يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التنازل عن مدة الإشعار المنصوص عليها في هذه المادة).

#### سيتم تعديل المادة ٢٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

لا يكون إجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره على الأقل سبعة أعضاء بأنفسهم أو بطريق الإنابة، بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أربعة أعضاء على الأقل. وللعرض أن ينيب عنه عضواً آخر في حضور إجتماعات المجلس وفي التصويت فيها.

وتصدر قرارات المجلس بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين أو الممثلين على الأقل، ويرجع الجنب الذي يصوت معه رئيس الجلسة في حال تساوي الآراء.

ويجوز للمجلس أن يصدر قرارات في الامور العاجلة وعرضها على الأعضاء متفرقين، ما لم يطلب أحد الأعضاء -كتابة- عقد إجتماع للمداولة فيها. وفي هذه الحالة تعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول إجتماع تال له.

يجوز عقد اجتماعات مجلس الإدارة عبر الهاتف أو وسائل التقنية الحديثة بشرط أن تتيح مشاركة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فعال وبصورة تمكنهم من الاستماع والمناقشة والتصويت على القرارات.

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك، لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة العادية، وعلى العضو أن يبلغ المجلس بطبيعة مصلحته في الأمر المعروض، ويثبت هذا التبليغ في محضر الإجتماع. ولا يجوز لهذا العضو الإشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.

ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند إنعقادها عن الاعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ تقرير خاص من مراجع الحسابات الخارجي للشركة.

وفي حال تخلف عضو المجلس عن الإفصاح عن مصلحته، جاز للشركة أو لكل ذي مصلحة المطالبة أمام الجهة القضائية بإبطال العقد.

#### سيتم تعديل المادة ٣١ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتعقد في المدينة التي يقع بها مركز الشركة الرئيسي. ويجوز عقد إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية وذلك لتفعيل مشاركة أكبر عدد من المساهمين.

ولشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) أن تمثل في أية جمعية عامة تعقد بأي عضو من الأعضاء المعيّنين. ويحق لهذا العضو أن يمارس حق التصويت بالنسبة للأسهم المملوكة لها.

#### سيتم تعديل المادة ٣٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

تعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة. وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك مؤسسة النقد العربي السعودي، مراجعو الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل ٥% (خمسة في المائة) من رأس مال الشركة على الأقل. ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للإنعقاد إذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.

وتنشر الدعوة لإنعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد للإنعقاد بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل.

ويجوز توجيه الدعوة إلى المساهمين عبر التطبيقات الإلكترونية. وينبغي أن تشمل الدعوة على جدول أعمال الجمعية، وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى كل من مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التجارة والإستثمار، هيئة السوق المالية خلال المدة المحددة للنشر.

#### سيتم تعديل المادة ٤٠ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

تحسب الأصوات في الجمعيات العامة العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم، ومع مراعاة ما ورد في الفقرة (١٧) أعلاه فيما يتعلق بحق شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) بتعيين الاعضاء المعيّنين، يتم إستخدام أسلوب التصويت التراكمي في إنتخاب الأعضاء المنتخبين. ومع ذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي تتعلق بإبراء ذمهم من المسؤولية عن إدارة الشركة، أو التي تتعلق بالاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، أو التي تتعلق بترخيص عضو مجلس الإدارة بممارسة أعمال منافسة لنشاط الشركة.

#### سيتم تعديل المادة ٤٤ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يمارس المساهمون الرقابة على حسابات الشركة وفقاً للأحكام التي إشتملت عليها المتطلبات الإشرافية وهذا النظام. يكون للشركة مراجعان للحسابات تعينهما الجمعية العامة سنوياً، بناء على توصية من لجنة المراجعة، من بين مراجعي الحسابات المعتمدين والمرخص لهم بالعمل في المملكة. وتحدد الجمعية العامة المذكورة مدة عملهما ومكافأتهما، ولها إعادة تعيينهما أو تغييرهما، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متتالية.

#### سيتم تعديل المادة ٤٥ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

لمراجعي الحسابات في أي وقت حق الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق المرتبطة بعملهما، ولهما أن يطلبوا البيانات والإيضاحات التي يريان ضرورة الحصول عليها، ليتحققا من موجودات الشركة والتزاماتها وغير ذلك مما يدخل في نطاق عملهما. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يمكنهما من أداء واجبهما، وإذا صادف مراجع الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة. فإذا لم ييسر المجلس عمل مراجعي الحسابات، وجب عليهما إبلاغ مؤسسة النقد العربي السعودي بذلك وأن يطلبوا من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر.

#### سيتم تعديل المادة ٤٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

على مراجعي الحسابات أن يقدموا إلى الجمعية العامة السنوية وتولوا تقريراً يعد وفقاً لمعايير المراجعة بضمانه موقف إدارة الشركة من تمكنها من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها. وأية مخالفات لأحكام نظام الشركات أو نظام مراقبة البنوك أو هذا النظام الأساسي ورأيها في مدى عدالة القوائم المالية للشركة.

#### سيتم تعديل المادة ٤٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية، ويضمن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجعي الحسابات وذلك قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية العامة بخمسة وأربعين يوماً على الأقل.

ويوقع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير المالي على الوثائق المذكورة وتودع نسخ منها في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر خلال التطبيقات الإلكترونية وفي صحيفة واحدة على الأقل في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة، القوائم المالية للشركة، تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراجعي الحسابات، وترسل صورة من هذه الوثائق إلى كل من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

#### سيتم تعديل المادة ٤٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

توزع أرباح الشركة السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الإستثمارات والإلتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات الإشرافية على النحو التالي:-

- ١- بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٢- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخضم الزكاة المدفوعة عن المساهمين السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن المساهمين غير السعوديين من نصيبهم في صافي الربح.
- ٣- يرحل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الأرباح الصافية للإحتياطي النظامي إلى أن يصبح الإحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
- ٤- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الإحتياطي النظامي والضريبة مبلغ لا يقل عن ٥,٠٪ من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين على أن يتم توزيعه بنسبة ما يملكه كل مساهم، بعد خصم مبالغ الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين وفقاً للفقرة (٢) أعلاه طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تقر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
- ٥- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (٢) و(٣) - السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة
- ٦- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للإحتياطي القانوني والإحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الإحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخضم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية

#### سيتم تعديل المادة ٥٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

إذا آلت جميع أسهم الشركة إلى مساهم واحد لا تتوافر فيه الأحكام التي تضمنها نظام الشركات، فيجب على هذا المساهم التأكد من توافق أوضاع الشركة مع الأحكام ذات الصلة والواردة في نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك.

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة المالية، وجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجع الحسابات فور علمه بذلك إبلاغ رئيس مجلس الإدارة، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً وعلى مجلس الإدارة - خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك - دعوة الجمعية العامة غير العادية للإجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر، لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة، أو تخفيضه إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل انتهاء مدتها كما هو محدد في نظامها الأساسي. تعد الشركة منقضية بقوة النظام إذا لم يتم انعقاد الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المحددة أعلاه، أو إذا انعقدت وتعذر عليها إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال وفق الأوضاع المقررة في هذه المادة ولم يتم الإكتتاب بكامل أسهم زيادة رأس المال خلال تسعين يوماً من صدور قرار الجمعية.

تدخل الشركة بمجرد انتفاضها دور التصفية وتحفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم للتصفية ويصدر قرار التصفية الاختيارية من الجمعية العامة غير العادية ويجب أن يشتمل قرار التصفية على تعيين المصفي وتحديد سلطاته وأتعايه والقيود المفروضة على سلطاته والمدة الزمنية اللازمة للتصفية ويجب ألا تتجاوز مدة التصفية الاختيارية خمس سنوات ولا يجوز تمديدتها لأكثر من ذلك إلا بأمر قضائي وتنتهي سلطة مجلس إدارة الشركة بحلها ومع ذلك يظل هؤلاء قائلين على إدارة الشركة ويعدون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين إلى أن يعين المصفي وتبقى جمعيات المساهمين قائمة خلال مدة التصفية ويقتصر دورها على ممارسة سلطاتها التي لا تتعارض مع سلطات المصفي وعلي البنك إشعار مؤسسة النقد العربي السعودي في حال حدوث ما ورد في هذه المادة.

## المرفق رقم (٢)

### التعديلات على النظام الأساسي المرتبطة بصفحة الاندماج

سيتم تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

حدد رأس مال الشركة بـ ٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠ ريال سعودي مقسماً إلى ٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢ أسهم متساوية القيمة بقيمة كل سهم (١٠) عشرة ريالات سعودية مدفوعة بالكامل. وتكون كلها أسهماً عادية ومتساوية فيما تخوله أو ترتبه من حقوق والتزامات من كافة النواحي.

وللشركة الحق في تعديل رأسمالها بالزيادة أو بالتخفيض مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا النظام الأساسي ونظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وأية أنظمة أو لوائح أخرى تسري على ذلك.

سيتم تعديل المادة ١٧ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ١١ عضو، بحيث تعين الجمعية العامة العادية ٨ من الأعضاء وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي ("الأعضاء المنتخبين") لمدة ثلاث سنوات، ويتم تعيين ٣ من الأعضاء من قبل المساهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) ("الأعضاء المعينين")، وذلك بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل أي تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء المجلس لمدد أخرى.

وطالما بقيت شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) مالكة لنسبة تسعة وعشرون بالمائة (٢٩)٪ على الأقل من الأسهم يحق لها أن تعين ٣ من الأعضاء وأن تبدلهم جميعاً أو أي منهم دون أن يكون لها الحق في المشاركة في انتخاب الأعضاء الآخرين. ويتم هذا التعيين أو التبديل بقرار يصدره مجلس إدارة شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)، ويتولى إبلاغه بكتاب يوجه إلى مجلس إدارة الشركة.

سيتم تعديل المادة ١٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١٧) أعلاه فيما يتعلق بحق شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) بتعيين الأعضاء المعينين، يحق لكل مساهم (باستثناء شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)) ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر لعضوية مجلس الإدارة، وذلك في حدود نسبة ملكيته في رأس المال.

سيتم تعديل المادة ٢٧ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية تتكون من ثلاثة (٣) إلى خمسة أعضاء بحسب تقدير المجلس من وقت لآخر. ويكون العضو المنتدب رئيساً لهذه اللجنة. وفي حال كانت اللجنة التنفيذية مكونة من ثلاثة (٣) أعضاء، يتم اختيار العضوين الآخرين من بين أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)). وفي حال قرر المجلس تعيين عضو واحد (١) أو عضوين إضافيين (٢) ضمن عضوية اللجنة التنفيذية، فيتم اختيار الأعضاء الإضافيين من قبل مجلس الإدارة إما من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من الغير على أن تتوافر لديهم المؤهلات والخبرات التي يرى المجلس أنها تساهم في حسن سير عمل اللجنة التنفيذية. وتعاون اللجنة التنفيذية العضو المنتدب في حدود السلطات المخولة لها من مجلس الإدارة، ومعالجة المسائل التي يعهد بها للجنة من قبل إليه العضو المنتدب أو المجلس، شريطة أن لا يكون للجنة سلطة تغيير أي قرار يتخذه المجلس أو أية قواعد أو لوائح يصدرها.

ولا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل بأنفسهم أو بطريق الوكالة بشرط أن يكون الأعضاء الحاضرين من أعضاء مجلس الإدارة وألا يقل عدد الحاضرين بأنفسهم عن اثنين. ومع مراعاة ما ورد في الجملة السابقة، لعضو اللجنة التنفيذية أن ينيب عنه عضواً آخر في الحضور والتصويت في اجتماعات اللجنة التنفيذية. ويستطيع أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية المشاركة في أي من اجتماعات اللجنة وذلك من خلال خاصية الاجتماع بالهاتف أو أية واسطة اتصال مشابهة شريطة أن يكون كافة المشاركين في الاجتماع قادرين على سماع كل منهم الآخر والتحدث مع بعض بوضوح تام خلال الاجتماع ولا يعتد بنتائج هذا الاجتماع إلا بعد توقيع الأعضاء المشاركين على المحضر المعد لذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة. وسوف يعتبر العضو المشارك في الاجتماع بهذه الطريقة أنه حاضراً بنفسه في الاجتماع وبالتالي فإنه يؤخذ في الاعتبار عند تحديد النصاب ويحق له التصويت.

وتصدر قرارات اللجنة التنفيذية بالإجماع. وفي حالة الخلاف تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وتعد اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات في السنة على الأقل، أو كلما دعاها رئيسها للاجتماع. وتثبت مداوات اللجنة وقراراتها في محاضر توزع على كل أعضاء مجلس الإدارة ويوقع عليها رئيس اللجنة، وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيسها والأمين العام.

## الملحق رقم ٢

### دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول

يسر مجلس إدارة البنك الأول ("الشركة") دعوة مساهمي الشركة الكرام ("المساهمين") لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقده في تمام الساعة (٠٠) من مساء يوم ٠٠/٠٠/٠٠٠٠ هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق ٠٠/٠٠/٠٠٠٠ م في مقر الإدارة العامة للشركة الواقع في (٠٠) في مدينة الرياض وذلك للتصويت على جدول الأعمال التالي:

١- التصويت على قيام الشركة بإبرام الاتفاقيات التالية:

أ- اتفاقية الإنهاء والتسوية بين الشركة وشركة نات ويست ماركتس ان. في.

ب- ثلاثة اتفاقيات تسوية مشروطة بين الشركة وشركة نات ويست ماركتس ان. في. ومجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي وشركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستيتيوجن وشركة بانكو سانتدير اس. ايه.

وفي كلا الحالين، بالصيغة المقدمة إلى الجمعية العامة وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج (كما تم تعريفها أدناه)، مع العلم بأن الموافقة على هذه الاتفاقيات تعد أحد شروط صفقة الاندماج.

٢- التصويت على دمج الشركة في بنك ساب والشركة وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م) بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٤٣٧ هـ (الموافق ١٠ / ١١ / ٢٠١٥ م) ("النظام")، من خلال إصدار ٤٨٥٣٥٣٩٦ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في الشركة، وانقضاء الشركة نتيجة لذلك، وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية ذات الصلة وشروط وأحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك ساب والشركة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م ("اتفاقية الاندماج")، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج:

أ- الموافقة أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين الشركة وبنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م.

ب- تفويض مجلس إدارة الشركة، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.

رئيس مجلس الإدارة

SABB  سَاب